

المحتوى

- ٢ أهل العلم والفكر في مواجهة التداعي على إفريقيا
التحرير
- ٦ الدولة الإمامية في (هوتا تور) ودورها في نشر الثقافة الإسلامية
د . علي يعقوب
- ١٤ مقدمة الملف: التداعي على إفريقيا.. تاريخ يتجدد
- ١٦ خريطة القوى المتداعية على إفريقيا
أ . محمد البشير أحمد موسى
- ٣٢ تبديد الأوهام: الأهداف الحقيقية للتداعي على إفريقيا
د . بيان حسن صالح
- ٤٠ المحكمة الجنائية وإفريقيا بين الشرعية والمشروعية
د . محمد عاشور
- ٤٨ المهمة الكونية الأمريكية وإفريقيا
أ . محمد العقيد محمد أحمد
- ٥٧ الوجود الإسرائيلي في إفريقيا ودافعه وأدواته.. نظرة تاريخية
أ . نجم الدين محمد عبدالله جابر
- ٦٦ الصين والتغيير الناعم في إفريقيا.. "العولمة البديلة"
أ . محمد جمال عرفة
- ٧٤ أبعاد الدور التركي في إفريقيا وأفاقه
أ . محمد سليمان الزواوي
- ٨٣ خاتمة الملف: تقدم إفريقيا
- ٨٧ إعداد: تحرير المجلة
- ١٠٣ سكان إفريقيا إلى أين؟
د . موسى فتحي عتلم
- ١١٦ تقرير: مؤسسة المنتدى الإسلامي.. مسيرة ربع قرن من العطاء
تحرير المجلة
- ١٢٥ أمريكا ترتبط بقائد حديدي في غينيا الاستوائية
ترجمة: مصطفى الخطيب



رئيس مجلس الإدارة
خالد بن عبد الله الفوزان
fawaz@qiraat.org

رئيس التحرير
د . إبراهيم العامر

الهيئة الاستشارية
المشير: عبد الرحمن سوار الذهب (السودان)

د . إبراهيم أبو عباة (السعودية)

أ . إبراهيم كنتاوا (مالي)

د . حقار محمد أحمد (تشاد)

أ . د . حمدي عبد الرحمن حسن (مصر)

د . عبد الرحمن السميط (الكويت)

أ . د . عبد القفور البوسعيدي (كينيا)

د . محمد أحمد لوح (السنغال)

د . محمد الثاني عمر (نيجيريا)

التحرير

editors@qiraat.org

المراسلات

بريطانيا - لندن:

7 Bridges Place,

Parsons Green Fulham,

London SW6 4HW, UK

هاتف: 0044-207-4718261

فاكس: 0044-207-7364255

المملكة العربية السعودية - الرياض:

هاتف: 0096614944949

فاكس: 0096614942900

التسويق / التوزيع

marketing@qiraat.org

أسعار البيع:

إفريقيا: ١,٥ \$ - أوروبا ودول الخليج: ١٠ ريال سعودي أو ما يعادلها

أسعار الاشتراك السنوي:

إفريقيا: ٨ \$ - أوروبا ودول الخليج: ١٥ \$ - المؤسسات الحكومية: ٢٥ \$

المواد المنشورة لا تعبر
بالضرورة عن رأي المجلة



أهل العلم والفكر في مواجهة التداعي على إفريقيا

في القارة الإفريقية .
ما الذي جعل المجتمعات تتلمس دور العالم
وتحمّله المسؤولية؟ وما الذي جعل الحكومات
تسعى حثيثاً لاسترضاء العالم للاحتواء عليه،
أو إقصائه، أو محاصرته والتضييق عليه؟ وما
الذي جعل العالم نفسه يفرغ نفسه لحركة
لسانه وقلمه في إرشاد الناس؟

يجيبنا التاريخ فيقول: لطالما كان العلماء
والمفكرون قادة الأمم الحقيقيين، والعاملين
الجادّين.. بهم تُنار الدروب، وتُضاء الحياة،
وتُطمس الخرافة، وتُرسَم خطط النصر،
وتُعدّ برامج التنمية، وتُحل المشكلات، وتُتخذ
القرارات، بل على أكتاف بعضهم أحياناً يتسلق
المتسلقون، ويعبر الطامحون للنفوذ.

وتجيبنا حقيقة النفس الإنسانية: إن عمل
الإنسان يتوجه بالفكر، ولا غنى للناس عن
موجّه يقودهم بالوحي، أو يسوقهم بالعقل
المستتير بالشرع، أو يجرّهم نحو الهوى، أو
يرغمهم بالقرار.

وتجيبنا النصوص الشرعية: «إنّ العلماء
ورثة الأنبياء»^(١)، بما حملوه من علم، ونشروه
من حق، وأبطلوه من باطل، وفضحوه من زيف،
هم مجدّدو الدين، وحماة الفضيلة، ودعاة

كبيرة تلك المطالب التي تنتظر المجتمعات
أن يحققها أهل العلم والفكر، في كل مناسبة
وملمّة ونازلة، وقضية كبيرة ومصيبة عظيمة،
في الوقت الذي ينظر فيه كثير من أهل العلم
والفكر في حالهم، فلا يرون بين أيديهم إلا
لساناً يتحدث، وقلماً يكتب، وأناساً يستمعون
ويسألون، وآخرين يطلبون المساعدة منهم،
في حين أن بعضهم لا يملك قوت عياله
أحياناً، وفي الوقت الذي تتابع على العالم فيه
المغريات والعروض المساومة له على دينه
وإيمانه ورسالته التي نذر حياته من أجلها..
امتحان ما أصعبه! العالم ينتظرني ولا يعلم
حقيقة حالي!

وتزداد زفرات الأسى لدى المفكر والعالم
حين يقرأ في هذا العدد ملف (التداعي على
إفريقيا)، فيجد فيه:

- حرباً تصيرية على القارة الإفريقية
تغطي عملية احتلالية مبطنّة متجددة بصور
متغيرة.

- أميركا تتحدث عن «مهمة كونية» في
إفريقيا، وتعطي لحراكها بُعداً رسالياً مزيفاً .
- إسرائيل تقوم بالاحتواء على رؤساء
أفارقة، وتستغل بلادهم فتأخذ دينهم وديناهم.
- سلطة العولمة تزاحم السلطات المحلية
بسلطة السوق الرأسمالية.

- وفي عدد سابق من مجلة «قراءات
إفريقية»؛ يقرأ عن النشاط الشيعي الإيراني

(١) رواه أحمد وأبو داود والترمذي وابن ماجه وابن حبان في
صحيحه والبيهقي، وقال الألباني في صحيح الترغيب والترهيب:
«حسن لغيره»، ح رقم ٧٠، وانظر حديث رقم: ٦٢٩٧ في صحيح
الجامع.

الرشاد .

وأهل العلوم العصرية، يشملهم وصف أهل العلم أيضاً .

مصيبة التداعي على إفريقيا جزء من التداعي على الأمة الذي أخبرنا عنه الحبيب المصطفى ﷺ بقوله: «يوشك الأمم أن تداعي عليكم كما تداعى الأكلة إلى قصعتها. فقال قائل: ومن قلة نحن يومئذ؟ قال: بل أنتم يومئذ كثير، ولكنكم غثاء كغثاء السيل، ولينزعن الله من صدور عدوكم المهابة منكم، وليقذفن في قلوبكم الوهن. فقال قائل: يا رسول الله، وما الوهن؟ قال: حب الدنيا، وكراهية الموت»^(١).

ولا تعانني إفريقيا التداعي فقط، لكنها تعاني التداعي في أقصى صورته، وتهرب من أنياب القوى المسيطرة، فتقع بين مخالب قوى طامحة للنفوذ، والتي أخفت مخالبها كالتقط، لتتشب في الفريسة في الوقت المناسب.

لا يفهم التداعي إلا بأنه تسلط القوي على الضعيف، فهل القوي قوي حقاً؟ وهل الضعيف ضعيف فعلاً؟

لنتأمل في مصدر واحد من مصادر القوة الإفريقية للخروج من التداعي، وهي قوة العلم والفكر، هذه القوة سنجد أصحابها على الأصناف الآتية:

صنف أجّر عقله وقلبه للقوى المتداعية: فجعل نفسه جسراً يعبرون عليه للسيطرة على خيرات بلاده.. وهؤلاء صنف من أصحاب العلوم العصرية، لكنهم خانوا أمانة العلم.

وصنف لم ينتفع بعلمه: تعلموا علوم الدين

فلم ينتفعوا به، فكانوا كالحمار يحمل أسفاراً، اشتروا بعلم الدين ثمناً من الدنيا قليلاً، وصاروا يُصدرون الفتاوى على أهواء الأسياد المحليين والخارجيين، فصاروا بذلك خاضعين للقوى المتداعية بشكل مباشر أو غير مباشر. وربما كانت مصيبة هذين الصنفين: شعورهم بالضعف والحاجة والعوز الشخصي والدعوي، فأرادوا الانتفاع بالمنح والأعطيات، ونسوا الحكمة القائلة: «احتج إلى من شئت تكن أسيره، واستغن عن من شئت تكن نظيره، وأحسن إلى من شئت تكن أميره»^(٢).

وصنف ثالث وظفوا علوم الغرب لمصلحة بلادهم، ولم يمنحهم وصاية على عقولهم وقلوبهم؛ ليقينهم أنهم وإياهم طبقة واحدة كسائر البشر.

وصنف رابع من علماء الشريعة استغنوا بالله فأغنى قلوبهم «ليس الغنى عن كثرة العرض، ولكن الغنى غنى النفس»^(٣)، وبغنى قلوبهم رفعوا رؤوسهم فهابهم الناس، وخشيتهم الدول، وأجلبت عليهم بمحاولات الاحتواء والإقصاء.. فما أدركت منهم إلا بعض التضييق والإزعاج، وفي كل مرة يعودون أقوى مما كانوا؛ لأنهم لم يجعلوا لبشر سلطاناً على قلوبهم، فهان عليهم سلطان البشر على أجسادهم، وقال قائلهم: «ما يصنع أعدائي بي؟ أنا جنتي وبستاني في صدري؛ أين رحمت فهي معي لا تفارقتي، إن حبسي خلوة وقتلي شهادة، وإخراجي من بلدي سياحة»^(٤).. وتجسدت هذه المقولة في مواقف

(٢) ينسب لعلي رضي الله عنه.

(٣) رواه البخاري ومسلم وغيرهما عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً.

(٤) القائل هو الإمام ابن تيمية، انظر: الوابل الصيب من الكلم الطيب، لابن قيم الجوزية، دار الكتاب العربي - بيروت، ص ٦٧.

(١) رواه أبو داود في السنن (٤ / ١١١)، والإمام أحمد في مسنده (٥ / ٢٧٨)، والبيهقي في دلائل النبوة (٦ / ٥٢٤)، وهو في كنز العمال (١١ / ٥٨)، وقال الهيثمي في مجمع الزوائد (٧ / ٢٨٧): «رواه أحمد والطبراني في الأوسط بنحوه، وإسناد أحمد جيد»، وقال عنه الألباني: «إن الحديث صحيح بلا ريب»، مجلة التمدن الإسلامي (٢٤ / ٤٢١ - ٤٢٦).

كثير من أهل العلم، كعبد الحميد بن باديس، مؤسس جمعية العلماء المسلمين في الجزائر، حين أراد الفرنسيون إسكاته فعجزوا، وكان له أن أحدث نهضة الجزائر بالعلم والفكر.

وهنا ندرك كيف خسرنا قطاعاً كبيراً من أهل العلم، تخلوا عن الرسالة والهيم والمصلحة العامة.

أما البقية من المخلصين فلا بد لهم من استجماع قوتهم ليثبتوا وليحققوا مصالح أمتهم.

إن اجتماع أهل العلم لن يتحقق مطلقاً قبل أن تتحد وجهة القلوب إلى علام الغيوب سبحانه وتعالى؛ بأن يكون القصد أن تكون كلمة الله هي العليا، الهدف أن يرضى الله تعالى، والهدف: أن ندخل الجنة، ونتجو من النار، الهدف: أن نشكر نعم الله تعالى، الغاية: أن نبير للناس الطريق، وإن لم يعرفوا اسم العالم، ولم يسمعوا به، ولم ينسبوا إليه العلم، إنه لا يرى نفسه إلا عبداً لخالقه الذي خصه بالعلم، فهو مشغول بضخامة المسؤولية ﴿إِنَّا سَلَقْنَا عَلَيْكَ قَوْلًا ثَقِيلًا﴾ [المزمل : 5]، ثقل من عظمة من أوحى به تبارك وتعالى، وثقل من عظمة تشريعاته، ومن روعة نظمه، ومن قوامه الطريق الذي يهدي إليه ﴿إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ يَهْدِي لِلَّتِي هِيَ أَقْوَمُ﴾ [الإسراء : 9].

من الذي سيعلم الناس الإخلاص إذا لم يعلمهم أهل العلم، وكيف لأهل العلم أن يعلموا ما جهلوه عملاً؟ والكلام الذي يقع في القلب هو ما خرج من قلب يخشى الله، فإنما «العلم الخشية»^(١).

وحين يتوحد الهدف إلى الله تعالى.. فيبقى

(١) أخرجه أحمد في الزهد عن ابن مسعود رضي الله عنه، قال: «ليس العلم بكثره الرواية، ولكن العلم الخشية».

أن يتوحد الطريق إليه، فلا اجتماع إلا بتوحد الهدف، والطريق إلى الهدف.

إن الطريق إلى الهدف حدده ربنا تعالى، فقال لأبينا آدم وحواء عليهما السلام: ﴿قَالَ اهْبِطَا مِنْهَا جَمِيعاً بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ فَمَا يَأْتِيَنَّكُمْ مِنِّي هُدًى فَمَنِ اتَّبَعَ هُدَايَ فَلَا يَضِلُّ وَلَا يَشْقَى (١٢٣) وَمَنْ أَعْرَضَ عَن ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنْكاً وَنَحْشُرُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَعْمَى﴾ [طه : ١٢٣ - ١٢٤].

فلا يكبح جماح الهوى إلا وحي السماء القرآن الكريم وسنة النبي العظيم ﷺ.

إن المضي في طريق واحد هو الاجتماع المقصود، وحين تختلف الطرق يدلنا صحب النبي ﷺ ورضي الله عنهم؛ لأنهم شهود العيان، وحمة الوحي، وصفوة الله لخليله وحببيه صلى الله عليه وسلم.

وبالإخلاص، والاتباع.. يحصل أعظم اجتماع، ولذا سُمي «أهل السنة والجماعة» بهذا الاسم، وما اجتمعوا إلا بتوحد الهدف والطريق.

إذا خلصت نيات أهل العلم الشرعي وتحقق أتباعهم للنبي ﷺ، وقام أهل العلوم العصرية من أصحاب المبادئ إلى المصالح بدورهم تحقق التكامل المنشود؛ لأنهم شركاء في الهدف والطريق، ولأن الطريق المرسوم في السماء لا يستبين في الأرض إلا بأهل العلم بالأرض أصحاب العلوم الدنيوية، من العلوم الإنسانية والطبيعية، كالتربية، والإدارة، وعلم النفس، والاجتماع، والاقتصاد، والسياسة، والقانون، والإعلام، والتاريخ، والجغرافيا، والكيمياء، والطب، والهندسة، والفلك، والتقنية، وإذا توحدت جهود هذين الصنفين أصبحوا القوة الضاربة، وحين يتحدون وينسقون جهودهم سيجدون من فرص الإصلاح ما لا يحصى؛ لأن

الله هو الفتح العليم.

المهم: أن يَعْرِفُوا دورهم القيادي في التوجيه والإصلاح والتنمية، وَيُعْرِفُوا أنفسهم على أساس هذا الدور، الذي عمل على تشويه دورهم طويلاً ليسهل له استغلال البلاد.

ستتضاءل قوة الأطراف المتداعية على إفريقيا أمام القوة المحلية، بحسب قانون الإزاحة، إذ لا تنمو قوة طرف إلا بإضعاف آخر، فكلما ازددنا قوة ضعف عدوِّنا، فلا نحتاج إلى أن ن فكر في إضعافه، ويكفي أن نعمل لنكون أقوىاء، ولنملي شروطنا.

وفي ظل هذا الدور الاستراتيجي المحوري لأهل العلم والفكر الذي يحتاج إلى عمل دؤوب طويل حتى يثمر.. هناك مبادرات وواجبات عاجلة عليهم القيام بها: منها:

✽ التواصل بين العلماء والمثقفين أصحاب العلوم الدينية والعصرية، واستماع كل طرف للآخر بعمق، وتعزيز التكامل بين الفئتين.

✽ تمكين أهل الإدارة المتميزين من إدارة الاجتماعات والمشروعات والمؤسسات، ليتفرغ أهل العلم والفكر للتوجيه والمشاركة في التخطيط للقضايا الكبرى، فالفكر والعلم هو الخلفية للعمل، فلا بد من ترك مساحة العمل لأهله، ليتفرغ للعلم والفكر أهله.

✽ بيان ما بيّنه الله تعالى من حقائق الأعداء، لتبقى اليقظة تجاه العدو السافر والمتخفي وأمانة العلم البيان، وخيانتة الكتمان.

✽ كشف زيف القوى المتداعية سواء على مستوى القارة أو البلد، بالحقائق والأرقام والتقارير، لا بالكلام الإنشائي والخطب فحسب، ولقد أحسن الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين صنفاً في التقرير الذي أعدّه عن (التشيع في إفريقيا)، وقد عرّفت به مجلة «قراءات إفريقية» في عدد سابق.

✽ دوام المناصحة المخلصة برفق وحب،

وبكل طريقة متاحة، مع الإشفاق والرحمة بمن تخلّوا عن دورهم من أهل العلم والفكر.

✽ بحث سبل التكامل بين أهل العلم والفكر في مؤسساتهم، وبين كل من القطاع الحكومي والأهلي، فهذه القطاعات الثلاثة (العمل الخيري التطوعي، والحكومي، والأهلي) هي مكونات الدولة والمجتمع، واجتماع هؤلاء في إفريقيا أسهل من غيرها؛ لقلة التعقيدات وبساطة الحياة.

✽ التصدي للجوانب القانونية والشرعية في صياغة العقود الاستثمارية، والتأكد من أن ما تكسبه البلد من العقد يعادل ما تدفعه، لئلا تستنزف خيرات البلاد بمكاسب جزئية أو وهمية.

إنّ قوة أهل العلم بإخلاصهم واتباعهم المتجرد للحق، وتعاونهم وتسييق مواقفهم وأعمالهم، ستتلاشى معه كثير من جوانب الضعف الحالية، وسيحوّل هذا كثيراً من التحديات التي أمامهم إلى فرص.

والمهم أن تتوفر الإرادة الجازمة، والعزم المتواصل، ولا بد أن يتفرغ للأمر أناس من أهل العلم والفكر، يجعلون هذه القضية الكبرى شغلهم الشاغل، ورسالتهم الأساسية، ويمنحونها وقتهم ومواردهم كلها.

الدولة الإمامية في (فوتا تورو) ودورها في نشر الثقافة الإسلامية واللغة العربية

الدكتور: علي يعقوب (*)

الفرنسي في المنطقة. ومنهم الشيخ سليمان راسبين الذي أقام دولة إسلامية في فوتا تورو - السنغال - في القرن التاسع عشر الميلادي، المعروفة بـ «الدولة الإمامية»؛ لأن ولايتها كانوا يحملون لقب «الإمام». ومن باب الإسهام في إبراز الجوانب المضيئة للحضارة الإسلامية في إفريقيا عامة وغربها بخاصة، وعرض التاريخ الصحيح لإفريقيا وبيان ماضيها العريق في الإسلام، وإبراز الجهود التي قام بها علماء المنطقة لنشر الإسلام الصحيح بين شعوبها؛ رأى الباحث أن يختار حركة من تلك الحركات الإصلاحية، وهي: حركة الشيخ سليمان راسبين الإصلاحية والدولة الإمامية التي أسسها في منطقة فوتا تورو، لتسليط الضوء على هذه الدولة الإسلامية التي أدت دوراً مهماً في نشر الإسلام واللغة العربية في السودان الغربي قبل الاستعمار الغربي للمنطقة.

وقد قسمته إلى مدخل في التعريف بمنطقة «فوتا تورو» جغرافياً وتاريخياً، وثلاثة مباحث: المبحث الأول: دخول الإسلام إلى منطقة «فوتا تورو».

المبحث الثاني: قيام الدولة الإسلامية في «فوتا تورو» (الإمامية)، وحياتة الشيخ سليمان راسبين بال، ودور الإمام عبد القادر^ركن في نشر الثقافة الإسلامية واللغة العربية في المنطقة في أثناء حكمه.

المبحث الثالث: دخول الاستعمار إلى منطقة فوتا تورو وسقوط الدولة الإمامية.

نسأل الله تعالى أن يوفقنا لما يحب ويرضى، وأن يرزقنا الإخلاص في العمل، وهو ولي التوفيق.

شهدت القارة الإفريقية عامة، وغربها بخاصة، في القرن التاسع عشر الميلادي، موجة من الحركات الإصلاحية لنشر الإسلام في المنطقة، ولتجديد ما اندثر من معالم الإسلام لطول الزمن، بعد انهيار الإمبراطوريات الإسلامية الكبيرة في المنطقة، وإطباق الجهل على بعض السكان والمجتمعات في المنطقة، وكذلك لمواجهة الاستعمار الغربي الذي بدأ يتوغل فيها.

وقد زخرت المنطقة بالعديد من العلماء الذين ساهموا مساهمة فعالة في دفع عجلة الحياة الدينية والثقافية والاجتماعية والسياسية في مجتمعاتهم، وخلفوا تراثاً فكرياً ضخماً في العلوم الشرعية واللغوية، غير أن معظم التراث الذي خلفوه ظل مغفوراً لبقائه محبوباً في المكتبات ودور المخطوطات، وهذا ما قلل من الاستفادة منها، زيادة على قلة الكتابات عن هؤلاء العلماء، وبيان دورهم في نشر الإسلام واللغة العربية، والدفاع عنهما.

«فوتا تورو» تمتاز عن غيرها من المناطق السنغالية بأنها عرفت الإسلام قبل سواها

ومن العلماء الذين قاموا بحركات إصلاحية في غرب إفريقيا في القرن التاسع عشر الميلادي: الشيخ عثمان دان فوديو في بلاد الهوسا، والشيخ أحمد ليو في ماسينا - شمال مالي -، والشيخ الحاج عمر بن سعيد تال الفوتي، الذي قاد حرباً ضد الاستعمار الفرنسي في منطقة فوتا تور، وضد الوشيين في سيجو، ووقف أمام تقدم الاستعمار

(*) الجامعة الإسلامية بالنيجر.

المدخل: الخلفية الجغرافية والتاريخية لمنطقة «فوتا تورو»:

أولاً: الخلفية الجغرافية:

أ - الموقع: تقع منطقة «فوتا تورو» في الشمال الشرقي لجمهورية السنغال - الواقعة في غرب إفريقيا -، وجنوب غرب جمهورية موريتانيا الإسلامية، ويشقها النهر السنغالي الذي يعد الحد الفاصل بين السنغال وموريتانيا، ومنطقة «فوتا تورو» اليوم يقع جزء منها في السنغال - الجنوبي منها -، والجزء الآخر - الشمالي - في موريتانيا، وكانت قبل الاستعمار منطقة واحدة^(١).

ب - السكان: يتألف سكان منطقة «فوتا تورو» من تكرر فلان - وهم الأغلبية -، وسونكي، والولف، وبعض الأقليات الأخرى.

وأغلب سكان فوتا من المسلمين، ويشغل أغلبهم بالزراعة والرعي والتجارة، ويبلغ نسبة المسلمين في السنغال حوالي ٩٥٪^(٢). وقد نالت استقلالها من فرنسا سنة ١٩٦٠م. ثانياً: الخلفية التاريخية لمنطقة «فوتا تورو»:

تمهيد: في أصل اسم فوتا والتكرور: يقال إن أصل «فوتا تورو» كلمة فلانية، أي: (فُوتُ تُوْرُو) بمعنى: أترك عبادة الأصنام، وكلمة (فوت) تعني: أترك، و (تورو) الأصنام، ولكن كلمة (فوت) بمعنى: أترك؛ عربية وليست فلانية، و (تورو) فلانية، وكيف يمكن تركيب كلمتين بهذه الصيغة، خصوصاً أن اللغة الفلانية لها كلمات بمعنى (الفوت) في لغتها، مثل: (مُتْلُ تُوْرُو)، أو (أُتْشُو تُوْرُو)، أو (سِيدُو هي تُوْرُو)، أو (وُوطُ تُوْرُو)، فكل هذه الكلمات تعني الترك حسب لهجات اللغة الفلانية.

وقيل إنها من اسم أول حاكم لفوتا تورو - كما سيأتي -، واسمه «جا عكا» أي من عكا (مدينة في فلسطين)، ثم تحولت إلى «فوتا تورو»^(٣)، ولعل هذا الاستنباط من نتيجة

تأثير الإسلام في المسلمين الأفارقة، حيث يحاولون دائماً إرجاع أصولهم إلى المشرق العربي.

ويقال إن أول من أطلق اسم «فوتا تورو» على هذه المنطقة هو: كولي (Koli) (ملك من ملوك المنطقة): لأن الاسم لم يكن معروفاً قبله، وقد قيل إنه أطلق اسم «فوتا» على هذه المنطقة عندما أصبحت في حوزته تعظيماً وتخليداً لزوجته التي كانت تُسمى «فوتا».

ويرجح بعض الباحثين أن اسم «فوتا» ظهر إلى الوجود في عهد دينيانكوبي (Deeniyankobe)، وهي من الأسر التي حكمت «فوتا»، من (١٥٢٧م - ١٧٦٧م).

هذا ولا نكاد نجد اسم «فوتا» في المراجع العربية القديمة، وإنما المستخدم هو «التكرور»، وهو أعم من اسم «فوتا»، وقد حدده بعض الباحثين بأنه: «هو إقليم واسع ممتد شرقاً إلى أدغاغ، ومغرباً إلى بحر بني زناقية، وجنوباً إلى بيبط، وشمالاً إلى أدرار»^(٤).

ومعظم الكتاب من العرب والأفارقة الذين كتبوا عن السودان الغربي قد أطلقوا اسم «تكرور» على جميع بلاد السودان الغربي، وهي ممتدة من المحيط الأطلسي إلى حدود النيل^(٥)، «بيد أنه لا يُذكر اسم تكرور اليوم إلا وفوتا تورو هي التي تتبادر إلى الأذهان، وخاصة التي في السنغال»^(٦)، بخلاف أهل المشرق الغربي الذين يطلقون اسم «تكرور» على كل من جاء من غرب إفريقيا وغيرها، وهي تسمية قديمة وشائعة في الحاضر في الحرمين ومصر، ومندرس في محلها السنغال.

المبحث الأول: دخول الإسلام إلى منطقة فوتا

تورو:

إن منطقة «فوتا تورو» تمتاز عن غيرها من المناطق السنغالية بأنها عرفت الإسلام قبل سواها؛ حيث قامت فيها أول حكومة إسلامية تطبق شريعة الله تعالى، وهي

^(١) الطالب محمد بن أبي بكر البرتلي الولاتي: فتح الشكور في معرفة أعيان علماء تكرور، ط ١ - ٨١، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ص ٢٦.

^(٢) راجع: إنفاق الميسور في تاريخ بلاد التكرور، للشيخ محمد بللو، الطبعة الثانية، ١٩٦٤م، القاهرة، ص ٢٩.

^(٣) عمر باه، المصدر السابق، ص ٤١.

^(٤) عمر باه: الثقافة العربية والإسلامية في الغرب الإفريقي، ط ١ - ١٩٩٢م، مؤسسة الرسالة، بيروت، ص ٤٠، بتصرف.

^(٥) خديم محمد سعيد امبكاي: تقرير عن التعليم الإسلامي في السنغال الواقع والمأمول، حوليات الجامعة الإسلامية بالنيجر، العدد السادس، ص ٤٠٥.

^(٦) عمر باه، المصدر السابق، ص ٥١.

للتجارة والدعوة منذ الفتح الإسلامي لمصر وشمال إفريقيا، وقد احتكر التجار المسلمون الاتصال ببلاد السودان لأسباب دينية وتجارية، واستقر أعداد كبيرة منهم في تلك البلاد^(٤).

كذلك بذلت إمبراطورية أدغست الإسلامية جهوداً جبارة في نشر الإسلام في حوض السنغال - فوتا تورو، وقامت بدور كبير في الدعوة إلى الإسلام - قبل حركة المرابطين -، واجهت في نشر الإسلام جنباً إلى جنب مع تشييط حركة التجارة بين بلاد السودان وشمال إفريقيا عبر الطرق الصحراوية.

ويذكر عن الملك الأدغستي تيبوتان (Tibotan) أنه كان شديد التحمس لنشر الإسلام بين قومه وبين الزنوج المجاورين له من ناحية الجنوب^(٥)، ثم جاء إسلام الملك وارجابي - كما سبق - الذي كان له أثر كبير في نشر الإسلام في القرن الحادي عشر في المنطقة، ولكن لا نستطيع أن نقول إن البلاد كلها حكومتها وشعباً قد اعتنقت الإسلام، أو إن الإسلام صار الدين الرسمي للدولة إلا بعد مجيء المرابطين الذين أدوا دوراً كبيراً في تعزيز الإسلام في منطقة «فوتا تورو» وما جاورها.

وبهذا يمكن تقسيم مراحل انتشار الإسلام ودخوله في المنطقة إلى مرحلتين:

- ١ - قبل المرابطين.
- ٢ - على أيدي المرابطين الذين جاؤوا في النصف الثاني من القرن الحادي عشر الميلادي.

ويعود الفضل في قيام حركة المرابطين إلى الأمير يحيى بن إبراهيم الجدالي، والفقير عبد الله بن ياسين الجزولي، ويُذكر أن سبب قيام دولتهم هو أن الأمير يحيى بن إبراهيم الجدالي مرَّ على القيروان في طريق عودته من الحج، فجلس في مجلس أحد الفقهاء، وذكر له ما هم عليه من الجهل، وطلب من الفقيه أن يرسل معه إلى بلاده من يعلمهم الدين، وأرسله إلى الصديق الذي اختار

التي حملت أمانة نشر الإسلام في الأقاليم المجاورة لها، وهي التي أمدت السنغال بأهم رجاله الدينية والفكرية. والسؤال المطروح الآن هو متى انبثق نور الإسلام في منطقة فوتا تورو؟

إن الإسلام قد وصل إلى حوض نهر السنغال - فوتا تورو - في زمن مبكر، وذلك بُعيد وصوله إلى الشمال الإفريقي بزمن يسير، أي قبل فتح المرابطين للمنطقة في القرن الحادي عشر الميلادي، بل إن حركتهم أدت إلى ازدياد الداخلين في الإسلام، وقيام دولة إسلامية خالصة. ومما يدل على قدم الإسلام في «فوتا تورو» ما ذكره البكري في كتابه «المغرب في ذكر بلاد إفريقيا والمغرب»، حيث قال: «مدينة تكرر أهلها سودان، وكانوا على المجوسية وعبادة الدكاكير، والدكور عندهم الصنم، حتى وليهم ورجابي بن ريس، فأسلم وأقام عندهم شرائع الإسلام وحملهم عليها، وحقق بصائرهم فيها، وتوفي ورجابي سنة ٤٢٢هـ^(١)، فأهل تكرر اليوم مسلمون^(٢)».

الدولة الإمامية نشرت اللغة العربية في منطقة فوتا وما جاورها في ق ١٩م، وقامت بحركة اجتماعية ودينية وسياسية لنشر الإسلام، وتوحيد شعوب المنطقة

وقد زار البكري المنطقة عام ١٠٦٦م ووجد فيها عدداً من المساجد بجانب عدد من المدارس القرآنية، كما وجد في عاصمة غانة - كومي صالح - قرابة اثني عشر مسجداً في الحي الإسلامي.

وذكر القلقشندي: «أن أهل غانة أسلموا أول الفتح^(٣)، وهذا كله يرجع إلى هجرة العرب والبربر إلى بلاد السودان

(١) أي قبل المرابطين بحوالي سبع وثلاثين سنة.

(٢) أبو عبيدة البكري: المغرب في ذكر بلاد إفريقيا والمغرب، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة بلا تاريخ، ص ١٧٢.

(٣) القلقشندي: صبح الأعشى، ج ١، طبعة المؤسسة العامة للتأليف والترجمة والنشر، القاهرة، بلا تاريخ، ص ٢٨٤.

(٤) إبراهيم طرخان: إمبراطورية غانة الإسلامية، الهيئة المصرية للتأليف والنشر، ١٩٧٠، ص ٤١ - ٤٢.

(٥) المصدر السابق، ص ٤٢.

«فوتا تورو» بعد ذلك.

المبحث الثاني: قيام الدولة الإسلامية (الإمامية) في فوتا تورو:

إن الإسلام - كما سبق القول في الفقرة الماضية - قد وصل إلى «فوتا تورو» قبل فتح المرابطين، «وإن الروايات المتداولة بين السنغاليين هي أن الإسلام قد وصلهم من تيار جيش عقبة بن نافع... وتغلغل تماماً منذ بداية النصف الأول من القرن الحادي عشر الميلادي»^(٤)، ولكن الدولة الإسلامية التي حكمها الإسلام حكومةً وشعباً لم تقم إلا بعد فتح المرابطين، ثم في الدولة الإمامية (من ١٧٧٦م إلى ١٨٨٠م).

في عام ١٧٧٦م قاد الشيخ العالم الفقيه سليمان بن راسين بال حركة إسلامية إصلاحية ضد دولة دينيان كوبي، وأسس مملكة إسلامية يحكمها العلماء باسم (الإمام)، كانت أول حكومة إسلامية تطبق الشريعة الإسلامية في «فوتا تورو»، وقاموا بنشر الإسلام في المنطقة وبناء المساجد وتشجيع مجالس العلم، كما حرموا ممارسة النخاسة في مملكتهم، كما قال بيتون (Betoun) أحد المستعمرين المعاصرين للإمامية: «رفض الإمام ملك بول (فلان) هدايا الشركة، وحرم بيع رعاياه، ومنع مرور قوافل العبيد في دولته»^(٥).

«فإن مت فانظروا إماماً عادلاً زاهداً ورعاً لا يجمع الدنيا لنفسه، ولا لعقبه» الشيخ سليمان بن راسين

حياة الشيخ سليمان بن راسين بال:

ويجدد بنا أن نقف وقفة قليلة على سيرة مؤسس هذه الدولة الإسلامية في «فوتا تورو»: هو الشيخ سليمان بن راسين بن صمت بن بو بكر بن إبراهيم، من قبيلة (وطابي) إحدى القبائل الفلانية.

ولد ونشأ في قريته بودي (Boode)، وعندما كان

له رجلاً يدعى عبد الله بن ياسين الجزولي، فأرسله معه إلى الصحراء، فقام بالدعوة والتعليم في بلاد صنهاجة، ولما أكثر من الإنكار عليهم أرادوا الإيقاع به، فرأى أن يعتزل في رباط في جزيرة أمام مصب نهر السنغال - وقد حددها بعضهم بأنها جزيرة اندار (N'dar) في شمال غربي السنغال^(١)، وهذا ما جعله يهتك بقبائل فوتا مبكراً، وتوافد عليه الطلاب حتى كثر عددهم وبدؤوا بنشر الإسلام بين القبائل بالدعوة والجهاد، وقد استشهد عبد الله بن ياسين في بعض مطارداته وقتاله للوثنيين في الجنوب^(٢).

وتولّى القيادة بعده الأمير أبو بكر بن عمر الذي أدى دوراً أساسياً لحركة المرابطين، فاتجه نحو الجنوب ففتح أودغست عام ١٠٥٤م، ثم أوغل جنوباً في السودان الغربي، وتحالف ملك التكرور معهم، وخاض الحرب إلى جانبهم - وهو ما يدل على إسلامهم قبل فتح المرابطين -، ثم اتجهوا إلى عاصمة مملكة غانه كومبي صالح عام ٤٦٩هـ / ١٠٧٦م، وفتحوها وأقاموا عليها حاكماً مسلماً، وفتحهم لغانا قامت أول دولة إسلامية في المنطقة، وكانت ممتدة حتى منطقة «فوتا تورو»، ثم قامت إمبراطورية مالي الإسلامية عام ١٢٤٠م على إثر سقوط إمبراطورية غانه، وقامت بقيادة ماري جاظه (ماري = السيد، وجاظه = الأسد، أي السيد الشجاع كالأسد) الذي دمر عاصمة غانة.

وقد توسعت مملكة مالي في عهده وعهد خلفائه، وخصوصاً في عهد منسا موسى (منسا = الملك، أي الملك موسى) الذي قام برحلته المشهورة للحج عام ١٢٢٤م، ووصلت حدودها إلى ما وراء غاو (في جمهورية مالي) شرقاً، والسنغال غرباً، وسيكاسو (في جمهورية مالي) جنوباً، وولاته شمالاً^(٣)، وبهذا يكون قد تأصل الإسلام في المنطقة، وأدى إلى قيام الدولة الإسلامية في

(١) سيلا عبد القادر: المسلمون في السنغال، كتاب الأمة ١٢ - الدوحة - قطر - ١٤٠٦هـ، ص ٥١.

(٢) عصمت عبد اللطيف: دور المرابطين في نشر الإسلام في غرب إفريقيا، ط ١ - ٨٨، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ص ٥٤.

(٣) المصدر السابق، ص ٥٥.

(٤) عمر باه، مصدر سابق، ص ٥٥.

(٥) ألفا هاشم: تعريف المشائر والخلان بشعوب وقبائل الفلان، طبعة مكتبة مصطفى الحلبي القاهرة، ١٩٥٥م، ص ٦.

طلب إطلاق سراح التلميذ، ولما رفضوا نفض وأثبأ عليهم مع تلاميذه، فنصره الله عليهم، وأطلق سراحه^(١). وكذلك الحادثة التي كانت بينه وبين البيض (حلفاء دينيان كوبي)، حيث كان البيض في الشمال (موريتانيا) تعودوا أخذ كيل معهود من القمح من سكان «فوتا» في وقت الحصاد، «ففي إحدى المرات استصغر البيضان الكيل - وكان الشيخ حاضراً - وزجره الشيخ، وأدى ذلك إلى نشوب الخصومة بينهما فضربه الشيخ بالمكيال^(٢)».

وغير ذلك من الحوادث التي تثبت ظلم الحكام للرعية، وبخاصة حلفاء دينيان كوبي من الشمال الذين يفرضون الضرائب الباهظة على المزارعين، وقد بدأ الشيخ بعد هذه الحوادث يحرّض الناس على التمرد والعصيان والاستعداد للحرب ومواجهة السلطة، وهكذا بدأت الحرب بينه وبين الحكام، وكان الشيخ شجاعاً، ويأمر أتباعه بالصبر في الجهاد، وقد استمر الشيخ في الدعوة والجهاد حتى أسقط حكم دينيان كوبي في «فوتا» عام ١٧٧٦م.

وقد لقي الشيخ سليمان بن راسين ربّه شهيداً في إحدى مطارداته للأعداء في عام ١٧٨٠م - رحمه الله - وكان الشيخ قبل وفاته قد رشح لخلافته أربعة من

العلماء، وهم:

- ١ - عبد القادر كن.
- ٢ - تفسير بوفيل.
- ٣ - عبد الكريم جاوندو.
- ٤ - تفسير أحمد حماد.

وقد اشترط الشيخ في الإمام الذي يخلفه ثلاثة شروط، وهي:

- ١ - أن يكون حافظاً للقرآن الكريم حفظاً جيداً.
- ٢ - أن يكون ذا باعٍ طويلة في الفقه وعلوم الشريعة.
- ٣ - أن يكون متقناً لرسالة ابن أبي زيد القيرواني،

(٢) موسى كمر: زهور البساتين في تاريخ السودان، ج ١ / ٥٢٢، مخطوطة في إيفان بدكار.

(٣) سيرى عباس صو: تاريخ فوتا، دكار، ص ١٧٢.

عمره سبع سنين انتظم في سلك التعليم القرآني في القرى المجاورة، ولما أتم حفظ القرآن رجع إلى قريته (بودي) وافتتح كتاباً لتعليم القرآن الكريم، وبعد فترة رحل لطلب العلم، فأتجه إلى الشمال في منطقة «تججكت» ومكث فيها، ثم ذهب إلى ميل (Meel) عند الشيخ الفاضل بن طالب، ومكث مدة تعلم خلالها علوم الشريعة واللغة، وتزوج فيها (ميل)، ثم رحل إلى حلقة الشيخ القاضي عمر فال في بلدة بير (Pir)، وعند وصوله إلى تلك المحاضرة (حلقة علمية) انضاف إلى زملائه من الفوتيين الذين كانوا اللبنة الأولى للحركة الإصلاحية الإسلامية في «فوتا تورو»، وكانوا قرابة أحد عشر طالباً.

ومن أشهرهم:

- عبد القادر كن، إمام الدولة الإمامية بعد سليمان.
 - جبرنو سعيد عثمان تال (والد الحاج عمر الفوتي).
 - الشيخ سليمان بن راسين بال مؤسس الدولة.
- وفي هذه المحاضرة وضعوا مبادئ الدولة الإسلامية التي تتلخص في:

- إسقاط حكم دينيان كوبي المجافي لقواعد الإسلام.
- إزالة الأعمال السيئة التي يقوم بها الحكام ضد الشعب.
- إقامة دولة إسلامية تستمد قوتها وقوانينها من الكتاب والسنة، ويتولى العلماء والفقهاء الحكم والإشراف المباشر على مجريات الأمور في البلاد^(١).

ثم سافر الشيخ سليمان إلى منطقة «فوتا جلون» لمعرفة مبادئ الحركة الإصلاحية الإسلامية التي قادها ألفا إبراهيم جالو في «فوتا جلون»، وبعد رجوع الشيخ من سفره بدأ يتجول في المدن والقرى للوعظ والدعوة إلى الإسلام، وأخذ الناس يستجيبون لدعوته ويتبعونه، وفي إحدى جولاته في البلاد وجد شاباً مربوطاً بالحبال يتلو القرآن الكريم، وسأله عن سبب ربطه، فقال له: «أنا تلميذ كنت أمشي في حال سبيلي فلقيني هؤلاء الناس وهجموا علي وشدوني بالحبال، وهم الآن يذهبون بي إلى ميناء (سان لويس) ليبيعوني للبيض، وما كان من الشيخ إلا أن

(١) عمر باه، السابق، ص ١٢٥ - ١٢٦، بتصريف.

ومختصر الخليل، وتحفة الحكام لابن عاصم الأندلسي^(١). ثم أُرِدِفَ الشيخ سليمان بن راسين على هذه الشروط بوصية يقول فيها: «فإن مت فانظروا إماماً عادلاً زاهداً ورعاً لا يجمع الدنيا لنفسه، ولا لعقبه، وإذا رأيتموه قد كثرت أمواله فاعزلوه، وإذا امتنع فقاتلوه واطردوه، لئلا يكون ملكاً عضوضاً يتوارثه الأبناء، وولوا مكانه غيره من أهل العلم والعمل من أي القبائل، ولا تتركوا الملك في قبيلة خاصة لئلا تدعي الورثة، بل ملكوا كل مستحق»^(٢).

يعد الشيخ عبد القادر المنظم الحقيقي للدولة الإمامية

■ الشيخ عبد القادر كُنْ ودوره في نشر الثقافة الإسلامية واللغة العربية:

اجتمع أتباع الشيخ سليمان بال بعد وفاته - مجلس الشورى -، وتم اختيار الشيخ عبد القادر كُنْ للإمامة، وذلك عام ١٧٨٠م.

ويعد الشيخ عبد القادر المنظم الحقيقي للدولة الإمامية، فقد قام بعدة إصلاحات في جميع المجالات. ففي مجال السياسة: نظم الحكم والإدارة تنظيمًا جيداً وفق الشريعة الإسلامية، واستتب الأمن في البلاد، وكان الأمن قبل ذلك مسألة مقلقة، ثم نظم المدن، ووطن البدو الرحل، ثم اختار مدينة جيلون jilon مقراً للإمامة وعاصمة لبلاد «فوتا» لكونها تتوسط البلاد، ومنع تجارة الرقيق في دولته - التي كانت سائدة في ذلك الوقت -، وقد اختار ستة من العلماء يتولون حل المشكلات الأمنية والاجتماعية، ومسائل الحرب والسلام.

وفي مجال الثقافة: بني قرابة أربعين مسجداً جامعاً في البلاد، وعين لكل مسجد إماماً راتباً يتولى القضاء، وأسس في كل مسجد حلقات علمية للصفار والكبار

لدراسة القرآن الكريم، والعلوم الشرعية واللغوية، وأسس المدارس القرآنية، والحلقات العلمية في أنحاء البلاد، ومن الصعب حصر عدد هذه المدارس، ولا تكاد قرية أو مدينة في عصره تخلو من مدرسة أو حلقة علمية مهما كانت صغيرة.

وفي عهده أُسست مدينة جولون thiologie التي أصبحت مدرستها من أشهر المدارس في الدولة الإمامية المتخصصة في الدراسات الأدبية واللغوية، وأنجبت فحولاً من علماء اللغة والأدب من أمثال الشيخ أحمد مختار أن، وتلميذه الشيخ محمد باباين الصديق وغيرهما، بل إن ما يزيد على ٦٠٪ من العلماء، وبخاصة من الفلانيين في «فوتا» وغيرها، هم من تلاميذها أو من تلاميذ تلاميذها^(٣). قد انتشرت الثقافة الإسلامية واللغة العربية في عهده انتشاراً واسعاً في جميع أنحاء بلاد «فوتا»، وظهر «في هذا الإقليم علماء أكثر من علماء تمبكتو، وحجاج كثيرون، وهو إقليم ظهر فيه الخير والبركة، وفيه علماء مجتهدون»^(٤).

لقد شجّع العلماء، وأولى العلم الاهتمام، وازدهرت الثقافة الإسلامية في «فوتا» ازدهاراً واسعاً، وأصبح إتقان اللغة العربية والتعمق في علومها والعلوم الشرعية محل فخر، ومباهاة للأسر والعائلات، وفي هذه الفترة نزعت «فوتا» قيادة الحركة الثقافية من حوض نهر النيجر. وهكذا استمر الإمام عبد القادر في بناء الدولة الإمامية الإسلامية في «فوتا» إلى أن لقي ربه عام ١٨١٠م - رحمه الله -.

إن الدولة الإمامية من الدول الإسلامية التي نشرت اللغة العربية في منطقة فوتا وما جاورها في القرن التاسع عشر الميلادي، وقامت بحركة اجتماعية ودينية وسياسية هدفها نشر الإسلام، وتوحيد شعوب المنطقة ثم العمل على نشر الثقافة العربية الإسلامية.

وتولّى حكم الدولة الإمامية بعده محمد الأمين، وهكذا استمرت الدولة الإمامية في نشر الإسلام ولفته

(٣) عمر باه، مصدر سابق، ص ١٨٥.

(٤) ألفا هاشم، مصدر سابق، ص ٧.

(١) عمر باه، مصدر سابق، ص ١٣٩، بتصرف.

(٢) موسى كمر، مصدر سابق، ١ / ٥٤١.

في منطقة «فوتا» وما جاورها، إلى أن جاء الاستعمار الفرنسي إلى المنطقة.

وكانت الدولة الإمامية قد انقسمت في عهد الإمام بكر بن سعيد كُن إلى قسمين: قسم تورو الذي يقع في غرب البلاد على النهر، وهو أوسع، وقسم في شرق البلاد، وكان سبب انقسام الدولة كما قال الإمام بكر بن سعيد: «لأن الأمر أصبح ملكاً عضواً، كل يسعى لنفسه أو لعشيرته، قد رميت الشريعة الإسلامية عرض الحائط»^(١).

المبحث الثالث: دخول الاستعمار إلى منطقة فوتا تورو وسقوط الدولة الإمامية:

بدأ الفرنسيون استعمارهم في المنطقة ببناء مراكز على الشاطئ، وفي ١٦٢٦م أو ١٦٢٩م أسسوا مستعمرة لهم عند مصب نهر السنغال في (سان لويس)، وفي عام ١٧٥٨م احتلت بريطانيا المستعمرة، ثم عادت إلى فرنسا بموجب معاهدة ١٧٨٢م، وحاولت بريطانيا خرق هذه المعاهدة والعودة لاحتلال المنطقة، ولكن فرنسا استطاعت أن تثبت أقدامها في المنطقة ابتداءً من ١٨١٧م، وأخذت تغري بعض الإمارات الإسلامية بالدخول معها في حلف... وقد استجاب - للأسف - بعض منها لدعوة فرنسا^(٢).

وفي عام ١٨٥٤م لما أرادت فرنسا توسيع دائرة استعمارها عينت الجنرال «فيدهرب»^(٣) حاكماً عاماً للسنغال، وكان ذا ذكاء حاد وأطماع واسعة... وأخذ على نفسه مهمة ضرب الأقاليم الفوتية بعضها على بعض... وكان هدف فرنسا منذ تسلّم «فيدهرب» القيادة هو الوصول إلى حوض النهر بمالي، ولا يمكن ذلك من غير فصل الأقاليم الفوتية بعضها عن بعض، وإدخال الواحد تلو الآخر في حماية فرنسا^(٤)، خصوصاً بعد نجاحها في جر

بعضها للتحالف معها.

وفي ٢٢ مايو سنة ١٨٥٤م قُاد «فيدهرب» حملة عسكرية ضد «جلمت» عاصمة الإقليم الغربي لبلاد «فوتا»، وذلك بعد أن استتفد كل الوسائل السلمية لإقناع الإمام سعد بن بو بكر كن لقبول حماية فرنسا، وكانت الحملة تتكون من ١٨٠٠ جندي مسلحين بعتاد حربي جيد، وحاصرت العاصمة، وكانت متحصنة تحصيناً جيداً يحيط بها سور ضخم، ارتفاعه تسعة أمتار وعرضه ثلاثة أمتار، وقواتها تُقدّر بألفي مقاتل، واستخدمت فرنسا الدبابات التي كانت تجرها الخيول - استخدمها ضد الإقليم لأول مرة في وادي السنغال - لما رأى من شدة المقاومة، حتى إن «فيدهرب» عدّ سقوط المدينة معجزة كبيرة، لتحصنها وثبات رجالها، وقد تكبدت فرنسا خسائر فادحة في المعركة، وكانت هذه هي العقبة الرئيسية ضد توغل فرنسا في داخل المنطقة، وفي هذا الصدد يقول «فيدهرب» في أحد تقاريره بعد المعركة: «وكانت جملة عقبة كبرى حالت دون أخذ فوتا منذ أربعين سنة، أما وقد استطعنا الآن ضرب هؤلاء الفوغائيين!! الذين كانوا يعتقدون أنهم لن يُغلبوا؛ فإن الأمور سوف لن تكون صعبة أمامنا»^(٥).

وفي عام ١٨٥٦م وقّع إقليم «دمغا» على اتفاقية الحماية مع فرنسا، وإقليم «دمت» كذلك في عام ١٨٥٨م، ثم «تورو» عام ١٨٦٠م، ولم يبق أمام فرنسا إلا «لاويرلاب»، و«بوسيا قينار».

وكانت هذه الفترة فترة مضطربة، اشتد فيها التلاحن والتنافس من أجل منصب الإمامية في الأقاليم التي لم تكن تحت حماية فرنسا.

وقد أدى ضعف الحكام وتنافس الأئمة من أجل المناصب إلى سرعة التدخل الفعلي لفرنسا واحتلال ما تبقى من الأقاليم، حيث سلم الإمام سييري بابا عام ١٨٨١م لانتداب الفرنسي، وكان آخر إمام للدولة الإمامية الإسلامية في منطقة «فوتا تورو».

(١) أبو بكر خالد باه: صور من فجاج المسلمين في إفريقيا العربية، الحاج عمر الفوتي حياته وجهاده، بدون تاريخ، ص ٢٣٨. انظر: نعيم قذاح: إفريقيا الغربية في ظل الإسلام، ط ١ - مكتبة أطلس، دمشق - ١٩٦٠م، ص ٨٢، بتصرف

(٢) أحمد شلبي: موسوعة التاريخ الإسلامي، مكتبة النهضة المصرية، ط ٥، ١٩٩٠، ٦ / ٢٥٦.

(٣) عُين في عام ١٨٥٤م الجنرال لويس فيدربر (LOUIS FAIDHERBE) حاكماً على السنغال، ليدعم نفوذ فرنسا، في المنطقة.

(٤) أبو بكر خالد باه، مصدر سابق، ص ٨٨.

(٥) أبو بكر خالد باه، مصدر سابق، ص ٨٩.



التداعي على إفريقيا

أهداف وحقائق (*)

المهمة الكونية الأمريكية وإفريقيا
أ . محمد العقيد محمد أحمد

الوجود الإسرائيلي في إفريقيا دوافعه وأدواته . نظرة تاريخية
أ . نجم الدين محمد عبدالله جابر

الصين والتغيير الناعم في إفريقيا . "العولمة البديلة"
أ . محمد جمال عرفة

أبعاد الدور التركي في إفريقيا وأفاقه
أ . محمد سليمان الزواوي

خاتمة الملف: تقدم إفريقيا

مقدمة الملف . التداعي على إفريقيا تاريخ يتجدد

خريطة القوى المتداعية على إفريقيا
محمد البشير أحمد موسى

تبييد الأوهام: الأهداف الحقيقية للتداعي على إفريقيا
د . بيان حسن صالح

المحكمة الجنائية وإفريقيا بين الشرعية والمشروعية
د . محمد عاشور



(*) الملف محكم.



بين يدي الملف التداعي على إفريقيا.. تاريخ يتجدد!

والأمثلة كثيرة تربو على الحصر، ففي كل دولة كارثة أو كوارث على هذه الشاكلة، فلا يجني الأفارقة من ثروات بلادهم إلا القهر والشقاء!
واستنزاف ثروات إفريقيا لا ينقطع، وهو شاخص للعيان، حتى الأفارقة أنفسهم يتنادرون على حالهم، فأين نصيب التنمية في إفريقيا التي تُعد من أغنى القارات من حيث الإمكانيات والخامات..
وما نشر الأمراض، وتحويل الأفارقة إلى عائلة على غيرهم، وإفقارهم بجميع الوسائل، وتدمير أي نهضة بادية في الأفق؛ إلا نقطة في بحار العبودية المعاصرة التي لا يستطيع الإفريقي أن ينفك عنها، فهو عامل عند سيده الغربي، لا ينال منه شيئاً حتى الفترات، فهو يعمل بلا انقطاع مقابل لا شيء، ثم سيده لا يتركه بعد ذلك، فهو يستنزفه ولا يترك له فرصة للنهوض؛ إذ يكبله بالديون والأمراض والفقر والجهل، استنزاف لم تر البشرية مثله قط!

ومن أخطر الحلقات التي يلفها الغربي حول عنق الإفريقي ما يُسمّى بـ «المساعدات الإنسانية»، فهي مساعدات ليس لها من اسمها نصيب إلا تدمير مقومات الإنسان الإفريقي وتحطيمه.

ولم يكد الإنسان الإفريقي يرفع عن كاهله همّ العبودية والاحتلال، حتى أنعم عليه السيد الغربي بجديد ابتكاراته.. بأغرب ما أنتجته عقلية البشر من صنوف الاستغلال والاستعباد «الشركات متعددة الجنسيات» التي تمثل الحلقة الأقوى في مسلسل الاستغلال والنهب المنظم والمقنّن.

فاستنزاف الثروات لأبعد مدى هو هدف هذه «الشركات» التي لا تنظر إلى إفريقيا إلا بوصفها منجماً، تسرق منه كل ما فيه، ولا تترك لأصحابه شيئاً، ولا ينال الأفارقة من كل ذلك إلا العبودية

يمثّل الاستغلال الغربي لإفريقيا حلقة من حلقات سلسلة قاتمة لا تنتهي، استغلال للبشر والثروات، استغلال يمثّل العبودية بأشنع صورها، ووسائله في ذلك الثالوث القاتل: «التصوير» و «المساعدات الإنسانية» و «الاستعمار».

ثلاثة أوجه كالحلقة لعملة واحدة، وإن اختلفت في الوسائل فإنها تتفق في الأهداف والغايات، فبعضها مكمل لبعض، بل بعضها توطئة لبعضها الآخر، ولا تستطيع أن تحدد بدقة أيها بدأ أولاً، أهو الاستعمار أم المساعدات أم التصيير أم العكس!

لكي يأكل الإفريقي أو يتطبب أو يعيش فلا بد أن يقبل النصرانية، وإذا قبلها أصبح ترساً في آلة الاستغلال البشع.. وإذا أحتلت دولة أو وقعت تحت ضغط استعماري فُتح الطريق لمنظمات التصيير لتتال منها بغيتها، وما يحدث في دارفور خير مثال، وعندما تفتنت حكومة السودان طردت كثيراً من هذه المنظمات.

ومن ناحية أخرى؛ لم يكد الاحتلال الغربي يحمل عصاه ويرحل عن إفريقيا حتى نصب خلفه أنظمة تآمر بأمره، وتقتفي خطاه في استغلال البلاد والعباد بمسلسل انتهازي لم تنته حلقاته بعد.

فدولة مثل النيجر، ثالث أكبر منتج لليورانيوم في العالم بعد كندا وأستراليا^(١)، تجثم فرنسا على صدرها مخلفة وراءها دولة من أفقر دول العالم، ولم تترك للنيجر شيئاً حتى الفتات لتتقوى به على النهوض من كبواتها ومجاعاتها.

(١) - Uranium Thorium Mining in Niger Overview
<http://www.mbandi.com/indy/ming/urnm/af/ni/p0000.htm>

والمهانة، وإذا أرادوا ثروتهم فهي ترد إليهم مصنّعة وبأعلى الأسعار عن طريق هذه «الشركات»، وليس ذلك فقط بل ترسل إليهم نفايات التصنيع ومخلفاته الضارة بالبيئة - عبر اتفاقات سرية - لتُدفن في أرضهم أو تلقى في بحارهم وأنهارهم!

حقاً إنه استعباد الأحرار في أوضح صورته، ولم ولن ينقطع حتى يستفيق الأفارقة وينهضوا بأممهم معتمدين على أنفسهم، وعلى سواعدهم وإمكاناتهم. ليست كل الدول التي تدخل إفريقيا لها الأهداف الاستعمارية السابقة نفسها، فلكل دولة هدف من وراء تدخلها، ويمكن حصر صور التداعي والاستغلال في ثلاث صور، كالآتي:

- التدخّل ومحاولة السيطرة الواضحة: وهذه الصورة تمثّلها دول مثل: أمريكا - إسرائيل - إيران - الاتحاد الأوروبي - روسيا.

- التداعي الناعم: بهدف استغلال الثروات، وتعميق النفوذ الخفي، مع تقديم بعض الخدمات للأفارقة، وهذه الصورة تمثّلها دول مثل: الصين - الهند - كوريا.

- الشراكة: وهي إعطاء مساحة أكبر للدول الإفريقية، مع محاولة عمل تسمية حقيقية فيها، وتمثّلها دول مثل: تركيا - ماليزيا - السعودية - ودول الخليج.

وقد رأيت مجلة «قراءات إفريقية» من منطلق شعورها بالمسؤولية تجاه القارة أن تكشف القناع عن أكبر حركة خداع في التاريخ؛ من خلال هذا الملف الذي بين أيدينا، والذي يحتوي على مقدمة ومحورين وخاتمة:

مقدمة الملف: التداعي على إفريقيا.. تاريخ يتجدد: وتحدث عن طبيعة التداعي، واستغلال إفريقيا، وصور هذا التداعي.

المحور الأول: التداعي على إفريقيا: القوى، الأهداف، الأدوات، الآثار، ويشمل المقالات الآتية:

١ - خريطة القوى المتداعية على إفريقيا: سرد لصور التداعي (فكري، سياسي، اقتصادي، اجتماعي،

أمني..)، مع ذكر نماذج وتصنيفات لهذه الدول.
٢ - تبديد الأوهام.. الأهداف الحقيقية للتداعي على إفريقيا: توضيح الأهداف الحقيقية لهذا التداعي، وفقاً لصور التداعي، سواء كان سياسياً، اقتصادياً، اجتماعياً، أمنياً.. إلخ.

٣ - المحكمة الجنائية وأبعاد التدخل الدولي في إفريقيا: فهي أحد أدوات التدخل في الشأن الإفريقي، كمحاولة لتشريع قضية التداعي على إفريقيا؛ بإعطائها طابعاً آمياً وقانونياً.

المحور الثاني: القوى المتداعية على الساحة الإفريقية: وهو دراسة حالة لبعض الدول المتداعية على إفريقيا، مثل: أمريكا وإسرائيل (سيطرة واضحة)، والصين (نفوذ خفي)، وتركيا (الشراكة)، ويشمل هذا المحور المقالات الآتية:

٤ - «المهمة الكونية» الأمريكية وإفريقيا: يتناول حقيقة الدور الأمريكي في إفريقيا.

٥ - الوجود الإسرائيلي في إفريقيا دوافعه وأدواته.. (نظرة تاريخية): يوضح صورة التغلغل الإسرائيلي في دول القارة.

٦ - الصين و «التغيير الناعم» في إفريقيا.. «العولمة البديلة»: يتناول خطط التغلغل الصيني في إفريقيا ومساعدته وأهدافه

٧ - أبعاد الدور التركي في إفريقيا وآفاقه: يبين طبيعة العلاقة بين تركيا ودول القارة ويعكس المقال فرصة إفريقية للانعتاق من التداعي السلبي.

خاتمة الملف: عن تزايد آثار التداعي في ظل متغيرات كالعولمة وغيرها، وعن بوادر الانعتاق الإفريقي من السيطرة، والحاجة إلى جهد كبير يؤدي في النهاية - بإذن الله - إلى استقلالية تكاملية مع تلك الدول بدلاً من الخضوع لها.

نحسب أن مضامين هذا الملف وأسراره تتداعى أيضاً كعنوانه فمسيرته دائبة، وهذا ما يدعو مجلة «قراءات إفريقية» لاستكمال مقدماته، وعرض نماذج من القوى الأخرى النافذة في إفريقيا، في عدد أو أعداد قادمة بإذن الله تعالى، منه العون والسداد.



خريطة القوى المتداعية على إفريقيا

أ. محمد البشير أحمد موسى (*)

العالمي»⁽¹⁾ الذي كان يراقب الوضع من كتب، ولم يحرك ساكناً لينهى حكام الغرب عن الجرم الذي يقترفونه ضد شعب أعزل، وضد رئيس وزراء ارتضى معظم الشعب الكونغولي انتخابه.

ما زالت كل القوى تتداعى، سواء كانت غربية أو شرقية، ... على كل شبر من إفريقيا

ولم يكن إعدامه لجريمة ارتكبتها، ولكن لجرم آخر (في نظرهم) اقترفه، وهو المطالبة بحقوق الشعب الكونغولي! حيث قال: «لقد عرفنا السخرية والإهانات، وتحملنا الضربات صباحاً ومساءً لأننا (عبيد)، من سينسى أن الإنسان الأسود كان يُخاطب بالكلمة المألوفة (أنت = tu)، ليس كصديق، بل لأن الكلمة المهذبة (أنتم = vous) للبيض فقط! لقد رأينا أراضينا تُتهب بحكم ما كان يُفترض أنه قانون الأراضي الذي لا يعترف إلا بقانون الأقوى، ورأينا أن هذا القانون كان مختلفاً للبيض عمّا كان للسود، رقيقاً بالبيض، قاسياً وغير إنساني

■ **أولاً: خريطة القوى المتداعية على إفريقيا وأسسها الفكرية والعقدية؛** القوى الغربية والتداعي المستمر على القارة:

في الأول من يناير عام ٢٠١١م احتفلت معظم الدول الإفريقية، وبخاصة الفرانكفونية منها، بما يُسمى «الخمسينية الاستقلالية»، أي مرور خمسين عاماً على استقلالها، مرّت السنوات الخمسون وكثيرٌ من الدول الإفريقية ما زالت تتقدم خطوة وتتأخر خطوات، كما هي حال كل من الصومال وساحل العاج وغيرهما. في عام ١٩٦١م أُعدم رئيس وزراء الكونغو المنتخب من قبل الشعب الكونغولي، بتواطؤ خمس دول أو أكثر، وهي «بلجيكا» المستعمر السابق لدولة الكونغو، و «فرنسا» المستعمر الجديد، و«بريطانيا»، و «الولايات المتحدة الأمريكية» اللاعب الجديد على الساحة الدولية، والقوى المناهضة - حسب زعمها - للغرب أو الرأسمالية الغربية (الاتحاد السوفييتي)، و «الأمم المتحدة» ممثلة في أمينها العام آنذاك «داغ همرشلد». وهناك لاعب آخر عمل من وراء الكواليس إلا أن دوره كان بارزاً، وهو «مجلس الكنائس

(1) مجلس الكنائس العالمي WCC: هو تجمّع نصراني عالمي، يضم في عضويته الكنائس التي لا تؤمن بسلطة بابا الفاتيكان الكاثوليكية، حيث يضم: الكنائس البروتستانتية الإنجيلية اللوثرية، الكنيسة المعمدانية، الكنيسة الميثودية الإصلاحية، بالإضافة إلى معظم الكنائس الأرثوذكسية. (انظر لمزيد من التفاصيل: الموسوعة العربية الميسرة، ج (٢٢)، ص (٢٨٧)، وموقع المجلس على الشبكة الإلكترونية.

(*) كاتب وباحث - تشاد.

والهند وإيران وتركيا وغيرها، ولعل استعراض صور تداعي هذه القوى يبين لنا حجم كل قوة من هذه القوى، وموقف المسلمين تجاه هذه الصراعات!

لقد كان «باتريس لومومبا» يلخص الهدف الرئيس للتدافع الأوروبي نحو إفريقيا Scramble for Africa على النحو الآتي:

التداعي الديني:

تداعت كل الطوائف النصرانية على القارة الإفريقية، وكانت الكنيسة من أجل مصالحها المادية والاستعمارية ألعوبة بيد الساسة الغربيين، فقد اتخذت التدبّر وسيلة للمآرب الشخصية والمكاسب المادية للقساوسة والشمامسين، حيث كانت في بداية التمدد كنائس للبيض وكنائس للسود، لتعطي لك صورة أن الأمر كان فقط للاستهلاك الاقتصادي للشعوب الإفريقية، كما كانت الحالة في الكونغو ودول الجنوب الإفريقي وغيرها.

وإذا كان الأفارقة قد احتفلوا في عام ٢٠١١م بمرور خمسين عاماً على استقلال بلدانهم؛ فقد احتفل «مجلس الكنائس العالمي» بمرور مائتي عام على مؤتمر «كيب تاون» بجنوب إفريقيا عام ١٨١٠م لتتصير القارة، كما احتفل المجلس بمرور مائة عام على عقد المؤتمر التصيري العالمي في مدينة أدنينبورج بإنجلترا عام ١٩١٠م برئاسة الكردينال جون موت (J. Mott).

أما الكنيسة الكاثوليكية؛ فقد جاءت الزيارات المكوكية للبابا الراحل والبابا الحالي (بنديكس السادس عشر) للقارة الإفريقية قفزة نوعية من حيث عدد الزيارات من راعي الكنيسة الكاثوليكية في العالم، وآخرها الزيارة المكوكية لعدد من الدول في القارة، خلال

للسود، رأينا المعاناة الفظيعة لأولئك الذين طُردوا إلى مناطق بعيدة بسبب انتماءاتهم الدينية أو السياسية».

وذلك رداً على كلمة الملك ليوبولد الثاني ملك بلجيكا عشية الاستقلال، حيث جاء فيها: «لا ترضوا بتسوية المستقبل بإصلاحات سريعة، ولا تستبدلوا الإنشاءات التي سلّمتموها لكم بلجيكا، حتى تتأكدوا من أنكم تستطيعون أن تفعلوا أفضل منها، لا تخافوا أن تأتوا إلينا فسنقّي إلى جانبكم، نعطيكم النصح، ونديركم مع الخبراء التقنيين ومديري الأعمال الذين تحتاجون إليهم»^(١).

فقد توأمت كل هذه القوى، وتداعت من كل حذب للحفاظ على المصالح الاقتصادية والسياسية لهيمنة على هذه الدولة التي تعد قارة وحدها.

وقد تكررت هذه المأساة في الكونغو في التسعينيات من القرن الماضي، عندما شاركت عشر دول في الحرب الأهلية في الكونغو، كل دولة تسعى للحفاظ على مكتسباتها في هذه الدولة.

خمسون عاماً وما زالت كل القوى تتداعي، سواء كانت غربية أو شرقية، لبيسط هيمنتها أو نفوذها السياسي المصاحب بالاختراق الاقتصادي والاجتماعي على كل شبر من إفريقيا، ولعل الصورة التي مثلتها القوى المتداعية على الكونغو واغتيال رئيس وزرائها «باتريس لومومبا»؛ هي نفسها التي تتداعي مرة أخرى لهيمنة على القارة الإفريقية، ولكن بدخول عناصر أو لاعبين جدد، وهم الصين

(١) انظر: لمزيد من التفاصيل حول مؤامرة الاغتيال: «أسرار اغتيال باتريس لومومبا»، للودو دو فيته، ص ٤٢ - ٤٣، ط ١ - ٢٠٠٥م، شركة قدمس للنشر والتوزيع - دمشق - سوريا.



محاكم شرعية لمسلمي كينيا، استخدمت الكنيسة كل الوسائل المتاحة لها للحد من هذه الخطوة التي اعتبرتها قاصمة الظهر لعدد من أطروحاتها في كينيا، ولعل الكتاب أعلاه يعطي المهتم والباحث في أمر الدولة وعلاقتها بالكنيسة في إفريقيا صورة كاملة عما يتم بين أتباع الطوائف الكنسية المختلفة، وبخاصة الكاثوليكية، وبين زعماء عدد من دول القارة. ومع هذه الجولات الميدانية من قبل راعي الكنيسة الكاثوليكية وغيرها من الطوائف النصرانية؛ سارت بالوتيرة نفسها حركة المؤتمرات التصيرية العالمية في القارة وخارجها خلال السنوات العشر الماضية، وخصوصاً بعد مؤتمر عام ١٩٩٢م، والذي عُقد تحت شعار «تصير إفريقيا في عام ٢٠٠٠م». ونظراً لأن مثل هذا الموضوع، أي الحديث عن حركة التصير في العالم الإسلامي عموماً وإفريقيا خصوصاً، يحتاج إلى مجلدات للحديث عنه، فسنعطي القارئ العزيز نماذج من المؤتمرات التي انعقدت أخيراً؛ لأخذ فكرة عن مدى ما تتمتع بها الجهات التصيرية من صبر ومثابرة للحد من «حركة الأسلمة» في القارة،

الفترة من (٨ - ١٥) أبريل ٢٠٠٩م. تضمن هذا النشاط البابوي تحقيق هدفين: الأول: القضاء على المجموعات المتمردة في الكنيسة الكاثوليكية في عدد من الدول الإفريقية؛ وبخاصة الكاميرون، ولعل الباحث الكاميروني «فانسان سوستين فودا» يلخص لنا هذا التنازع بين أتباع الكنيسة الكاثوليكية في إفريقيا مع الكنيسة الأم في روما، وبين المذهب الكاثوليكي والإنجيلي في عدد من دول القارة وبخاصة الكاميرون، وذلك في كتابه الجدير بالقراءة:

Églises chrétiennes et des États nationaux en Afrique: l'adultère ligament Haunted

(الكنائس المسيحية والدول الوطنية في إفريقيا: رباط مسكون بالخيانة الزوجية). والثاني: محاولة استخدام بعض الحكومات الإفريقية للتدخل بوضع عراقيل قانونية تُسهم في الحد من «حركة الأسلمة»، وتقليلها: ولعل ما تم في العام الماضي ٢٠١٠م في كينيا حين الاستفتاء على دستور جديد، ونص المادتين (١٦٩ - ١٧٠) في الدستور على إنشاء

المؤتمر	البلد	التاريخ	ملاحظات
لوزان ١	سويسرا	١٩٧٤م	من أخطر المؤتمرات التي وضعت فيها استراتيجية واضحة لتصير العالم الإسلامي
لوزان ٢	الفلبين	١٩٨٩م	بمشاركة ٢٠٠٠ قيادي إنجيلي من ١٧٠ دولة
روما	إيطاليا	١٩٩٣م	
اجتماع المجلس الكنسي من أجل إفريقيا	إيطاليا	١٩٩٤م	السينودس الأول من أجل إفريقيا
الدورة المتخصصة للكوادر الجديدة في حركة التصير	مانبلا - الفلبين	٢٠٠٦م	بحضور ٥٠٠ مشارك من القيادات الشبابية من أنحاء مختلف من العالم
	سويسرا	٢٠١٠م	

وللمسيحيين في العالم لتقديم مساندة روحية وتضامن لإخوتهم في الشرق الأوسط. وإنه مناسبة للتعبير عن أهمية الشهادة المسيحية في الدول التي نشأ فيها الكتاب المقدس، ليس فقط من أجل المسيحيين في العالم، إنما من أجل جيرانكم ومواطنيكم عموماً^(١).

تفاقت الأزمة الاقتصادية في الدول الإفريقية نتيجة اتباع سياسات وبرامج الإصلاح الاقتصادي لـ (صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي)

والناظر في الخطة المقترحة من قبل المجلس الكنسي، تعطينا تصوراً كاملاً لما يُدار خلف كواليس الكنيسة الكاثوليكية وغيرها من الطوائف النصرانية حول العمل في إفريقيا، وهناك خطة كاملة أُعدت من أجل ذلك من قبل هذا المجلس الكنسي في عام ١٩٩٤م، وتم تعديلها لاحقاً في العام المنصرم، ونقتطف من الخطة الأولى هذه العبارات علها تدفع الباحثين والدعاة إلى مزيد من الدراسة والتأمل في وضع الكنيسة في إفريقيا في القرن الحادي والعشرين:

«معلوم أنّ التزام الكنيسة في المجتمع

واتخاذ كل الوسائل السياسية والاقتصادية والاجتماعية للهدف المرصود، ولكن بخطة وبرامج واضحة لغاية محددة.

أخطر مؤتمرات التصير

وكان من ثمار هذه الجولات المتعددة لعدد من دول القارة تفعيل عدد من التوصيات لعدد من المؤتمرات الخاصة بالتصير، ومن خلال تلك التوصيات والجولات عُقد لقاءان من أهم اللقاءات في العام المنصرم الذي احتفل فيه بمرور مائة عام على برامج التصير في إفريقيا، كان أحدهما التجمع الخاص أو مؤتمر «السينودس الخاص من أجل إفريقيا» في أكتوبر ٢٠١٠م في روما حول موضوع «الكنيسة في إفريقيا في خدمة المصالحة والعدالة والسلام».

وبعد جولة البابا «بنديكت السادس عشر» في عدد من الدول في الشرق الأوسط، كان ختام زيارته لقرص للأسقفية المعنية بالتصير في منطقة الشرق الأوسط، حيث قام بتسليم خطة عمل مقترحة للمجلس الكنسي، أو ما يُسمى «سينودس الأساقفة من أجل الشرق الأوسط»، والذي عُقد في الفترة من ١٠ إلى ٢٤ أكتوبر ٢٠١٠م في مقر الفاتيكان بمدينة روما، حيث قال عند تسليمه للخطة في (٦/٦/٢٠١٠م): «إن المجتمع الخاص لسينودس الأساقفة، الذي سيليتم بناء على طلبكم، سيحاول تعميق أواصر الوحدة بين أعضاء الكنائس المحلية، وبين هذه الكنائس والكنيسة الجامعة، ويرغب بتشجيعكم على الشهادة بالمسيح التي تؤدونها في البلدان التي ولد فيها هذا الإيمان ونما، ومعلوم أن بعضاً منكم يعاني تجارب كبيرة نظراً إلى الأوضاع الحالية في المنطقة، ويشكل المجمع فرصة

(١) كلمة «سينودس»: تعود إلى الأصل اليوناني، وتعني «السير معاً»، أي «مجموعة» من الأشخاص لديهم هدف واحد، أما المعنى الكنسي فمرادف لكلمة «مجلس» أو «مجمع»، والتي تشير لمجموعة من الأساقفة. وقد بدأت هذه التسمية في الظهور لدى أساقفة آسيا الصغرى، لمناقشة بعض المشكلات أو التحديات التي تتطلب الإجماع، خصوصاً عند ظهور تمرد على الكنيسة أو قضايا شائكة تتطلب عقد اجتماع خاص. ويمكن أن يأخذ «المجمع الكنسي» أو «السينودس» الطابع العالمي، أو الإقليمي (على سبيل المثال السينودس الذي عُقد عام ٢٠٠٩م حول إفريقيا)، أو حتى أقل من ذلك (على سبيل المثال المجلس الذي يجمع رئيس الأساقفة مع مساعديه المطارنة، كابرشيتا اللاتينية في الأرض المقدسة).



من المهتمين بأمر التصير في العالم الإسلامي تسليط مزيد من الأضواء عليها.

التداعي الاقتصادي:

لعل الدافع الأكبر للتدافع الغربي على القارة الإفريقية والصورة التي عكسها «باتريس»؛ تبين لنا أن نقص الموارد هو الدافع الأول والرئيس لهذا التدافع الغربي، بل الشرقي اليوم من الدول الجديدة التي تدخل الساحة الإفريقية، مع عوامل أخرى ليست أقل من العامل الأول. ولعل الاهتمام الدولي الغربي والصيني كذلك بانفصال جنوب السودان اليوم، أو كما تُطلق عليها بعض الصحف الغربية «الكويت الجديدة»، وعقد الصفقات الاقتصادية قبل نشوء الدولة نفسها؛ لتعطيك انطباعاً بأن الجانب الاقتصادي ما زال هو الذي يوجّه السياسة الخارجية للدول الغربية في الأزمة السودانية، فقبل الاعتراف الدولي بجنوب السودان كدولة رقم (٥٤) في الاتحاد الإفريقي، ومخالفة لكل الأعراف المنصوص عليها في قوانينهم أو ما يسمونه «الشرعية الدولية»، فقد تداعوا لفصل جنوب السودان، بل تقسيم موارده قبل قيام الدولة فيه، حتى تظل في الدوام التي تعيش فيها كثير من الدول الإفريقية اليوم.

ولعل النموذج الجابوني يقرب لنا الصورة التي ستكون عليها الدولة الوليدة في إفريقيا أكثر، حيث إن سكان الجابون لا يتجاوزون (١،٢) مليون نسمة، وإيراداتها السنوية فقط من البترول تُقدّر بـ (١٣ مليار دولار)، فإذا أضيف إليها الإيرادات الأخرى، كيف سيكون الوضع! ألا تُعد الجابون بحق «كويت إفريقيا»؟! لكن الواقع غير ذلك، فالشعب الجابوني من الشعوب الإفريقية الفقيرة التي تعاني أشد

الإفريقي هو خدمة الجميع من خلال مؤسساتها التربوية والصحية وبرامجها التنموية.

نظرة الكنيسة إلى هذه القارة تغذيها يناييع الحياة العملية للجماعات المسيحية في إطار حياتها اليومية، ولتأكيد دور الكنيسة الرئيس في هذه القارة اقترح أول «سينودس» خاص من أجل إفريقيا (عام ١٩٩٤م) ... تقتضي ثلاثة عوامل: المصالحة، العدالة والمحبة. أوصى هذا «السينودس» بتهيئة المسيحيين على العدالة والسلام، وبتقوية دور الكنيسة... بتشكيل لجان عدالة وسلام، تبدل الإطار الاجتماعي الإفريقي بشكل ملحوظ بعد «سينودس» عام ١٩٩٤م.

وعلى الرغم من بقاء عدد من المشكلات الإنسانية الأساسية، بخطوطها العريضة، هناك معطيات تحمل على التعمق في المسائل التي نوقشت لخمس عشرة سنة خلت على الصعيد الديني والسياسي والاقتصادي والثقافي، ولهذا فإن الكنيسة في إفريقيا تنوي التعمق في نشر رسالتها التي تميزها، والتزامها في خدمة المجتمع كبعد جديد لإعلان الإنجيل، كونها «ملح الأرض» و «نور العالم» (متى ٥، ١٣ - ١٤)، وبعد خمسة عشر عاماً تشعر الكنائس الإفريقية بضرورة التأمل معاً في المسيرة التي تمّت بهدف التجاوب مع المشاكل الجديدة المطروحة أمامها، ولهذا بالذات اختيار لسينودس الأساقفة الثاني: من أجل إفريقيا عام ٢٠١٠م.

والعبارات الواردة أعلاه من كلمة بنديكت السادس عشر، والخطة المقترحة في السينودس الأول عن إفريقيا عام ١٩٩٤م، والخطة الثانية في عام ٢٠١٠م، هي موضوعات لا تتسع لدراستها في هذه المقالة، ولكن تأمل

الدولسي، والبنك الدولي) اللتان فرضتا على الأفارقة تنفيذ برامج تعديل هيكلية مدمرة؛ قوامها التحلل من الأنظمة المالية، والتحرير الاقتصادي، وتخصيص الأصول العامة، والاندماج ضمن النظام الرأسمالي.

لقد جلبت هذه السياسات الضرر للدول الإفريقية بينما عملت على إثراء الغرب ومؤسساته! ففي التسعينيات من القرن الماضي تفاقمت الأزمة الاقتصادية في الدول الإفريقية نتيجة اتباع الدول الإفريقية سياسات وبرامج التكيف الهيكلي والإصلاح الاقتصادي التي طرحتها المؤسسات (صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي)، وهو ما أدى إلى ارتفاع معدلات البطالة، وانخفاض الأجور، وتُعد (سيراليون) نموذجاً للصراعات الأهلية التي اندلعت في التسعينيات على خلفية تدهور الأوضاع الاقتصادية جراء اتباع هذه السياسات الجائرة.

المؤتمرات الدولية التي أقامتها الدول الغربية لدعم الدول الإفريقية، لم تراوح مكانها إلي اليوم، وأصبحت بياناتها حبراً على ورق

وليس أدل على ذلك من تردّي الأوضاع الاقتصادية في عدد من الدول الإفريقية، وأن معظمها يأتي في المرتبة الأخيرة بوصفها

رفع مؤتمر غابات بريتون خطه إلى منطقتين دوليتين؛ هما: صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير، وقد عمل الصندوق على تشجيع الاستقرار المالي الدولي، وذلك من خلال توفير المساعدات قصيرة الأجل لمساعدة الأعضاء الذين يواجهون عجزاً في ميزان المدفوعات، وقد أعطى البنك قروضاً دولية ذات آجال طويلة، خصوصاً للدول ذات النمو المتدني. موسوعة ويكيبيديا.

المعاناة في سبيل توفير حياة معيشية بسيطة، وهجرة الأبناء أضحت سمة بارزة تبين أن الوضع لو كان جيداً لما كانت هنالك هجرة للبحث عن لقمة العيش في ضواحي باريس أو لندن، فهل دولة جنوب السودان ستكون أفضل حالاً من الجابون؟!

لقد انعقدت عدة قمم أوروبية إفريقية، ومنها قمة رفعت شعار: «علاقات نظامية جديدة وندية» في لشبونة عام ٢٠٠٧م، بعد عام من القمة الصينية الإفريقية عام ٢٠٠٦م، تحت شعار: «نحو مزيد من الشراكة الاقتصادية»، وفرق بين شعار وآخر، وبين أسلوب وآخر، حيث تحاول الصين أن تتعامل مع الأفارقة كأنها جزء منهم، بينما تريد أوروبا أن تتعامل مع إفريقيا من باب الاستعلاء، وإن كان شعار قمتهم مزخرف بعبارة «علاقات نظامية جديدة وندية»، وهو ما كشفه وند به رئيس مفوضية الاتحاد الإفريقي آنذاك «ألغا عمر كوناري» في كلمته في قمة لشبونة السابقة، حين قال: «بأن هناك ضغطاً يمارسه الأوروبيون في المفاوضات بشأن الاتفاقيات التجارية الجديدة بين الاتحاد الأوروبي ودول إفريقيا».

لقد تعاملت الدول الغربية مع إفريقيا من خلال عدد من الحزم الاقتصادية المكبلة بشروط المانحين، حيث تم إعداد السياسة الاقتصادية التمويية المقدمة من الغرب لإفريقيا حول المساعدات التي يتم اعتمادها من قبل المؤسسات اللتين انبثقتا عن معاهدة «بريتون وودز»^(١)، وهما: (صندوق النقد

(١) اتفاقية بريتون وودز Bretton Woods: هي الاسم الشائع لمؤتمر النقد الدولي الذي انعقد من ١ إلى ٢٢ يوليو ١٩٤٤م في غابات بريتون في نيوهامشير بالولايات المتحدة الأمريكية. وقد حضر المؤتمر ممثلون لأربع وأربعين دولة في العالم، وقد



أفقر دول في العالم في تقارير التنمية البشرية التي تصدر عن الأمم المتحدة خلال السنوات العشر الأخيرة، كما في تقرير ٢٠٠٩م و ٢٠١٠م الصادرين عن منظمة الغذاء العالمية، حيث تجد في ذيل القائمة خمس دول إفريقية دون أن يتخللها أية دولة أخرى، مع ما تمتلك كل دولة من هذه الدول، وبخاصة الكونغو الديمقراطية وتشاد ومدغشقر، من إمكانيات تفوق في بعضها أكبر الاقتصاديات الغربية، ولكن سياسات البنك الدولي وصندوق الدولي، وغيرها من السياسات والعوامل، لها الأثر الأكبر في احتفاظ هذه الدول بذيل القائمة على مدار السنوات العشر الماضية!

■ القوى الآسيوية والتدافع نحو إفريقيا؛

١ - الصين:

ولعل اتجاه الدول الإفريقية إلى التعاون والتعامل مع الدول الآسيوية، وبخاصة الصين، هو نتيجة طبيعية لتلك الممارسات الجائرة التي قامت بها وما زالت تقوم بها الدول الغربية، من استهلاك للإنسان الإفريقي ونهب لثرواته، ونتيجة طبيعية لعدد من المؤتمرات الدولية التي أقامتها الدول الغربية لدعم الدول الإفريقية، والتي لم تراوح مكانها إلى اليوم، وأصبحت بياناتها حبراً على الورق، كالقمة الأوروبية الإفريقية الأولى عام ٢٠٠٠م، وما تلاها من قمم، ومن ذلك قمة مجموعة الثماني باسكتلندا في عام ٢٠٠٥م، حيث تعهد القادة المجتمعون آنذاك في ختام قمتهم بتخصيص ٥٠ مليار دولار لمساعدة إفريقيا، وإلغاء ديون ١٤ دولة إفريقية! إلا أن شيئاً من هذه التعهدات لم يُنفذ إلى اليوم، علماً بأن مثل هذا الوعد قد تعهدوا به سابقاً وتحول إلى سراب

في عام ١٩٩٦م.

وبالمقابل؛ فإن الصين أوفت بالكثير من التزاماتها تجاه الدول الإفريقية، وألغت ديوناً بقيمة ١,٣٦ مليار دولار عن ٢١ دولة إفريقية، وقدمت مساعدات اقتصادية لـ ٥٢ دولة إفريقية في سبيل إيجاد بدائل اقتصادية تعتمد عليها الدول الإفريقية بدلاً من البنك وصندوق النقد الدوليين، وهذا ما لم تفعله الدول الغربية ولا اليابان، بل قدمت هذه الدول بعض القروض بفوائد كبيرة، حتى تتراكم الفوائد وتكون عقبة في سبيل نهضة هذه الدول وتمييزها^(١)!

ويتوقع الخبراء المتابعون للتنافس الصيني الأوروبي أو الغربي عموماً بأن حاجة الصين لاستيراد النفط الإفريقي تزداد بوتيرة مضطربة لتصل إلى ٤٥٪ بعد نحو أربعين عاماً، لذلك تسعى الصين، من خلال استثمار ما قدره تسعمائة مليون دولار في مشاريع متعددة في القارة، إلى تكملة النقص في احتياجاتها من البترول الإفريقي^(٢)!

واعتقد الكثيرون أن دخول الصين إلى إفريقيا يعني أن الأفارقة يستطيعون النهوض ومواكبة تطورات السوق العالمي! لكن هذه الصورة الجميلة الناصعة لليتين الصيني وراءها صورة ستكون قائمة إن لم يتدارك الأفارقة خطورتها، وهي أن معظم الاتفاقيات الاقتصادية التي توقعها الدول الإفريقية مع الصين اتفاقيات شراكة، نعم! لكن دخول الصين والعمالة الصينية في الأسواق الإفريقية

(١) انظر لمزيد من التفاصيل حول ذلك تقرير: China's Influence in Africa: Implications for the United States ، والذي أعده كل من Peter Brookes و Ji Hye Shin حول التأثير الصيني في إفريقيا، انظر في ذلك: موقع وزارة الخارجية الأمريكية.

(٢) انظر: موقع وكالة الأنباء الصينية حول الاستثمارات الصينية في القارة الإفريقية.

الصين! إلا أنك ترى في هذه الفنادق، وخصوصاً في الدول الإفريقية المسلمة المحافظة والتي ذكرت نماذج منها - كل الحياة الغربية، من نشر للفسوق وترويج للمخدرات والميسر وغيرها من الفواحش، بل تجد في بعضها صاحبات الهوى اللاتي استجلبن من الصين وغيرها لنشر الفساد في المجتمعات المسلمة.

ولعل حوادث القتل التي انتشرت في الآونة الأخيرة في بعض هذه الفنادق دليل على أن القضية الأولى والأخيرة بالنسبة للصين هي مصالحها الاقتصادية، وإن كانت على حساب القيم والمبادئ التي يعتنقها الأفارقة، وبخاصة المسلمون منهم، كما أنها تعطيك نموذجاً حياً بأن الصين لا تختلف في سبيل بحثها عن مصالحها الاقتصادية عن القوى الغربية، وبخاصة فرنسا وبريطانيا، فالغاية تسوّغ الوسيلة!

على الرغم من تمتع إفريقيا بوفرة الموارد الطبيعية؛ فإن عوائق التنمية فيها متعددة

٢ - إيران:

أما إيران؛ فقد دخلت السوق بل السياسة الإفريقية من كل أبوابها، واستطاعت في كثير من الدول الإفريقية إيجاد موطن قدم لها، ووجود جالية لبنانية شيعية منتمة لـ «حركة أمل الشيعية» أو «حزب الله» اللبناني اليوم على الساحة العالمية وبخاصة الإفريقية؛ كان امتداداً طبيعياً لظهور إيران القوي على المسرح السياسي الإفريقي وبخاصة الاقتصادي.

ولكن مع هذا ما زالت بعض الدول

بهذه الصورة المريبة، ومنافسة الفقراء وذوي الصناعات الصغيرة المحلية من قبل بعض الصينيين، بل وقوف بعض الصينيين تحت أشعة الشمس الحارة لبيع قطعة قماش مستورد من الصين أو عطر مصنوع بأعشاب محلية في الصين، يثير العديد من التساؤلات، وأعتقد أن الوضع سيكون أسوأ من ذي قبل إذا لم يتداركه عقلاء القوم في الدول الإفريقية، ولن يعدو الأمر إحلال مستعمر فظ بآخر وديع، وعلى الرغم من وداعته قد تكون النتيجة واحدة أو أسوأ!

وهذا ما أكدته الكتاب الذي صدر عن البنك الدولي في ٢٠٠٦/٩/١٦م، بعنوان: «طريق الحرير لإفريقيا» - مع ما فيه من بعض المبالغات -، يفيد كاتبه أن هناك تزايداً ملحوظاً في الشركات الصينية والآسيوية العاملة في القارة الإفريقية، وأن اهتمامها تعدى مجرد تعقب الموارد الطبيعية؛ وبين الكتاب كذلك أن الصادرات الإفريقية إلى آسيا زادت ثلاثة أمثالها في السنوات الخمس الماضية، لتجعل آسيا بذلك ثالث أكبر شريك تجاري (٢٧٪)، بعد الاتحاد الأوروبي (٣٢٪)، والولايات المتحدة (٢٩٪)، وبلغ إجمالي هذه الاستثمارات من الصين ١،١٨ بليون دولار أمريكي حتى منتصف عام ٢٠٠٦م^(١).

بل الأدهى والأمر من ذلك؛ أنّ الناظر في شوارع بماكو ونيامي وواغادوقو وأنجمينا وغيرها يرى الفنادق الصينية كثيرة، ومنتشرة في كل زقاق وفي كل شارع رئيس، وبأسعار زهيدة - أو حسب الطلب - كما هي بضائع

(١) وهذه إحصائيات قديمة خلال صدور الكتاب في ذلك العام (٢٠٠٦م)، إلا أن الوضع تغير كثيراً، وخصوصاً في العام الماضي ٢٠١٠م.



لمساعدة إفريقيا في تحقيق أهدافها للتنمية، ولدعم الروابط الاقتصادية بين نيودلهي ودول القارة.

- ٧٠٠ مليون دولار إضافية لمؤسسات جديدة وبرامج تدريبية، و (٣٠٠) مليون دولار لخط جديد للسكك الحديدية بين إثيوبيا وجيبوتي، و (مليون دولار) لتمويل قوات حفظ السلام التابعة للاتحاد الإفريقي في الصومال.
- قيام الشراكة الهندية الإفريقية على محاور ثلاثة: بناء القدرات، ونقل المهارة، وتطوير التجارة والبنية الأساسية.

وأعلن رئيس الوزراء الهند «سينغ» أنه يصبو إلى أن تنشئ قمة أديس أبابا ٢٠١١م «شراكة قوية ذات أهداف؛ بحيث تستجيب لحقائق القرن الواحد والعشرين»^(١)، وهذه الشراكة - إن صدق الطرفان - ستخدم الطرفين بلا شك، وتُسهم كثيراً في التنمية الاقتصادية في القارة.

وعلى الرغم من تمتع إفريقيا بوفرة الموارد الطبيعية والأنهر والبحيرات والأرض الخصبة؛ فإن عوائق التنمية فيها متعددة، كالحروب الأهلية المستمرة لأكثر من ٤٠ عاماً في بعض الدول، والفساد الإداري المستشري في أغلب الدول الإفريقية وغيرها، مع أنّ القارة - وبخاصة بعض دولها - مقبلة على فترة من الاستقرار النسبي؛ مما ينعكس إيجابياً على التنمية الاقتصادية والحياة الاجتماعية لهذه البلدان؛ إذا وجدت دولاً صادقة تُسهم معها في بناء اقتصاديات سليمة في القرن الحادي والعشرين.

الإفريقية تنظر إليها بوصفها عدواً لها، كما في الحالة الجامبية عندما قطع الرئيس الجامبي العلاقات الدبلوماسية مع إيران بسبب تصرفات إدارة المراسم في أثناء زيارة الرئيس الجامبي لطهران، هذه القطعية السريعة جعلت بعض الدول الإفريقية تُعيد النظر في علاقاتها مع إيران، وإن كانت إيران تجد دعماً، سواء من بعض القوى الغربية وبخاصة فرنسا، أو دعماً محلياً من خلال شراء الذمم ونشر المذهب الرافضي، كما هي الحالة في كل من نيجيريا وتنزانيا وكينيا^(٢).

٣ - تركيا:

أما تركيا؛ فما زال أمامها عدد من العقبات، ولكن دخولها محبذ في معظم الدول الإفريقية، فهل يستطيع الأتراك الاستفادة من هذه الفرص المتاحة في القارة مع التغيرات السياسية والاقتصادية العالمية؟! أو أنها ستبقى بعيدة لا تعمل إلا في نطاق ضيق؟!.

٤ - الهند:

أما الهند بوصفها دولة آسيوية أخرى؛ فقد بدأت تمد حبال التواصل الاقتصادي والسياسي والعلمي مع القارة الإفريقية. حيث عُقدت أول قمة اقتصادية بين الطرفين في أبريل من عام ٢٠٠٨م في نيودلهي، وعُقدت قمة أخرى في أديس أبابا بإثيوبيا (٢٤ - ٢٥/٥/٢٠١١م) بين الطرفين، ولعل ذلك دليل عافية على التعاون الاقتصادي بين الهند ودول القارة.

وقد وعدت الهند في هذه القمة بتقديم ما يأتي:

- خمسة مليارات دولار على مدى السنوات الثلاث القادمة بموجب خطوط ائتمان؛

(٢) موقع الجزيرة نت على الشبكة الإلكترونية - الثلاثاء ٢٠١١/٥/٢٤هـ - ١٤٣٢/٦/٢١م .

(١) تصريح لوزارة الخارجية الغامبية في ٢٣/١١/٢٠١٠م، نقل الخبر عدد من وكالات الأنباء الدولية.

■ ثانياً: الأدوات والتجليات الناجمة عن تداعي القوى المختلفة على القارة الإفريقية:

التداعي السياسي:

كان مؤتمر برلين ١٨٨٤م - ١٨٨٥م قاصمة الظهر للممالك والدول الإفريقية، وبخاصة الممالك الإسلامية، حيث مهد للقضاء على كل حضارة كانت قائمة في إفريقيا حينها، ليحل مكانها عهد من الهمجية الغربية تحت مسمى حضارة أوروبية.

ولعل الباحث فيليب كارتن يصف لنا تلك العقلية الغربية الهمجية، والتي لا ترى في الأفارقة سوى بهائم أو مجموعات قريبة من الحيوانات، عندما قال: «إن الصورة التي طبعت في أذهان الأوروبيين عن إفريقيا وسكانها؛ بدأت تتبلور منذ الرحلة الأولى التي قام بها الرجل الأبيض إلى شواطئ غرب إفريقيا، وكان ذلك في القرن الخامس عشر، وترسبت هذه الصورة بشكل ثابت عندما بدأت تجارة الرقيق في القرن السابع عشر، فقد تبع ذلك استغلال فكري وعقائدي واقتصادي مارسه الرجل الأبيض على مر السنين وحتى اليوم بدون انقطاع!» وهي الصورة التي تم تسويقها للأجيال التالية إلى اليوم، حتى الأفلام والشخصيات الإفريقية المشهورة يتم تشويه صورتها حتى اليوم في القرن الحادي والعشرين على النهج نفسه.

الديمقراطية الغربية، وفق المعايير المطبقة في معظم الدول الإفريقية، تجعل السلطة للأقلية الأقوى مالا ونفوذاً وعمالة للغرب

هذه العقيدة الراسخة في ذهن الغربي هي التي جعلت ملك بلجيكا يتحدث في استكبار وبصوت عال، كما في كلمته السابقة: «أيها الأفارقة! أنتم مجرد أطفال، حتى لو أعطيتكم الاستقلال، لأنكم لن تتجسروا إلا بوجودنا ودعمنا لكم بالفنيين!»، وهذه النظرة الانتهازية هي التي جعلت القوى الاستعمارية المختلفة، وبخاصة فرنسا أو المجموعة اللاتينية عموماً، تتداعى إلى عقد الاتفاقيات الثنائية غير المتكافئة، لتكبيد الدول النامية، والتي في طور النمو، بشروط تحرمها من حرية الحركة والتصرف، واستغلال المشكلات الاقتصادية والإدارية للدولة الحديثة الاستقلال بهدف التدخل في شؤونها والضغط عليها في صورة معونات وقروض، بإقامة القواعد العسكرية، وإثارة الاضطرابات الداخلية، والانتقاسات الطائفية والحزبية والعنصرية، لإضعاف الدولة حديثة الاستقلال، ومن ثم إيقاعها تحت السيطرة الأجنبية، واستغلال منظمة الأمم المتحدة لهذا الغرض.

وهذا كان واضحاً في كل الأزمات التي مرت بها الدول الإفريقية، ولعل الحالة العاجية الأخيرة، واعتقال الرئيس العاجي «غباغبو» بهذه الصورة المهينة، وبتلك الصور في كل وسائل الإعلام، تعطيك انطباعاً حقيقياً أن العقلية الغربية الاستعمارية ما زالت هي التي تسيّر دفة الحكم في الدول الغربية.

قد يقول قائل إن الزعماء الأفارقة لهم دور فيما آلت إليه أوضاع بلادهم وليست القوى الغربية أو الشرقية وحدها! هذا أمر لا يخفى على المتابع، وخصوصاً تلك الدول التي تشهد اليوم اضطرابات عديدة، ونموذج ليبيا خير مثال على الأوضاع الجارية اليوم! ولكن الأمر



التحولات عصر التحولات الديمقراطية في إفريقيا، وقد جرت تحولات صورية خلال الأعوام الأربعة الماضية في كثير من الدول الإفريقية، بالإضافة إلى التحول الكبير الذي أصاب الغرب في بادئ الأمر بالدهشة حين فوجئ به، وهو التحول الثوري في تونس ومصر، أما إفريقيا جنوب الصحراء، فما زالت مسلسلات الديمقراطية يتم عرضها في أكثر من بلد، كما في حالات: النيجر، جزر القمر، مدغشقر، تشاد، رواندا... إلخ القائمة.

ولعل الصورة التي تم بها اختيار الرئيس الحالي في جزر القمر د. إكليل ظنين، أو الرئيس الأسبق آية الله أحمد سامبي، حيث توأمت ثلاث قوى لاختيارهما «فرنسا - إيران - أمريكا»، ولذلك اعتقد بعض الناس أن الرئيس الحالي أو السابق جاء بالانتخاب؛ لذا فهما يملكان قراراتهما، ولكن الواقع غير ذلك! ولعل صورة جزر القمر تعطيك آلية الدفاع على القارة وآليات تقاسم النفوذ، وكما للكنيسة الكاثوليكية مناطق نفوذ وللكنيسة الأنجليكانية أو البروستنتانتية أو الأرثوذكسية وغيرها من الطوائف النصرانية مناطق نفوذ، فكذا الحال للدول الغربية، ولكن يضاف لها ديانات الصين ومفاهيم الدولة الراضية، وهذا التقسيم لمناطق النفوذ يجعلنا نعيد قراءة التاريخ ليتبين لنا الوضع السياسي اليوم في القارة!

التداعي الفكري:

ومع تداعي الشركات والمؤسسات الاقتصادية العملاقة على إفريقيا، والتنافس الكبير بين الدول الشرقية والغربية، وبين الدول المسلمة وغير المسلمة، والمسلمة نفسها بين إيران وغيرها، فإن القارة في عصر ما يُسمى في إفريقيا بـ «التحول الديمقراطي» ستشهد

الذي أردنا طرحه من خلال هذه السطور أن القوى الغربية هي الجزء الأصيل في عدم استقرار القارة من كل الجوانب، كما في حالة «الكونغو»! فلولا وجود دعم أوروبي أو غربي للقوى المناهضة للزعيم الكونغولي «باتريس لولومبا» لما استطاعت المعارضة الكونغولية من السيطرة على جزء كبير من البلاد والتمرد على الحكومة المركزية في كينشاسا.

وكذا الحال بالنسبة لساحل العاج وليبيا، إذ لولا الدعم القوي للدول الغربية للزعيم الليبي القذافي، والعاجي غبابغو، لما استطاعا الصمود لوقت أطول، ولكنها «لعبة المصالح» كما يسميها الغرب، انتهت مصالح أمريكا مع غبابغو فتركت الساحة لفرنسا لتتنفس قليلاً، ولتبرهن أن لها تأثيراً ولو جزئياً في إفريقيا بعد انحسار عن معظم معاقها في القارة! وانتهت مصالح إيطاليا والدول الغربية مع القذافي، فما هي الآن بدأت تتعد عنه قليلاً، وفق التازلات التي يقدمها المجلس الانتقالي الليبي!

وبدخول عناصر أو قوى جديدة من العالم الثالث - كما يقال -، وبخاصة الهند وتركيا والبرازيل وإيران، بالإضافة إلى الصين الدولة العملاقة، بدأت موازين القوى تتغير ولو نظرياً في بعض المناطق وبخاصة الأنجلوساكسونية، من خلال إجراء انتخابات، ونشر أسس العولمة الحديثة، ومنها الديمقراطية الغربية، وفق المعايير المطبقة في معظم الدول الإفريقية، والتي تجعل السلطة للأقلية الأقوى مالا ونفوذاً وعمالة للغرب، ويزعم بعض أتباعها أن كل العدل في الديمقراطية وحدها، مع أنهم يطلقون عليها «اللعبة الديمقراطية»!

وأطلق على هذا العصر بسبب هذه

على التحديات التي يواجهها المسلمون في هذه القارة، وبخاصة الشباب. ولعل من بين تلك الإصدارات الجديدة بالقراءة والتمعن تقرير: «إسلام حضاري ديمقراطي - شركاء موارد واستراتيجيات»، من تأليف «شيريل بينارد»، والصادر في عام ٢٠٠٣م.

والتقرير يصور لنا بحق التوجهات الفكرية التي يشهدها العالم الإسلامي، ومن بينها القارة الإفريقية، كما يبين لنا عنوان التقرير الهدف الأساسي من إيجاد «إسلام حضاري»، يساعد على توفير الموارد للدول الغربية تحت أية ذريعة كانت أو عنوان جذاب وبراق، ولذا كان العنوان: «شركاء موارد واستراتيجيات»، ولعل ما ورد في مقدمة التقرير يلخص لنا ماذا يريدون؟! وما ذا يُراد منا؟! حيث ورد في إحدى صفحات التقرير هذه المقولة (ص ٨): «ما من شك بأن الإسلام المعاصر في حالة من التقلب والتطير، ويشهد صراعاً داخلياً وخارجياً حول قيمه وهويته ومكانته في العالم، وتبثارت المجموعات المتنافسة لإحكام سيطرتها الروحية والسياسية».

ويقسم التقرير المسلمين إلى:

- الأصوليين من المسلمين.
- التقليديين أو الرجعيين من المسلمين.
- المعتدلين من المسلمين.
- المجددين إلى الاتجاه الغربي.
- العلمانيين.

ويدعو التقرير بعد هذا التقسيم إلى دعم المجددين في الإسلام باتجاه الفكر الغربي بعلمانيته وديمقراطيته، وذلك:

١ - بنشر أعمالهم وتوزيعها بأسعار مخفضة، وإدراج آرائهم في برامج التربية

عدداً من التغيرات الفكرية، على غرار الحقبة الأولى من الاستقلال، حينما كانت تتنازع قوى رأسمالية وأخرى شيوعية، أو أشد من ذلك، لدخول عدد من العناصر والمؤثرات الخارجية الجديدة، وبخاصة التقنية الحديثة التي دخلت إلى معظم البيوت الإفريقية.

ومع مفهومات العولمة، وثقافة الرجل الأبيض، والثقافة الكنسية؛ فإن المسلمين في القارة لن تكون الطرق معبدة أمامهم للحفاظ على هويتهم الإسلامية وسط هذا التداعي الفكري من عدد من الجهات.

وهذا أمر لا يخفى على المتابعين، فالتحولات الفكرية بدأت تتزايد، وأصبح تطبيق العلمانية أمراً واقعياً، بل إن بعض الدول كالنيجر التي كانت لها «وزارة للشؤون الإسلامية» في عهد الرئيس السابق «محمد طنجا»، تم تغييرها إلى «إدارة للشؤون الدينية» تحت وزارة الداخلية في عهد الرئيس الحالي «محمد يوسف»، وهذا التغيير له ما له!

ولعل التقارير التي تصدرها مؤسسة «راند» الأمريكية من قطر^(١)، بين الفينة والأخرى حول أوضاع المسلمين في العالم، وما يمكن فعله تجاه تغيير واقعهم بما يصب في مصلحة العولمة والشركات التجارية التي تغزو إفريقيا اليوم، وأن الإسلام يحد من هيمنتها وخصوصاً في المجتمعات المسلمة، والتي تسيطر على نسبة كبيرة من خيرات إفريقيا، لخير دليل

(١) تأسست مؤسسة راند البحثية في عام ١٩٤٨م منظمة مستقلة غير حكومية، تدور رؤيتها حول المساعدة في تحسين أمور السياسة وعمليات اتخاذ القرار من خلال البحث والتحليل، ويعمل في المؤسسة حوالي ١٦٠٠ شخص تقريباً، يشكل ٩٥٠ شخصاً منهم الكادر البحثي للمؤسسة، حيث يمثل هذا الكادر تقريباً جميع المجالات الأكاديمية والمهنية من الهندسة والعلوم السلوكية إلى التعليم والطب والاقتصاد وغيرها، وغالباً هذه البحوث والدراسات تجد صدق في السياسة الأمريكية في العالم.



مسلمي بلده)، تتلخص في: (أشعرية العقيدة - تجانية الطريقة - مالكية المذهب)، في تناول عجيب على المسلمين في بلده! ويتحدث بذلك بقوة، دلالة على أن هنالك قوى تدعّمه، مع وهن المسلمين وضعفهم في الرد على أمثال هؤلاء الذين يُحتسَى بهم في عدد من البلدان الإسلامية بوصفهم فقهاء ودعاة؛ وهم يُبطنون العداء لمذهب أهل السنة والجماعة وما كان عليه سلف الأمة!

القوى التي تمهيج مشكلات الأمن الإقليمي هي نفسها التي تمارس الدور الأكبر اليوم في إنكائها، كالوضع في القرن الإفريقي

أما حركة التشيع، وتأثيراتها في حركة الإسلام والمسلمين، فإن الأمر قد بُحث وقُدّمت فيه التقارير الميدانية، ولكن لا توجد إلى هذه الساعة برامج عملية كثيرة تصد هذه الحركة أو على الأقل تخفّف من حدتها في بعض الدول الإفريقية.

التداعي الاجتماعي:

أما المرأة المسلمة؛ فالوضع أخطر من ذلك كثيراً، فالأمم المتحدة وظّفت كل إمكانياتها لدعم ما يُسمّونه «تحرير المرأة»، ومعظم اللاتي يُشرفن على عملية دمج المرأة المسلمة في الحياة الغربية من أكثر النساء كراهية للإسلام، بل بعضهم من النصارى العرب المقيمين في ديار الغرب.

وقد جاء ضمن المقترحات التي تقدّم بها البابا بنديكت السادس عشر للمجلس الكنسي في عام ٢٠١٠م: إتاحة الفرص للمرأة للاندمج

الإسلامية، وتشجيعهم على التوجه في كتاباتهم إلى الشباب والجمهور العام، وتوفير منبر عام لهم لتعميم المعرفة بأرائهم وأحكامهم، مما ينافس ويناقض آراء الأصوليين وما يسمونهم بالتقليديين. والتعريف بالعلمانيين على أنهم الخيار المضاد لثقافة الشباب المسلمين الساخطين.

٢ - تشجيع تعميم المعرفة بالتاريخ والثقافة غير الإسلامية والسابقة لظهور الإسلام وتسهيلها.

٣ - المساعدة في تنمية المنظمات المدنيّة المستقلة لتعزيز الثقافة المدنيّة الغربيّة.

٤ - توفير الدعم للتقليديين في مواجهة الأصوليين، ونشر انتقاداتهم للأصوليين، وعدم فسح المجال للتعاون بين التقليديين والأصوليين، وتشجيع التعاون بين التقليديين والمجدّدين، وتعزيز وجود المجدّدين.

٥ - مواجهة الأصوليين ومعارضتهم ومعارضة تفسيراتهم للإسلام.

٦ - توفير دعم انتقالي للعلمانيين، والتعريف بالتيار الأصولي بأنه عدوٌّ مشترك.

٧ - تثييط إقامة تحالفات علمانية مع القوى المضادة للولايات المتحدة^(١).

ولعل كثير من الصور الواردة في هذا التقرير لتغيير واقع المسلمين عموماً وفي إفريقيا خصوصاً تم تطبيقها، حيث ارتفعت نسبة الدعم المالي المقدم للجماعات الصوفية بما نسبته ٥٠٠٪ في بعض المناطق، بل قام أحد رؤساء المجالس الإسلامية في إحدى الدول الإفريقية بوضع ثوابت لأمتة (أي

(١) تقرير مؤسسة راند: «إسلام حضاري ديمقراطي - شركاء موارد واستراتيجيات»، من تأليف: شيريل بينارد، والصادر في عام ٢٠٠٢م.

بالأطفال الجنود ومشاركتهم في الحروب أن عدد هؤلاء الأطفال الجنود يُقدرون بـ ٢٥٠,٠٠٠ ألف طفل في العالم^(١)، ومأساة الحروب في القارة الإفريقية في تزايد مستمر، ومأساة الشباب الإفريقي وبخاصة المسلم في تزايد أكبر، بسبب تلك الحروب الأهلية والإثنية.

إن تداعي الدول المختلفة على القارة، سواء تحت ذريعة محاربة الإرهاب وتشكيل مجموعات لأجل ذلك، أو تسويق الأسلحة كما هو المثال الواضح في معظم الدول الإفريقية، يبين أن الناحية الأمنية في القارة ما زالت تشهد انفلاتاً كبيراً، فالوضع الأمني المحلي في بعض الدول الإفريقية ما زال هشاً، وبخاصة تلك الدول الشاسعة أو الفقيرة جداً، أو الدول التي في طور التكوين كحالة جنوب السودان.

وقضية الأمن الإقليمي والمحلي من القضايا التي تُثار منذ استقلال الدول الإفريقية، ومع ذلك لم يتحقق الأمن إلا في بعض الدول التي كانت تشهد نزاعاً بمشاركة دولية أو إقليمية، وغالباً ما يصاحب التدخل الخارجي أجدات سياسية، فأول تدخل لقوات حفظ السلام الدولية التي لا يوجد لها قانون دولي يخولها التدخل في الدول المختلفة، كان في دولة الكونغو للقضاء على «باتريس لومبا»، كأول تدخل دولي للأمم المتحدة وخرق للنظام الأساسي لها، فأصبح عرفاً دولياً يتم التحاكم

في الحياة والكنيسة، وأن قراءة الأناجيل لا تقتصر فقط على الرجال بل ينبغي ترك الساحة كذلك للمرأة، وأن العناية بها من أولى أوليات الكنيسة في المجتمعات الإفريقية في المرحلة القادمة.

ببرهن لك هذا التوجه أن الوضع الاجتماعي في معظم الدول الإفريقية سيشهد انقلاباً كبيراً على الواقع الحالي.

كما تم وضع برامج خاصة للشباب المسلمين في معظم دول القارة، بهدف نشر ثقافة العولمة وما تحمله من أخلاقيات منحطة كالرقص والعري، لذا ما أن تفتح قناة إفريقية، سواء كانت في دولة مسلمة أو غير مسلمة، تجد مجموعة من الشباب يتراقصون ويتمايلون على طريقة الأغاني الأمريكية، كما أن السفارات الغربية في الدولة الإفريقية تجعل من ضمن برامج الملاحق الثقافية لديها دعم ما يُسمونه «المواهب الجديدة» في الغناء والرقص، واستخدام كل الوسائل التي تغري الشباب للانضمام لمثل هذه الفرق، وتجد هذه المجموعات منتشرة في عدد من الدول الإفريقية.

التداعي الأمني:

إنه لمن المؤسف حقاً؛ أن يتميز القرن العشرين الماضي بصفة «قرن النزاعات المسلحة»، لقد كان الصراع المسلح قبل الحرب العالمية الثانية يقع عادة بين دول متنازعة، أما بعد الحرب العالمية الثانية فقد اتخذ أشكالاً متعددة، من بينها الحروب الأهلية والحروب الإثنية بين القبائل، وقد أدى ذلك إلى تعريض المدنيين في تلك المناطق إلى ويلات وأهوال الحروب والنزاعات.

وقد بينت بعض الدراسات المتعلقة

See: Rachel Brett and Margaret McCall in. (١) Children: the Invisible Soldiers (Vaxjo Sweden: Radda Barnen. ١٩٩٦). ٣١. Brett and McCallin use the more conservative estimate of ٢٥٠,٠٠٠ child soldiers provided by UNICEF in State of the World's Children ١٩٩٦ in their text. However, there is widespread agreement that this figure is an underestimate. Brett and McCallin use the ٢٥٠,٠٠٠ figure in their summary



■ ثالثاً: دول القارة وتفعيل الكيانات السياسية والاقتصادية للحد من هذا التدافع نحو القارة:

ومع أن الأزمة الاقتصادية العالمية قضت على فترة النمو الاقتصادي المرتفع نسبياً في إفريقيا، حيث انخفض معدل النمو من ٦٪ في الأعوام (٢٠٠٦م - ٢٠٠٨م) إلى ٢,٥٪ في عام (٢٠٠٩م)، مع التوقف شبه التام لنمو إجمالي الناتج المحلي لكل فرد، وقد كان الإقليم الجنوبي من القارة من أكثر الأقاليم تأثراً بالأزمة الاقتصادية العالمية في عام ٢٠٠٩م، حيث انخفض النمو عن معدل السنوات الثلاثة السابقة بحوالي ٨٪ إلى نمو سلبي يبلغ حوالي ١٪، ثم تبعه الإقليم الشرقي، في حين أن باقي الأقاليم الإفريقية لم تتأثر كثيراً بهذه الأزمة العالمية^(١)، وقد ظهر ذلك في ارتفاع شديد في أسعار المواد الغذائية في معظم الدول الإفريقية، حيث وصلت الأسعار في بعض المناطق إلى ما نسبته ٣٠٠٪، مما أثر في أوضاع الفقراء تأثيراً كبيراً.

ومع ذلك؛ يعتقد خبراء الاقتصاد بأن الاحتمالات المستقبلية للاقتصادات الإفريقية هي التعافي التدريجي، مع وصول معدل النمو إلى ٤,٥٪ في عام ٢٠١٠م، ٥,٢٪ في العام الحالي ٢٠١١م، حيث ستشهد القارة عموماً نمواً أعلى على الرغم من أن المنطقة الجنوبية من القارة ستظل تعاني لفترة.

ويعتقد «مايكل كلين» المسؤول عن تنمية القطاع الخاص في البنك الدولي؛ أن فرص الإصلاح والتنمية قد تزداد في الفترة القادمة في القارة إذا ما ظلت الحكومات على مسارها

إليه إلى اليوم في تدخلاتها المختلفة، سواء في داخل القارة الإفريقية أو في غيرها.

وما زالت القوى التي تهيج مشكلات الأمن الإقليمي هي نفسها التي تمارس الدور الأكبر اليوم في إذكائها، كالوضع في القرن الإفريقي، أو الوضع الأمني في السودان، ودولة جنوب السودان، وليبيا وغيرها.

ومعظم مشكلات الأمن الإقليمي والنزاعات في القارة الإفريقية التي دارت رحاها في القرن العشرين كان السبب الأساسي فيها الجانب الاقتصادي، فهل التنمية الرشيدة المتوقعة والنمو الاقتصادي ستخففان من حدة التوتر في بعض من دول القارة؟ أعتقد أن ذلك ممكناً، كما في الحالة الأنغولية والحالة التشادية، فبعد مرور أكثر من أربعين عاماً من الحروب الأهلية في هاتين الدولتين، فنظراً للطفرة الاقتصادية في تشاد فقد خفت حدة النزاع خلال العامين المنصرمين، وانتهت تماماً في أنغولا.

فالوضع الأمني الإقليمي مع ما فيه من هنات؛ فإنه مع المتغيرات في الساحة الإفريقية وفي شمال القارة، وبصورة خاصة في ليبيا، ستكون له نتائج إيجابية، خصوصاً في دول الجوار الليبي.

أما الهاجس الأمني الذي تُثيره بعض الحكومات الغربية مع بعض الدول الإفريقية فيما يتعلق بتنظيم القاعدة؛ فأخشى أن يكون في تصاعد، لما لهذه القضية من مردود مالي على بعض القادة الأفارقة، ومردود سياسي على الدول الغربية للاستهلاك السياسي في الانتخابات المحلية، وإخفاء الوضع الاقتصادي المتدني في بعضها، وإلهاء المجتمعات الغربية عن قضاياها الداخلية.

(١) عبد الله تركماني: جدل التنمية والديمقراطية في العالم العربي وإفريقيا: www.thissyria.net

وذلك من خلال مشاريع عملية جادة مبنية على خطط وبرامج واضحة، تعطي الأولوية للإسلام وتبليغه للناس كافة كما أنزل على المصطفى ﷺ، وذلك من خلال عدد من الجوانب التي تُسهم في نشر الدعوة، وتحد أو تخفف من حدة هذا التداعي، خصوصاً في الجانب الديني والاجتماعي والفكري والأمني، سواء على صعيد بعض الدول التي تعيش مناخاً سياسياً جدياً، أو على صعيد المنظمات الدعوية الإسلامية المحلية والدولية.

فهل بالإمكان أن يتم ذلك خلال الفترة القادمة، والاستفادة من المعطيات والتحولت في دول شمال القارة، أو أننا نعد هذه الجوانب تاريخياً، دون أن الاستفادة منها في برامج عملية جادة؟!

الحالي، فيعتقد أن نمو الناتج المحلي الإجمالي في إفريقيا قد يصل إلى ٩٪ خلال عقد أو ما يقارب ذلك!

وهذا يحتم على الأفارقة أن يفعلوا استراتيجية التجارة البينية فيما بينهم، ويطوروا المنظمات الاقتصادية التابعة لهم، كالكوميسا، والإكواس، والإيجاد، وسيماك^(١)، في سبيل الوصول إلى وحدة اقتصادية جامعة، وعدم تحقيق الوحدة الاقتصادية فيما بين دولها أو المجموعات المناطقية، سيهيئ فرصة كبيرة أمام الدول الأوروبية والآسيوية بالإضافة إلى أمريكا، لنيل أكبر قدر ممكن من التنمية الاقتصادية لبلدانها على حساب الدول الإفريقية.

فهل وعى الأفارقة الدروس السابقة، وأدركوا أن هذا التدافع الغربي والشرقي ينصبّ فقط على مصالح هذه الدول بالدرجة الأولى؟!

■ وبعد:

من خلال هذا الاستعراض الموجز للقوى المتداعية على القارة الإفريقية، دينياً واقتصادياً وسياسياً واجتماعياً وفكرياً وأمنياً، يتبين لنا من خلال النظرة الإيجابية للأحداث أنه يمكن تلافي بعض الجوانب السالبة في هذا التداعي، بل يمكن توظيف بعض الإمكانيات المتاحة من قبل المنظمات التصيرية، ومنظمات الأمم المتحدة، والشركات التجارية الغربية والشرقية فيما فيه مصلحة الإسلام والدعوة الإسلامية.

(١) الكوميسا: هي اتفاقية السوق المشتركة لدول الشرق والجنوب الإفريقي. والإكواس: هي المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا، وسيماك: هي المجموعة الاقتصادية لدول وسط إفريقيا. أما إيجاد: فهي الهيئة الحكومية للتنمية ومكافحة الجفاف في شرق إفريقيا.



تبيد الأوهام: الأهداف الحقيقية للتداعي على إفريقيا

الدكتور: بيان صالح حسن (*)

النشاط الديني، والعمل الإنساني، والتسريبات الفكرية، والإصلاح السياسي والحضاري، والفعاليات الاقتصادية، والسخاء الإغاثي، والتحديث الإداري، والتطوير الاجتماعي.

**الوقائع والأحداث تؤكد تلازم
الاحتلال والتنصير، وتجعل منهما
وجهين لعملة واحدة**

لهذا فإن الحديث حول الأهداف الحقيقية لهذا التداعي حديث ذو شجون، وموضوع شائك تختلف فيه الآراء وتشعب التحليل، وذلك لأن هذا الجانب يحاول الوصول إلى الحقيقة بالقراءة والتحليل لتحركات القوى المتصارعة على إفريقيا، وهو حديث أقرب ما يكون إلى استكشاف النيات التي لم يُصرَّح بها؛ من خلال تتبع الصور والأحداث والمقالات الماثلة أمامنا وتحليلها.

وهذا الموضوع له أهمية بالغة؛ لأنه يساعد المستهدفين على الخروج من حالة الاستغلال التي تُمارس ضدهم، والوعي بالأهداف الحقيقية للغزاة، حيث تتحدد الرؤية بعد ذلك للتعامل مع هذا الحدث وفق آليات ومبادرات تراعي تحقيق المصالح ودرء المفاسد.

وليس من الفهم السديد أن تتطلق في تحليل الأهداف وأنت أسير نظرية المؤامرة،

لقد انطلت الخدعة على كثير من الناس، بل على بعض من حملوا مشعل الثقافة ولواء السياسة - يا للأسف الشديد -، فتوهّموا أن المستعمر هو المنقذ من التخلف، والمخلص من الظلام، والقائد إلى دائرة الرقي والحضارة، فدعوا إلى التعايش معه وتقبله، والسير في ركابه، وتقليده شبراً بشبر، حتى يتم الوصول إلى ما وصل إليه من المدنية والتقدم، ولم يشعروا بالأهداف الحقيقية لتداعي الغرب على إفريقيا وغيرها من بلاد العالم الإسلامي. لا جدال في أن الأمم التي تتداعى على إفريقيا، بما تحويه من ثروة طبيعية وبشرية، قد وضعت أهدافاً محددة، ورسمت خططها لرحلتها المقصودة إلى القارة العذراء، وخصوصاً أن أغلب الدول التي وضعت نصب عينها الحصول على نصيب من الكعكة الإفريقية دول مؤسسات، تتحرك وفق دراسات وخطط شارك فيها الخبراء والمتخصصون في مختلف العلوم والمعارف، وما مؤتمّر برلين المنعقد في ١٨٨٤م الذي تم فيه تقسيم إفريقيا إلى مناطق نفوذ لمصالح الدول الغربية إلا نموذج لهذا التخطيط والمكر.

والمقصود بالأهداف الحقيقية للتداعي: هي تلك المقاصد التي تختفي وراء صور من

(*) باحث بالرئاسة العامة للإفتاء - دكتوراة في علم الدعوة - جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

إن النظرة الشمولية لهذا النداعي بأبعاده المختلفة؛ ينبغي لها أن تكون حاضرة دائماً في ذهن عند دراسة الأهداف، فاستقصاء جميع الأهداف المعلنة وغير المعلنة، ومحاولة ربط بعضها ببعض قد توصلنا إلى سلسلة من الأهداف المترابطة التي تعمل في إطار منظومة أهداف ارتيادية ومرحلية، لا تنفك بعضها عن بعض، ولا يمكن فهمها على الحقيقة إلا من هذا الوجه.

ولعل الأهداف الأكثر قابلية للجدل هي تلك الأهداف التي غُلّفت في قالب ديني أو إنساني؛ كقضايا التصير، ونشر الديمقراطية، وحقوق الإنسان، وحملات الإغاثة، والمساعدات الإنسانية والتنمية، لذلك فإننا سنحاول في هذا المقال التركيز حول هذه القضايا بشكل خاص.

١ - وَهْمُ الرسالة الحضارية للاستعمار:

يُعرف التنصير من خلال واقع التنصير أنه: «حركة دينية سياسية استعمارية، بدأت بالظهور إثر فشل الحروب الصليبية»

هل كان التنصير ممهّداً للاحتلال أو كان الاحتلال مساعداً للتنصير؟ وهل كان التنصير مقصوداً لذاته أو اتخذ سلباً للوصول إلى مآرب أخرى؟ أسئلة مكرورة ووجهة في الوقت نفسه تفرض نفسها بشكل دائم.

والإجابة عن مثل هذه الأسئلة المهمة تقودنا إلى حقيقة أهداف النداعي الدولي على إفريقيا، ولعل مفهومنا وتعريفنا للتنصير يوضح العلاقة بين التنصير والاحتلال، وأزعم أن هذا هو السبب في اختلاف الناس في ربط التنصير

ولا أن تنفي المؤامرة تماماً، وتتعامل مع التصريحات المعلنة بعقل ساذج لا يقبل الأمور ولا يتفحصها، فبكل تأكيد، ليس كل هدف معلن للتعامل مع الشأن الإفريقي هو الهدف الحقيقي الذي يتم السعي إلى تحقيقه، كما أن القول بأن كل هدف معلن ليس هدفاً حقيقياً قول يجانبه الصواب، فقد تكون الأهداف المعلنة هدفاً مطلوباً، وتتضمن تحت هذا الهدف أهدافاً أخرى مبطنة يستصحبها الهدف المعلن، وإن كان الهدف المعلن بحد ذاته يمثل هدفاً حقيقياً أيضاً.

وإذا تصفحت - أخي القارئ - ما يكتب حول الأهداف الحقيقية للنداعي الأممي على إفريقيا؛ يخالجك شعور بأن لا أهداف حقيقية معلنة، وأن الكتاب حول هذه المسألة يستمرئون السير على رفض الأهداف المعلنة، ويصرّون على وجود أهداف حقيقية خفية، وهنا تتجلى إبداعات الكتاب، والمحللين، والمتقنين الأفارقة، وغيرهم لاستنتاج الأهداف الحقيقية للنداعي الغربي والشرقي على إفريقيا، سواء في مرحلة الاحتلال أو بعد الاستقلال، وفقاً للخلفيات العقدية والفكرية والثقافية والمهنية لهذا الكاتب أو ذاك، فما يكتبه مسلم غير دينه وحرمانه يختلف تأكيداً عما يكتبه من تشرب الفكر الليبرالي، وغلبته النزعة القومية أو الوطنية، أو غيرها من الأفكار التي فصلته عن عقيدته ودينه.

وقد تجد المحلل الاقتصادي ينحى إلى إعطاء الأهداف الاقتصادية بعداً أكبر عما دونها من القضايا، وكذا المهتم بالشؤون السياسية يغلب اهتمامه بالشأن السياسي؛ فيجعل كل القضايا خادمة للمصلحة السياسية، وكذا المهتم بالشأن الأمني أو العسكري أو الاجتماعي.. إلخ.



بالاحتلال من عدمه.

فبعض الناس يُعرّف التصير من خلال واقع التصير فيرى أنه: «حركة دينية سياسية استعمارية، بدأت بالظهور إثر فشل الحروب الصليبية؛ بغية نشر النصرانية بين الأمم المختلفة في دول العالم الثالث بعامة، وبين المسلمين بخاصة؛ بهدف إحكام السيطرة على هذه الشعوب»^(١).

وهناك من عرّف التصير في إفريقيا بتعريف خاص غير بعيد عن التعريف السابق، ومصور للحالة التصيرية الواقعية في إفريقيا، فقال إنه: «حركة دينية سياسية تجارية ممهدة للاستهدام الغربي - الاستعمار -، ومتفاعلة معه، مباركة له، وهادفة إلى ذوبان وصهر الهوية والشخصية الإفريقية في حالتها الإسلامية، أو الوثنية. في الشخصية الأوروبية، دون المساواة بينهما في الحلقة والحقوق، وهادفة أيضاً إلى احتكار التجارة، والتعليم، والقيادة السياسية خصوصاً... ومنع الإسلام من التقدم في المناطق الوثنية»^(٢).

ومثل هذه التعريفات - تأكيداً - لا ترتضيها المؤسسة الكنسية ولا رجال الدين النصراني، فهي تعريفات مزعجة لهم؛ لأنها تدينهم، وتشوّه سمعتهم، وتحملهم تبعات العمل الفاشي الذي مارسه الاحتلال بجميع أشكاله من التقتيل والتدمير ونهب الثروات... إلخ، فرجال الدين لا يرون في التصير إلا تبشيراً بالمسيح، ودعوة الناس إليه بالإنجيل طبقاً لما ورد في إنجيلهم: (أذهبوا إلى العالم أجمع واكرزوا بالإنجيل

(١) الندوة العالمية للشباب الإسلامي: الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب المعاصرة، ص ١٥٩، ط ١، ١٤٠٩هـ / ١٩٨٨م - الرياض.

(٢) الدكتور حقار محمد أحمد: التصير في إفريقيا، محاضرة أقيمت في مركز الملك فيصل بالرياض.

للخليقة كلها، من آمن واعتمد بخلص، ومن لم يؤمن يُبدن)^(٣)، وهذه دعوى تفتقر إلى دلائل واقعية مقنعة.

ومن المعلوم؛ أن التعريف عندما يُصاغ لا ينبغي أن يُصاغ من أجل تحسين الصورة وتزيينها، كما لا يجوز أن يُقصد منه التشويه، والتجني على المخالف، خصوصاً أننا أمة ملزمة بقول الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ لِلَّهِ شُهَدَاءَ بِالْقِسْطِ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَاَنُ قَوْمٍ عَلَىٰ أَلَّا تَعْدِلُوا أَعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ﴾ [المائدة : ٨]، بل التعريف الصحيح ينطلق من حقائق ووقائع.

فإذا كان التعريف وصفاً لحقيقة الشيء وبياناً لماهيته؛ فإن الوقائع والأحداث تؤكد تلازم الاحتلال والتصير، وتجعل منهما وجهين لعملة واحدة، وصنواناً لا يفترقان، سواء كان الاحتلال غزواً عسكرياً، أو نفوذاً سياسياً، أو اتخذ صورة من صوره الأخرى المختلفة، وهذا ما يشهد به التاريخ وواقع الحال دون موارد.

استمر الغرب في فرض سيطرته حتى بعد استقلال دول إفريقيا، ولكن الذي تغير هو أسلوب الاستغلال

ولو عدنا بالذاكرة إلى الحملات التي استهدفت إفريقيا؛ نجد أن البرتغال حازت قصب السبق في التوسع نحو إفريقيا ابتداءً من عام ١٤٤٤م تنفيذاً لرغبة هنري الملاح، حيث وصلت إلى رأس بوجادور وحتى السنغال، ثم تواصلت الحملات على سواحل إفريقيا الغربية

(٣) إنجيل مرقس، ١٦ / ١٦ - ١٥.

يُدعى سابيتو، كان قد اشترى أرضاً في منطقة عصب الساحلية باسم شركة روباتينو للملاحة، فكانت هذه النقطة قاعدة لانطلاق الاحتلال الإيطالي على إريتريا^(٣).

ومن سنن المحتلين أنهم كانوا يختارون بعناية الحكام الذين يرسلونهم إلى إفريقيا، فكان جلهم ممن يتعصبون لنشر النصرانية، كالحاكم الإنجليزي غوردون في السودان، ثم أتبعوهم بعد الاستقلال بحكام وطنيين تخرجوا في إرسالياتهم التنصيرية، كالرئيس نيري، أو في جامعاتهم ومراكزهم العلمية.

وقد شهد الغربيون أنفسهم بهذا الترابط الشديد، حيث يقول الدكتور ولتر رودني: «وقد كانت البعثات التبشيرية المسيحية جزءاً من قوى الاستعمار إلى حد كبير، مثلها في ذلك مثل المكتشفين، والتجار، والجنود»^(٤).

ويرى كتاب آخرون أن مشاركة البعثات التنصيرية لم تكن مقصودة لذاتها، إنما كانت ذريعة لتحقيق مصالح أخرى، كالحصول على المواد الخام، وتوفير السوق المستهلكة للمنتجات، يقول ريتشارد داودن في كتابه (إفريقيا.. الأسرار والمعجزات): «وحتى يومنا هذا.. ظلت أوروبا تفرض مقاليد الهيمنة على إفريقيا، لقد غزاها الأوروبيون باسم المسيحية تارة، وباسم الحضارة تارة، وباسم التجارة تارة أخرى..»

ونحن نتصور أن رسالة الدين وحكاية نشر الحضارة والمدنية إنما كانت ذرائع ليس إلا.. ساقطتها قوى الاستعمار بعد وصول النظام الرأسمالي في الغرب إلى مرحلة حاسمة؛ كان

حتى أحكمت السيطرة عليها، ثم اتجهت جنوباً، واكتشفت رأس الرجاء الصالح، وقام فاسكودي غاما بالمرور على موزمبيق في عام ١٤٩٨م، لتصبح سواحل إفريقيا محميات عسكرية يقودها جيش من المنصرين الذين تمكنوا من تنصير الكثير من الأفارقة، وعلى رأسهم ملك الكونغو^(١).

وقد طوّق البرتغاليون إفريقيا بأسطولهم البحري، حتى وصلوا إلى السواحل الشمالية الشرقية من إفريقيا، حيث توجهت حملة برتغالية في عام ٩٢٣هـ / ١٥١٧م إلى سواحل البحر الأحمر، تتكون من أربع وعشرين سفينة بقيادة دي سكويرا الذي أخفق في احتلال جدة، فاتجه إلى السواحل الإفريقية، حيث كان البرتغاليون يطمعون في مد الصلة بينهم وبين نصارى الحبشة، فوصلت الحملة إلى زيلع فعاثت فيها فساداً، ثم اتجهت إلى مدينة مصوع الإريترية الساحلية، ودخلتها عنوة، فكان أول عمل أمر به قائد الحملة تحويل مسجد مصوع إلى كنيسة، وذلك بعد أن هرب منها سكانها الذين وصل إلى مسامعهم ما فعله البرتغاليون بشيوخ زيلع ونسائها^(٢).

وهكذا استمر الترابط عملياً وواقعياً بين الاحتلال والتنصير في القارة الإفريقية إلى القرن العشرين الميلادي الذي سبق استقلال دول القارة، فعندما استولى الإيطاليون - على سبيل المثال - على ساحل البحر الأحمر وجدوا البعثات الفرنسية والسويدية التنصيرية قد سبقتهم إلى ذلك، فضلاً عن منصر إيطالي

(١) انظر: الدكتور حقار محمد أحمد: التنصير في إفريقيا، محاضرة ألقيت في مركز الملك فيصل بالرياض.

(٢) انظر: غسان علي الرمال: صراع المسلمين مع البرتغاليين في البحر الأحمر، ص ٢٣٩ - ٢٤٠، ط ١، دار العمل للطباعة والنشر، ١٤٠٦هـ / ١٩٨٥م - الرياض.

(٣) انظر: س. ف. نايدل: التركيب السكاني في إريتريا، ترجمة جوزيف صفير، ص ٨٥، ط ١، دار المسيرة، ١٩٧٧م - بيروت.

(٤) انظر: الدكتور حقار محمد أحمد: التنصير في إفريقيا، محاضرة ألقيت في مركز الملك فيصل بالرياض.



أي ليس الهدف الإحسان إلى الإفريقي بتعريفه حقوق خالقه عقيدة وعبادة، وتعليمه الدين الصحيح الذي يخرج من الظلمات إلى النور، ويوصله إلى مرضاة الله ودخول الجنة، بل هناك أهداف عظيمة يتصاغر أمامها العمل التصيري الذي يحققه المنصرون.

وبناء على جميع المعطيات المذكورة؛ فليس من العدل والإنصاف والعقلانية أن ننفي التصير كهدف من الأهداف الحقيقية للتداعي على إفريقيا؛ لأنه لا يمكن أن تبذل مثل هذه الجهود، وترسل الإرساليات بهذه الأعداد الضخمة، وتقام الكنائس، وتُرصَد الميزانيات المهولة، وتُوضع الخطط، وتُعقد المؤتمرات الكبيرة، كمؤتمر كلورادو - نموذجاً - في عام ١٩٧٨م، وتُناقش فيها مسائل دقيقة لتصير القارة الإفريقية بكاملها، وزيارات بابا الفاتيكان لعدد من الدول الإفريقية العربية منها وغير العربية خلال السنوات الماضية، وكان آخرها زيارة «بندكت» لكل من الكاميرون وأنغولا ورواندا في مارس ٢٠٠٩م؛ لا يمكن أن تكون كل هذه الأمور مجرد وسائل، بل كل ذلك يؤكد أن هناك توجهاً حقيقياً لتصير القارة.

ويكفي حجة لوجود هذا المقصد حقيقة قوله تعالى: ﴿وَدَّ كَثِيرٌ مِّنْ أَهْلِ الْكِتَابِ لَوْ يَرُدُّوكُم مِّنْ بَعْدِ إِيمَانِكُمْ كَفَّارًا حَسَدًا مِّنْ عِنْدِ أَنفُسِهِمْ مِّنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمُ الْحَقُّ فَاعْتَصُوا وَأَصْفَحُوا حَتَّى يَأْتِيَ اللَّهُ بِأَمْرِهِ إِنَّ اللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [البقرة : ١٠٩]، ﴿وَدُّوا لَوْ تَكْفُرُونَ كَمَا كَفَرُوا فَتَكُونُونَ سَوَاءً فَلَا تَتَّخِذُوا مِنْهُمْ أَوْلِيَاءَ...﴾ [النساء : ٨٩]، فهذا الشعور عام لدى الذين كفروا، وإن شذ منهم من شذ، فالحكم للعالم.

وإذا نظرنا إلى جانب الطرف المستهدف،

لا بد وأن تشهد التطلع نحو أمرين أساسيين بالنسبة لتطور هذا النظام الرأسمالي:

الأمر الأول: هو التماس الخامات؛ أي المواد الأولية اللازمة لدوران عجلة الصناعة التي أصبحت محور الحياة في أوروبا الغربية على وجه الخصوص.

أما الأمر الثاني: فكان يتمثل في الأسواق المفتوحة التي تستقبل وتستهلك هذه المنتجات الغربية، ويحصد من ثم منتجها ومحتكروها ثروات طائلة من فائض القيمة الناجم عن هذه المبادلات^(١). ولعل ما دعا هذا المؤلف إلى ترجيح هذا الرأي؛ أن رجال السياسة في الغرب كانوا يستغلون الدين صراحة للتمكن من ثروات إفريقيا، وتجبير كل نجاح يحققه المنصرون لمصالح البلد الأم سياسياً، واقتصادياً، وعسكرياً... إلخ.

في وثيقة سرية قالو للبعثات التنصيرية: ليس من أهدافنا الأساسية جعل الأسود أن يعرف الله

فقد جاء في وثيقة سرية وزَّعها وزير المستعمرات البلجيكية على البعثات التنصيرية في الكونغو: إن المهمة التي كلفتم بأدائها حساسة جداً، تتطلب كثيراً من الحذر والحيلة، أيها الآباء! إنكم جئتم للتصير، ولكن هذا يجب أن يكون ممثلاً لروح أهدافنا الكبرى، وقبل كل شيء منفعة بلدنا الأم، وليس من أهدافنا الأساسية جعل الأسود أن يعرف الله... إلخ^(٢).

(١) www.almowatennews.com/pdf.php?id=١٢٧٢

(٢) انظر: الدكتور حطار محمد أحمد: التصير في إفريقيا، محاضرة أقيمت في مركز الملك فيصل بالرياض.

العدالة، وحقوق الإنسان، والحرية السياسية، فإنها في النهاية تأتي لحماية مصالحها واستهداف من تصفهم بالأعداء.

٢ - وَهْمُ التَّمْيَةِ الاِقْتِصَادِيَّةِ:

تحاول الدول الغربية فرض هيمنتها الاقتصادية على إفريقيا باسم الشراكة الاقتصادية وتنمية القارة، وتوقع مع دولها اتفاقات وعقوداً تجارية واقتصادية غير متكافئة تصب في النهاية في مصلحتها.

وقد بدأ الاهتمام ينصب في الفترة الأخيرة على النفط الإفريقي الذي بدأ يظهر بكميات تجارية، خصوصاً في خليج غينيا وتشاد والكاميرون والسودان وأنجولا والجابون وغيرها، وقد أشعل دخول الصين في مجال النفط اهتمام الولايات المتحدة، بالإضافة إلى انخفاض تكلفة النقل من الغرب الإفريقي مقارنة بدول الخليج، لذا يتوقع الخبراء أن تزيد واردات أمريكا من نفط غرب إفريقيا فقط بنسبة ٢٥٪ بحلول عام ٢٠١٥م^(١).

الدعم المالي الذي يُقدّم للدول الإفريقية يتم استخدامه لإتمام عمليات غير أخلاقية

وبالرغم من المكاسب التي تحققها الدول الغربية فإنها لا تنظر إلى هذه الشراكة بعين العدالة؛ بل تسعى جاهدة إلى فرض الهيمنة الاقتصادية والولاء السياسي في الوقت نفسه، يقول توماس ديف الخبير ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي: «إن اتفاقية الشراكة التي يفرضها

وبخاصة المسلمون منهم، فإن خسارتهم لعقيدهم لا تعدلها خسارة أخرى، وهذا أسوأ ما عاناه الإفريقي من التداعي الغربي عليه، وإذا تمّت السيطرة على العقيدة والفكر فما سواها أسهل، والتعامل مع المتماثل في المعتقد أسهل من التعامل مع المخالف.

وما زال التداعي قائماً ولماً تتغير النظرة إلى القارة البكر إلى يومنا هذا، فقد استمر الغرب في فرض سيطرته حتى بعد استقلال دول إفريقيا، ولكن الذي تغير هو أسلوب الاستغلال، فاتخذ الأسلوب الناعم في غالبه مع عدم استبعاد استخدام القوة، أو التهديد باستخدامها وقت الحاجة إليها، كما حدث أخيراً من تدخّل فرنسا في ساحل العاج، حيث اعتقلت الرئيس غباغبو الذي انتهت ولايته ورفض تسليم السلطة للرئيس المنتخب حسن وتارا.

ونجد التدخّل الغربي في السودان أوضح مثال، حيث تدخّل الغرب بقوة في مشكلة الجنوب ونجح في فصلها عن دولة السودان، وتدخل في قضية دارفور وسعى إلى تدويلها، وذلك ابتغاء تحقيق أهداف عدة؛ منها:

١ - إيقاف المد الإسلامي نحو جنوب القارة عامة؛ بجعل جنوب السودان حاجزاً منيعاً.

٢ - محاولة السيطرة على النفط السوداني ومناجم النيل للضغط على السودان ومصر^(١).

٣ - كبح جماح روح استقلالية القرار في إفريقيا عامة.

فهذه التدخلات إذن، وإن كانت تتم باسم دعم الديمقراطية، وحماية المدنيين، ونشر

(٢) انظر: د. حمدي حسن، مقال بعنوان: سياسات التناقص الدولي في إفريقيا، مجلة قراءات، ص ٥٧، العدد ٢ - شعبان ١٤٢٦هـ.

(١) انظر: د. راغب السرجاني، مقال بعنوان: دارفور والتدخل الغربي، www.islamstory.com



الاتحاد الأوروبي على دول إفريقيا والكاريببي تنطوي على أجندة غير تنمية... وتتيح لقطاع الأعمال الأوروبي صفقات احتكارية ضمن ما يتعارض مع جهود التنمية، وتحوّل حكاتها إلى مجرد مديرين لمصالح الشركات الأوروبية وأرباحها»^(١).

ولذلك تقبّلت الدول الإفريقية الصين شريكاً اقتصادياً جديداً ينافس الغرب، ويحفظ للدول الإفريقية مصالحها ومنافعها الاقتصادية بعيداً عن المطامع السياسية وفرض الهيمنة، فقد قال الرئيس السنغالي عبد الله واد في مقال بفاينانشال تايمز أفضل من الفهم البطيء والمتغطرس في بعض الأحيان للمستثمرين الأوروبيين والمنظمات المانحة والمنظمات الحكومية».

وقد بلغ مجموع ما استثمرته الصين في إفريقيا حتى نهاية عام ٢٠١٠م مبلغ ٩,٣ بلايين دولار، فالصين تنظر إلى المسألة بمنظور المصالح والمنافع المالية المتحققة، فهي عندما ترسل الأموال، والمعدات، والخبراء إلى إفريقيا، ترجو أن تحصل على المقابل الذي يتمثل في النفط والمواد الخام، والنفوذ الاقتصادي، ويحصل الأفارقة على الوظائف والرواتب المجزية وتحسن البنية التحتية لدولهم»^(٢).

بل إن التعاون الاقتصادي والدعم المالي الذي يُقدّم للدول الإفريقية يتم استخدامه لإتمام عمليات غير أخلاقية، وقد أضحى من المؤلف أن يتم الكشف بين الفينة والأخرى

(١) جريدة قاسيون، العدد ١٥ - أبريل ٢٠٠٩م.

(٢) انظر: حمدي عبد الرحمن، مقال بعنوان: إفريقيا في عالم دون مساعدات، في موقع الجزيرة نت.

عن وثائق تُظهر تأمر الغرب مع قيادات الدول الإفريقية على دفن المواد النووية والكيميائية الخطرة، والتي تتسبب في الإصابة بالأمراض المستعصية، مقابل ملايين الدولارات تُقدّم باسم دعم المشروعات التنموية والاقتصادية.

وأظهرت التقارير عدداً من الدول الإفريقية التي تم دفن النفايات فيها، كالكامبيرون وموزمبيق وإفريقيا الوسطى والسنغال وموريتانيا والصومال، وقد نشرت صحيفة المصري اليوم في عددها الصادر بتاريخ ٢٧/٧/٢٠١٠م اعترافات مفاوضين سودانيين شاركوا في اتفاقية دفن نفايات نووية ألمانية في السودان في عهد الرئيس جعفر نميري»^(٣).

٣ - وهَم المساعدات والإعانات الإنسانية:

تعاني الدول الإفريقية الفقر والعوز لأسباب متفرقة: منها: مواسم الجفاف، والحروب، وسوء التدبير للموارد الاقتصادية المتوفرة، والفساد المالي والإداري، وغير ذلك من الأسباب؛ لذا نجد القارة الإفريقية في قائمة القارات التي تأتيها المساعدات وحملات الإغاثة، وهذه الأعمال تحمل وجهاً إنسانياً بحتاً، ويصعب التصديق بالرأي القائل بأن هذه المساعدات تفيد منها مالياً الدول

(٣) حيث يقول د. سليم في شهادته: رجعت من ألمانيا، وحضر «د. فاتي» و «د. بيهنج» في يوم ٢٥ سبتمبر ١٩٨٥م في السفارة السودانية بباريس ووقعا على الاتفاقية، ووقع عن الجانب السوداني العقيد حسن عبد الرحمن وسفيرنا في باريس يوسف مختار، وعن الجانب الألماني «د. فاتي» و «د. بيهنج»، وهي تقريبا الاتفاقية نفسها التي وقعناها بالحروف الأولى وذكر فيها في البند السادس أنه اتفق مع الرئيس السابق جعفر نميري على دفن النفايات الذرية في السودان، البند التاسع من الخطاب المعنون بـ «Messer F. J. Gattys» بتاريخ ٢٢ يناير ١٩٨٥م والخاص بـ «Nuclear Power Plant»، والذي وقعه أحمد الحسن محمد الحاج وزير شؤون الرئاسة ومقرر المجلس الاقتصادي القومي، وذكر لي د. فاتي أن هذا رمز اتفق عليه مع جعفر نميري لتنظيم موضوع دفن النفايات انظر:

<http://www.almasry-alyoum.com>

الكونغو وليبيريا وسيراليون، حسب تقارير الأمم المتحدة^(٢).
ومهما قيل؛ فإن التداعي على إفريقيا يرنو إلى تحقيق عدد من الأهداف التي يخدم بعضها بعضاً؛ بتصوير ما يمكن تصويره، واستغلال ما يمكن استغلاله من الثروات، وتحقيق ما يمكن تحقيقه من رفاهية للمواطن الأبيض، سواء في وطنه الأم أو الوطن الجديد الذي احتله؛ فإن ما يُراد بإفريقيا هو أن يتم مسخ الهوية الإفريقية تماماً، وأن تكون مرعى مستباحاً، وإقطاعية مشرعة الأبواب، للحصول على المواد الخام بأبخس الأثمان، وتسويق المنتجات، وحتى دفن النفايات النووية والكيميائية.

المانحة أكثر من الدول الممنوحة، إلا أن تجارب المنظمات الإغاثية الدولية تُفصح عن تبيد أموال الإعانات والمساعدات قبل وصولها إلى مستحقيها، وتشير بعض التقارير إلى أن كل ١٣ دولاراً يتم جمعها في الخارج لا يصل منها سوى دولار واحد فقط إلى إفريقيا؛ نظراً لارتفاع رواتب ومزايا الذين يعملون في مجال المساعدات^(١).
نتهي من ذلك إلى أن هذه المساعدات تؤدي في خاتمة المطاف إلى إثراء المواطن الغربي، وإن حصل المواطن الإفريقي على شيء من هذه المساعدات فهو الفتات الذي يتساقط من مائدة المتاجرين بالمساعدات الإنسانية.

ويلاحظ في الدعم الإنساني المقدم إلى إفريقيا أنه يُقدّم بانتقائية واضحة، فما كل الدول التي تمر بظروف متوافقة تتال الدعم الإنساني من الدول المانحة، بل تكون الاستجابة وفقاً لقبالية الدولة الممنوحة للإملاءات السياسية والاقتصادية، فكثيراً ما تحشر المنظمات العاملة في المجال الإغاثي والإنساني أنفها في المشكلات السياسية بشكل سلبي يترتب عليه قلاقل واضطرابات، فعلى سبيل المثال قامت المنظمات الإنسانية بدور استخباراتي في الكونغو الديمقراطية، ومشكلة دارفور السودانية؛ لخدمة مخططات القوى السياسية، حيث أسهمت تقارير هذه المنظمات في تعقيد الوضع في دارفور وتدويله، أضف إلى ذلك استغلال هذه المنظمات لثروات البلاد بطريقة غير مشروعة خلال الحروب الأهلية، كما حدث في كل من

(٢) لمزيد من التفصيل انظر: ملف المنظمات الإنسانية والغربية.. وإفريقيا، مجلة قراءات، العدد السابع، ربيع الأول ١٤٢٢هـ / مارس ٢٠١١م.

(١) انظر: حمدي عبد الرحمن، مقال بعنوان: إفريقيا في عالم دون مساعدات، في موقع الجزيرة نت.



المحكمة الجنائية وإفريقيا بين الشرعية والمشروعية

د . محمد عاشور (*)

حول سير العمل بالمحكمة، وطبيعة قراراتها، ومدى تأثرها بالعوامل السياسية لا القانونية^(٢)؛ في ظل حقيقة أن جميع الحالات التي طُرحت على المحكمة هي حالات لدول إفريقية^(٣)؛ وهو ما أثار المخاوف أن تكون العدالة الجنائية الدولية مقصورة على الدول المستضعفة في النظام الدولي دون الأقوياء فيه.

كما ثار التساؤل حول العلاقة بين مقتضيات تحقيق العدالة بما تعنيه من ضرورة محاكمة مرتكبي الجرائم، وبين متطلبات تحقيق الأمن والاستقرار، والتي قد تتطلب العفو عنهم لاستعادة الأمن في البلاد من ناحية أخرى^(٤).

تأسست المحكمة الجنائية الدولية عام ٢٠٠٢م بوصفها أول محكمة قادرة على محاكمة الأفراد المتهمين بجرائم الإبادة الجماعية، والجرائم ضد الإنسانية، وجرائم الحرب، وجرائم العدوان.

وتقوم فلسفة المحكمة الجنائية الدولية على وضع حدٍ لثقافة الإفلات من العقوبة على المستوى الدولي، والتي تكشف عن مفارقة فجّة؛ مؤداها أن يكون تقديم شخص ما إلى العدالة لقتله شخصاً واحداً أسهل من تقديم آخر لها لقتله مائة ألف شخص مثلاً.

وقد لاقت المحكمة انتقادات عدد من الدول، منها الصين والهند وأمريكا وروسيا، وهي من الدول التي امتنعت عن التوقيع على ميثاق المحكمة أو قامت بسحب توقيعها على الاتفاق^(١).

وعلى الرغم من الآمال العراض التي صاحبت الدعوة إلى نشأة هذه المحكمة، ومن أهمها أن تكون مصدراً لتحقيق العدل والاستقرار في المجتمع الدولي، فإن الواقع جاء مناقضاً لتلك الآمال، حيث تتزايد التساؤلات

(٢) انظر: Shadrack Gutto. "Created and limited by Politics: A view of the ICC FROM Africa". African Security Review. vol. ١٢ no. ٤. ٢٠٠٣ at: http://www.ukinternationalpolicing.com/ms_document_result.cfm?id=٨٣

(٣) ويفسر بعض الباحثين ذلك بعدم وجود مصالح مباشرة للقوى الكبرى بإفريقيا، للمزيد حول علاقة المحكمة الجنائية بإفريقيا وموقف الأخيرة منها انظر: Laura Barnett. Op.cit. - pp. ٢٤ - ٢٦

Nicholas Waddell and Phil Clark (eds.) Courting - Conflict?: Justice, Peace and the ICC in Africa. London: Royal African Society. ٢٠٠٨

- وانظر: حمدي عبد الرحمن: المحكمة الجنائية للأفارقة فقط!! على الرابط الآتي:

http://www.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA_Ccid=١٢٣٦٥٠٨٧٧٤٩٥٥&pagename=Zone-Arabic-News/NWALayout

(٤) انظر: Louise Parrott. The Role of the International Criminal Court in Uganda: Ensuring that the Pursuit of Justice Does Not Come at the Price of Peace. Australian Journal of Peace Studies. Vol. ١. No. ١. ٢٠٠٦

(١) انظر: Laura Barnett. The International Criminal Court: History and Role. Canada: Library of Parliament (PRB-٢١٤). ٤ November ٢٠٠٨. p1.-Parliament (PRB-٢١٤) at: <http://www.parl.gc.ca/Content/LOP/ResearchPublications/prb-٢١١-e.pdf>

(*) أستاذ العلوم السياسية المشارك، جامعة القاهرة.

المطروحة على المحكمة الجنائية الدولية في خمس قضايا تتعلق كلها بدول إفريقية، هي بترتيب عرضها الزمني على المحكمة: الكونغو، أوغندا، السودان، إفريقيا الوسطى، كينيا.

ويهدف هذا المبحث إلى إلقاء الضوء بإيجاز شديد على أبعاد المشكلات التي ولدت القضايا المطروحة على المحكمة الجنائية الدولية، بعبارة أخرى التعريف بالعوامل (الوقائع) المادية التي أسفرت عن تلك القضايا، والكشف كذلك عن سبل اتصال المحكمة الجنائية الدولية بتلك القضايا، وهو الأمر الذي له - من وجهة نظر بعض الباحثين - أثر مباشر في مدى فاعلية دور المحكمة الجنائية الدولية.

- جمهورية الكونغو الديمقراطية:

تعود جذور هذه الأزمة المتجددة في الكونغو إلى الصراع الإثني والعرقى التاريخي بين القبيلتين اللتين تقطنان الأرض الرواندية، قبيلة الهوتو التي تشكل الأغلبية وقبيلة التوتسي ذات الأقلية، فقد تجرّ الصراع بينهما مرّات عديدة حاصداً آلاف الضحايا، إلا أن الصراع الأشرس بينهما كان في العام ١٩٩٤م؛ حيث أدى إلى إبادة نحو مليون قتيل من الجانبين في رواندا، ومن ثمّ انتقال الصراع بشكل دراماتيكي إلى الكونغو بسبب الجوار والحدود المشتركة، وبسبب هوية الكونغوليين من أصل رواندي، سواء كانوا من التوتسي أو الهوتو الذين هربوا من الحروب العرقية بين القبيلتين في وقت سابق، حيث وجدوا كل ترحيب من جانب الحكومة الكونغولية^(١).

كما طُرحت مسألة فاعلية المحكمة الجنائية الدولية على بساط النقاش؛ في ضوء افتقارها إلى آليات لتنفيذ قراراتها، واعتمادها في ذلك على إرادة الدول الأطراف في النظام الأساسي.

ومع مرور عشر سنوات على قيام المحكمة الجنائية الدولية، وبالتزامن مع جهود مراجعة حصاد المحكمة خلال العقد المنصرم من حياتها، تأتي أهمية هذه الدراسة التي تسعى إلى الإجابة عن مجموعة من التساؤلات؛ نجملها فيما يأتي:

ما القضايا الإفريقية المطروحة على المحكمة الجنائية الدولية وسبل اتصال المحكمة بها؟

ما مدى مشروعية تصدي المحكمة الجنائية الدولية للقضايا الإفريقية، والفصل فيها، وشرعيته؟

ما انعكاسات تصدي المحكمة الجنائية الدولية للقضايا الإفريقية على مسارات تسويتها؟

ما مستقبل المحكمة الجنائية الدولية في ضوء الخبرة الإفريقية؟

والإجابة ستكون من خلال المحورين التاليين:

■ أولاً: القضايا الإفريقية المطروحة على المحكمة الجنائية الدولية:

حتى مارس ٢٠١٠م؛ تمثلت القضايا

Anna Dickson e.tal. "the International - Criminal Court: Current Cases and ١٥-Contemporary Debates". ٢٠ April ٢٠٠٩ pp ٩ at: <http://www.parliament.uk/commons/lib/research/briefings/snia-٠٥٠٤٢.pdf>
Ted Nielsen. "The International Criminal Court - and the 'Peace versus Justice' Dichotomy". in Australian Journal of Peace Studies. ٣٤ - ٤٢ at: <http://www.poa.org.au/AJPSr-Nielsen.pdf>

(١) انظر: جذور ذلك الصراع وتطوراتها في معهد البحوث والدراسات الإفريقية، التقرير الاستراتيجي الإفريقي الأول ٢٠٠١م - ٢٠٠٢م، القاهرة: معهد البحوث والدراسات الإفريقية ٢٠٠٢م، ص ٣٨ - ٤٢، وص ص ١٨٠ - ١٨٩، وانظر أيضاً: صبحي قنصوه: (العنف الإثني في رواندا: ديناميات الصراع بين الهوتو والتوتسي)، سلسلة دراسات مصرية إفريقية، القاهرة: برنامج



تجسّد الحالة الأوغندية طبيعة العلاقة الجدلية بين اعتبارات العدالة والاستقرار والأمن، ففي ظلّ الصراع الدائر لعقود بين الحكومة الأوغندية وحركة «جيش الرب» المتمردة، وعجز كلٍّ من الطرفين عن حسم الصراع عسكرياً لصالحه، عمدت الحكومة الأوغندية مراراً إلى محاولة استمالة قادة الحركة والتفاوض معهم على أساس ترك السلاح والاستسلام نظير العفو عنهم^(٤).

وعلى الرغم من استسلام بعض جنود الحركة واستفادتهم من ذلك العفو حتى عام ٢٠٠٥م؛ فإن الواضح أن تلك المحاولة لم تُسفر عن إقناع قادة الحركة بالاستسلام وترك السلاح في ظلّ أزمة الثقة بين الطرفين؛ لذا سعت الحكومة الأوغندية إلى محاكمة قادة «جيش الرب» أمام المحكمة الجنائية الدولية، وهو الأمر الذي لاقى معارضة من بعض المنظمات وجماعات المصالح بل وبعض الأجنحة داخل الحكومة الأوغندية، حيث رأى هذا الفريق أن المضي قدماً في المحاكمة سيقوّض عملية المصالحة؛ بالنظر إلى أن اللجوء إلى المحكمة الجنائية الدولية سينحّي جانباً العفو الذي يُعد حافزاً لقادة التمرد على مواصلة مفاوضات المصالحة^(٥)، وهذا ما يفسّر رفض العديد من زعماء قبائل «الأتشولي» شمال أوغندا لتدخل المحكمة الجنائية الدولية وتقديم قادة حركة «جيش الرب» المتمردة للمحاكمة، وذلك خوفاً من تدمير آفاق مفاوضات إنهاء الصراع بين

بالمقابل شهد العام ١٩٩٤م موجة نزوح جماعي للهوتو إلى «كيفو» الكونغولية بسبب المذابح الجماعية التي نفذتها جماعة التوتسي، هذه الهجرات الجماعية من كلا الطرفين نقلت الصراع إلى الكونغو.

في ٢٢ يونيو ٢٠٠٤م؛ شرع المدعي العام في أول تحقيق تجريه المحكمة الجنائية الدولية بخصوص الجرائم التي ارتكبت خلال النزاع في جمهورية الكونغو الديمقراطية منذ ١ يوليو ٢٠٠٢م، وهو تاريخ بدء سريان الولاية القضائية للمحكمة؛ بعدما أحالت حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية الوضع إلى المحكمة^(١).

وفي العاشر من فبراير ٢٠٠٦م؛ أصدرت الدائرة التمهيدية للمحكمة الجنائية الدولية أمراً بالقبض على «توماس لوبانغا دييلو» الذي زُعم أنه مؤسس «اتحاد الوطنيين الكونغوليين» وزعيمه^(٢). وفي يوليو ٢٠٠٧م؛ اتهمت المحكمة اثنين آخرين من زعماء التمرد في الكونغو بتهم ارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية^(٣).
أوغندا:

الدراسات المصرية الإفريقية. جامعة القاهرة، عدد ٢ سبتمبر ٢٠٠١م، ص ١٢

(١) انظر: The American Non-Governmental Organizations Coalition for the International Criminal Court. the current investigation by the icc of the situation in the democratic republic of the Congo. at: <http://www.amicc.org>

(٢) انظر: راجع مذكرة القبض على توماس لوبانغا في: Situation in the Democratic Republic of the Congo In the Case of the Prosecutor V. Thomas lubanga Dyilo Under Seal :warrant of Arrest. no: ICC- date ١٠ February ٢٠٠٦ at ٠٦/٠١-٠٤/٠١ <http://www.icc-cpi.int>

(٣) راجع موقع المحكمة الجنائية الدولية على الرابط الآتي: <http://www.icc-cpi.int/Menus/ICC/Situations+and+Cases/Situations/Situation+ICC+١٠٤>

(٤) انظر: Eric Blumenson. "the challenge of a global standard of justice: Peace, pluralism, and Punishment at the international criminal court". Columbia Journal of Transnational Law. (New York: University of Columbia. Vol. ٤٤. No.٣. ٢٠٠٦. P. ٨٠٧

(٥) انظر: Ibid. p ٨٠٩

الحكومة والحركة.

في ٢٧ يوليو ٢٠٠٤م؛ بدأت المحكمة الجنائية الدولية تحقيقاً في الجرائم التي وقعت في أوغندا منذ الأول من يوليو ٢٠٠٢م، وجاء التحقيق بعد أن أحالت حكومة البلاد الوضع إلى المحكمة. وفي ١٤ أكتوبر ٢٠٠٥م؛ أصدرت المحكمة أول أوامر قبض في تاريخها، وذلك ضد خمسة من كبار قادة «جيش الرب للمقاومة»، في مقدمتهم «جوزيف كوني» زعيم الحركة، حيث أتهموا بارتكاب جرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب^(١)، وقد أدى ذلك الإجراء إلى توقف مفاوضات السلام بين الفرقاء في أزمة شمال أوغندا، وهو ما عزز الاعتقاد بأن المحكمة الجنائية الدولية تقوّض جهود التسوية السلمية في أوغندا^(٢).

السودان:

في ٣١ مارس ٢٠٠٥م؛ اعتمد مجلس الأمن الدولي القرار رقم ١٥٩٣، والذي ينصّ على إحالة الوضع في دارفور منذ ١ يوليو ٢٠٠٢م إلى المدعي العام في المحكمة، وجاء ذلك في أعقاب حملة شنتها منظمة العفو الدولية وغيرها من المنظمات غير الحكومية.

وكانت تلك هي المرة الأولى التي يُحيل فيها مجلس الأمن الدولي أحد الأوضاع إلى المحكمة الجنائية الدولية، كما أنها المرة الأولى التي تُمنح فيها المحكمة الولاية القضائية على جرائم ارتكبت في دولة لم تصدّق على «نظام

روما الأساسي».

وفي ٦ يونيو ٢٠٠٥م؛ بدأت المحكمة الجنائية الدولية التحقيق في الجرائم التي وقعت في دارفور. وفي ١ مايو ٢٠٠٧م؛ أصدرت المحكمة أمرين بالقبض على وزير الداخلية السابق أحمد محمد هارون وزعيم ميليشيا «الجنجويد» الشهير علي محمد علي عبد الرحمن (ويُعرف أيضاً باسم علي كشيبي)، وقد أتهما بارتكاب جرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب. ثم صدرت مذكرة من مدعي المحكمة الجنائية الدولية «لويس مورينو أوكامبو» ثمّ قرار من المحكمة في ٤ مارس ٢٠٠٩م بتوقيف الرئيس السوداني عمر البشير^(٣).

جمهورية إفريقيا الوسطى:

شهدت جمهورية إفريقيا الوسطى منذ استقلالها في ١٢ أغسطس عام ١٩٦٠م العديد من الصراعات، وقد تجددت الحرب الأهلية من عام ٢٠٠٣م^(٤).

ومنذ نشوب النزاع وقوات الأمن بجمهورية إفريقيا الوسطى مسؤولة عن معظم الانتهاكات الأكثر خطورة في النزاع، وفي المقابل ارتكبت قوات التمرد أيضاً انتهاكات خطيرة، لكن على نطاق أصغر كثيراً من القوات الحكومية^(٥).

في ٢٢ مايو ٢٠٠٧م؛ بدأ المدعي العام في المحكمة الجنائية الدولية، وبناء على طلب من

(٣) انظر: راجع قرارات المحكمة الجنائية الدولية والمدعي العام للمحكمة وبياناتهم بشأن السودان على الرابط الآتي:
<http://www.icc-cpi.int>

(٤) محمد عاشور مهدي: دليل الدول الإفريقية. القاهرة: مشروع دعم التكامل الإفريقي. جامعة القاهرة، ٢٠٠٧م، ص ٢٢١-٢٢٢.

(٥) راجع تقارير منظمة العفو الدولية ومنظمة حقوق الإنسان بشأن إفريقيا الوسطى. وبخاصة التقرير الآتي:
Human Rights Watch. Central African Republic. State of Anarchy: Rebellion and Abuses Against Civilians. September ٢٠٠٧. pp ٢٨-٧٨.

(١) انظر: William W. Burke-White and Scott Kaplan. Shaping the Contours of Domestic Justice: The International Criminal Court and an Admissibility Challenge in the Uganda Situation. University of Penn Law School. April ١٣. ١٢-Public Law Research Paper No. ٠٨. ٢٠٠٨.

(٢) انظر: p. ١٦. op. cit. "The false...". Killer.



بمقتضاه الأول منصب الرئيس، على أن يتولى الثاني رئاسة الحكومة.

وتعد تلك هي المرة الأولى التي يمارس فيها المدعي العام اختصاصه بمقتضى المادة الخامسة عشرة من النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، بطلب فتح التحقيق في قضية دون إحالتها من الدولة المعنية أو مجلس الأمن. وقد أجاز قضاة المحكمة التمهيدية الأولى في ٢١ مارس ٢٠١٠م طلب المدعي العام بفتح تحقيق في الانتهاكات سالفة الذكر، وذلك بأغلبية الأصوات، حيث عارض أحد قضاة المحكمة الحكم تأسيساً على الافتقار إلى مسوغات معقولة لوجود خطة منظمة أو متعمدة ومستمرة وراء تلك الجرائم للقول بوجود جريمة ضد الإنسانية^(٣).

وعلاوة على الحالات السالفة البيان؛ فإن من بين الحالات الخاضعة للبحث والتحري بالمحكمة الجنائية الدولية حالة غينيا، حيث طلب المدعي العام من قضاة المحكمة التمهيدية الإذن بفتح تحقيق في الانتهاكات التي ارتكبت من جانب القوات النظامية الحكومية في مواجهة المعارضين في سبتمبر عام ٢٠٠٩م، وراح ضحيتها أكثر من مائة وخمسين شخصاً^(٤).

كما أن العقيد القذافي ورموز نظامه في

حكومة جمهورية إفريقيا الوسطى، تحقيقاً في بعض الجرائم التي وقعت في جمهورية إفريقيا الوسطى منذ عام ٢٠٠٢م، وذلك بعد أن أعربت المحكمة العليا في جمهورية إفريقيا الوسطى صراحة عن عدم قدرة النظام القضائي في البلاد على القيام بأعباء تلك المهمة^(١).

وقد تمّ إلقاء القبض على الرئيس السابق «بيير بمبا» من جانب الحكومة البلجيكية، وتمّ تقديمه للمحاكمة أمام المحكمة الجنائية الدولية، وعلى حين رحبت حكومة إفريقيا الوسطى بتقديم «بيير بمبا» للمحاكمة؛ فإنها سرعان ما اتجهت إلى الأمم المتحدة مطالبة مجلس الأمن بالتدخل لوقف مساعي المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية لفتح ملف انتهاكات القوات الحكومية للحكومة القائمة في مواجهة المدنيين بشمال البلاد.

كينيا:

في نوفمبر ٢٠٠٩م؛ طلب «لويس مورينو أوكامبو» - المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية - من قضاة المحكمة إذناً للتحقيق في أعمال العنف في كينيا على خلفية وجود ما يُشير إلى وقوع جرائم ضد الإنسانية في أعقاب الانتخابات الرئاسية التي جرت أواخر عام ٢٠٠٧م، والتي أسفرت عن مقتل ألف وخمسمائة شخص وتشريد ما يقارب ٢٥٠ ألفاً آخرين^(٢)، وذلك قبل التوصل لاتفاق لتقاسم السلطة بين «كيباكي» و «أودينغا»، يتولى

(٣) انظر: ICC: Judges Approve Kenyan Investigation: Witness Protection Key Challenge in Investigation at <http://www.hrw.org/en/news/2010/03/21/judges-approve-kenyan-investigation>

(٤) انظر: Guinea massacre toll put at ١٥٧. At: <http://news.bbc.co.uk/2/hi/africa/8280603.stm>
ICC prosecutor concludes Guinea junta likely committed crimes against humanity /٠٢/At: <http://jurist.law.pitt.edu/paperchase/2010-icc-prosecutor-concludes-guinea-junta.php>

(١) انظر: P ١٠٦. Human Rights Watch. Op. cit.

(٢) حول الصراع وخلفياته وآثاره على صعيد انتهاكات حقوق الإنسان بصفة خاصة انظر باختصار:

United Nations High Commissioner For Human Rights Report from OHCHR Fact-finding Mission to Kenya. ٦ February ٢٠٠٨ At ٢٨-Mission to Kenya. http://blog.ushahidi.com/wp-content/final-ohchr-kenya-report-19-02/uploads/2008_march2008.pdf

مدى مشروعية قرار الإحالة وشرعيته؛ بسبب الخلاف حول التكييف القانوني لطبيعة العلاقة بين المحكمة الجنائية الدولية ومجلس الأمن، في ظل حقيقة أن المحكمة مستقلة عن أجهزة الأمم المتحدة.

ويمكن القول بأن طريقة الإحالة إلى المحكمة الجنائية الدولية أدت دوراً جوهرياً في درجة تعاون الأطراف المعنية مع المحكمة الجنائية على نحو ما تكشف مقارنة حالات الكونغو وأوغندا وإفريقيا الوسطى من ناحية، وحالة السودان من ناحية أخرى، وهو ما يعني من الناحية الواقعية، وفي ضوء خبرة القضايا الإفريقية المطروحة على المحكمة الجنائية، أن الإحالة عن طريق مجلس الأمن غير مرغوبة، لما تُسفر عنه من تعقيدات ومخاطر، بعكس الإحالة الذاتية من الدولة المعنية التي تتزايد معها - نسبياً - فرص التعاون ونجاح دور المحكمة^(١)، وفق ما تكشف مقارنة حالة السودان في مقابل الحالات الثلاثة الأخرى، وهو ما يتصور كذلك في حالة كينيا، وتؤكد حالة إفريقيا الوسطى التي قبلت التعاون مع المحكمة الجنائية الدولية في الشق الذي أحالته الحكومة إليها، وحينما حاول المدعي العام بسط ولايته على الانتهاكات المشابهة في أجزاء أخرى من البلاد سارعت الحكومة لوقف تلك المساعي.

ليبيا معرضين بدورهم للمثول أمام المحكمة الجنائية الدولية؛ لدورهم في الحرب الأهلية الدائرة بالبلاد، وما ارتكبه من جرائم حرب، وجرائم ضد الإنسانية خلال تلك الحرب الدائرة منذ شهر فبراير من عام ٢٠١١م

■ ثانياً: شرعية تصدي المحكمة الجنائية للقضايا الإفريقية - الشروط والآثار - :

تشير الخبرة الإفريقية إلى أن هناك علاقة بين شرعية طريقة تصدي المحكمة لتلك القضايا (يُقصد بالشرعية رضاء الأطراف عن تدخل المحكمة لحسم النزاع) من ناحية، ودرجة تعاون الأطراف المعنية مع المحكمة من ناحية أخرى، وفي هذا الصدد يمكن التمييز بين اتصال المحكمة الجنائية الدولية بالقضايا الخاصة بكل من الكونغو الديمقراطية، وأوغندا، وإفريقيا الوسطى من ناحية، واتصالها بالقضية الخاصة بإقليم دارفور في السودان، حيث لم تُثر القضايا الثلاث الأولى مشكلة فيما يتصل بمشروعية اتصال المحكمة الجنائية بها وشرعيتها؛ حيث اتسقت جميعها مع شروط الإحالة المنصوص عليها في المادة ١٢/أ من النظام الأساسي للمحكمة؛ باعتبار أن اتصال المحكمة الجنائية الدولية بتلك القضايا - سالفه البيان - جاء بناءً على دعوة من النظم الحاكمة في الدول المعنية بهذه القضايا؛ والتي أبدت تعاوناً وثيقاً مع المحكمة الجنائية فيما يتصل بالسعي الجاد للقبض على المتهمين المطلوبين للعدالة الجنائية الدولية.

وعلى العكس من القضايا الثلاث؛ جاءت إحالة قضية دارفور إلى المحكمة الجنائية الدولية على غير رغبة من النظام الحاكم في السودان، وهو الأمر الذي أثار جدلاً كبيراً حول

(١) حول تلك الاعتراضات انظر:

Peace Gifty Sakyibea Ofei. "the International Criminal Court and the principle of complementarity : A comparison of the situation in Democratic Republic of the Congo and the situation in Darfur". Submitted in partial fulfillment of the requirements for the degree LLM (Human Rights and Democratisation in Africa) of the University of Pretoria. November ٢٠٠٨. pp ١٤



فللهولة الأولى يبدو أن ثمة تعارضاً بين مقتضيات العدالة وتحقيق الأمن والاستقرار في البلاد، فالطغاة من الحكام يرفضون التنازل عن السلطة إلا بضمانات عدم مساءلتهم عن أفعالهم، والمتمردون يرفضون الاستسلام والامتثال عن أعمال العنف والتمرد ما لم يحصلوا على عفو عما اقترفوه من أعمال، وهذا ما يجعل - من وجهة نظر بعض الباحثين - فرصة محاكمة قاتل فرد واحد أيسر كثيراً من إمكانية محاكمة قاتل مائة ألف شخص. ولعل ممّا يزيد الأمر تعقيداً؛ تعدد جهات النظر بشأن مشروعية تصدي المحكمة الجنائية الدولية للقضايا الإفريقية بصفة خاصة، والقضايا الجنائية الدولية بصفة عامة، والناجم عن تباين مواقف حكومات الدول من مدى اشتراط تحقيق العدالة استخدام الملاحقة القضائية بالمعنى الحرفي ضد الجناة، وهل تسمو اعتبارات العدالة على ما عداها من الاعتبارات الأخرى؟ ويرتبط بذلك مدى التزام المحكمة الجنائية الدولية بمراعاة اختلاف وجهات نظر الدول، وتتنوع إجاباتها بشأن تلك التساؤلات، خصوصاً في ظل صمت النظام الأساسي عن بلورة إجابة محددة في هذا الشأن.

وتجسد الحالة الأوغندية طبيعة تلك الجدلية بين اعتبارات العدالة والاستقرار والأمن، ففي ظل عجز كل من الطرفين عن حسم الصراع عسكرياً لصالحه؛ عمدت الحكومة الأوغندية مراراً إلى محاولة استمالة قادة التمرد على أساس ترك السلاح والاستسلام نظير العفو عنهم، ومنحهم الحصانة ضد الملاحقة القضائية؛ الأمر الذي لاقي تأييداً محلياً من

وفي ظل تمسك السودان بموقفه من عدم التعاون مع المحكمة الجنائية الدولية؛ فإن قرار الإحالة سيكون فارغ الغاية، بل أكثر من ذلك؛ أصبح متعارضاً والمقاصد التي أنشئت المحكمة الجنائية الدولية من أجلها، في ظل ما وضعه أمامها من عقبات، فضلاً عن تعارضه وغايات مجلس الأمن في تحقيق السلم والأمن الدوليين، حيث سيؤدي لمزيد من التعتت والتصعيد الداخلي والإقليمي والدولي، على نحو ما تشهد خبرة المحكمة الجنائية الدولية بشأن الأوضاع في شمال أوغندا من قيام تعارض بين مقتضيات الاستقرار والأمن والمصالحة من ناحية، ومتطلبات العدالة والقصاص من ناحية أخرى^(١)، وكذا انعكاسات قرار المحكمة على المفاوضات بين الحكومة السودانية والمتمردين الذين استغلوا صدور قرار الإحالة ومن بعده قرار الاتهام كأداة للضغط على الحكومة السودانية وابتزازها^(٢)، وهو ما يُعيد من جديد الجدل حول معايير العدالة الدولية، وطبيعة العلاقة بين مقتضيات العدالة من ناحية ومتطلبات السلام والأمن والاستقرار من ناحية أخرى، ولمن تكون الغلبة عند التعارض^(٣).

(١) حول التعارض بين رغبات السكان المحليين في السلام ومطالب محكمة العدل الدولية بالعدالة انظر:

Addressing New Security Threats Through Justice: The International Criminal Court's Intervention in Northern Uganda". Revolution or Evolution? Emerging Threats to Security in the ٢١st Century First Annual Graduate Symposium Dalhousie University, Halifax, N.S. Canada, University of Dalhous: Center for Foreign Policy Studies. pp ٩-٦ at: <http://centreforforeignpolicystudies.dal.ca/pdf/gradsymp٠٦/Suarez.pdf>

(٢) انظر: Alex de Waal. Op.cit. p ٣٢

(٣) انظر: Nick Grono and Adam O'brien. "justice in conflict? The ICC and peace process". in Nicholas Waddell and Phil Clark (eds.) Op.cit.

والعدالة غير الجزائية الدولية أو الوطنية^(١).
والحق؛ أن الإصرار على التطبيق الصارم لمقتضيات العدالة الجنائية بالمفهوم الضيق - من وجهة نظرنا - عامل معوّق لمتطلبات السلام والأمن في إفريقيا، فلا شك أن تركيز المدعي العام للمحكمة الجنائية على ضرورة إنزال مفهوم «العدالة الجزائية»، وتطبيقه واقعيًا بصرامة عند التصدي للقضايا الشائكة على الساحة الإفريقية بوصفه السبيل الأنجع؛ أمر تحيط به شكوك كثيرة على نحو ما تكشف عنه الحالة الأوغندية وكذا الحالة السودانية، وهذا يتطلب البحث عن سبل بديلة لتفعيل دور المحكمة الجنائية الدولية كأداة لتحقيق العدالة وحفظ الأمن والاستقرار في القارة الإفريقية، وذلك عبر التوفيق بين مبادئ «العدالة التصالحية» و «العدالة الجزائية»، وسيبقى دور المحكمة الجنائية وفعاليتها رهن الوصول إلى تلك الصيغة التوفيقية بين اعتبارات العدالة ومقتضيات الأمن والاستقرار في الدول الإفريقية، بما يحقق أخف الضررين بالمفهوم الشرعي، وأقصى الممكن بالمفهوم الدبلوماسي، وهو ما يستحق دراسة مستقلة.

المتضررين من الصراع رغبة في التمتع بقدر من الأمن والاستقرار الذي غاب لعقود عن الإقليم، وهو أمر يجد له نظيراً وتكراراً بدرجة أو بأخرى في الحالات الأخرى التي تتصدى لها المحكمة الجنائية على الساحة الإفريقية، والتي تتعارض فيها العدالة القضائية بالمعنى الضيق مع مقتضيات الأمن والاستقرار في البلاد.

وفي المقابل يرفض آخرون ذلك المنطق، فالمدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية «لويس أوكامبو» رأى أن طلب المجرمين، أو الطغاة من الحكام والمسؤولين المطلوبين للعدالة، العفو عنهم كشرط مسبق للتوقف عن ارتكاب الجرائم يمثل ابتزازاً. ويرى هؤلاء أن سيف العدالة هو القادر على إجبار المتمردين والطغاة من الحكام على الجلوس إلى مائدة المفاوضات، وردع غيرهم عن أن يحذوا حذوهم في الممارسات الوحشية، وأن أيّ تهاون في تطبيق العدالة سيقود إلى مزيد من الممارسات والانتهاكات غير الإنسانية.

ويقتضي فضّ الاشتباك بين وجهتي النظر سالفتي البيان التمييز بين مفهومين مركزيين للعدالة، يعبر كل فريق عن واحد منهما؛ فوجهة النظر الأولى تعبر عما يمكن تسميته مفهوم «العدالة التصالحية»، والتي تركز على احتياجات الضحايا وجذور المشكلات والصراع وإعادة إدماج المقاتلين في المجتمع، وتعبر وجهة النظر الثانية عن «العدالة الجزائية»، والتي تُعنى بالأساس بمعاقبة جميع من يتورطون في ارتكاب الجرائم، ووجهة النظر الأخيرة هي المهيمنة في أروقة المحكمة الجنائية الدولية، وهذا ما ساعد على خلو ميثاق المحكمة الجنائية الدولية من أيّ بنود صريحة تتعلق باللجوء إلى أيّ شكل من أشكال التسوية

(١) لمزيد حول العدالة الجزائية والعدالة التصالحية وسبل التوفيق بينهما فيما يتصل بالمحكمة الجنائية الدولية انظر: Louise Parrott, The Role of the International Criminal Court in Uganda: Ensuring that the Pursuit of Justice Does Not Come at the Price of Peace. Australian Journal of Peace Studies, Vol. ١, No. ١, ٢٠٠٦



«المهمة الكونية» الأمريكية وإفريقيا

أ. محمد العقيد محمد أحمد (*)

الأولى من القرن السابع عشر؛ مبدأ كلفاني^(١) «الذي يقول: إنه إن سمح الله أن يجتمع في الأرض الأمريكية شعب من رجال ونساء اختيروا من قبل الله، ذلك لأنه مُنَاط به (أي بهذا الشعب) مهمة حكم العالم ذات يوم. وهكذا نفهم الخطاب الموحد لأمة قامت عام ١٧٧٦م، وهو أن أمريكا هي النموذج الديمقراطي المختار من العناية السماوية»^(٢).

■ بعد رسالي مكذوب لفلسفة «المهمة الكونية» المزعومة:

تقوم فلسفة «المهمة الكونية» على الاعتقاد بأن أمريكا مكلفة من الله والكنيسة بمهمة التبشير، ونشر رسالة الحضارة والمدنية الأمريكية في العالم، وأن النموذج الأمريكي اختياري إلهي يفرض على العالم كله، وتكرس له العادات والمبادئ الأمريكية لكي يتم تطبيقها في كل مكان، كما عبّر عن ذلك بنجامين فرانكلين. وقد كتب وزير الخارجية الأمريكي الأسبق هنري كيسنجر يقول: «والاعتقاد بأن الولايات المتحدة مقدر لها وحدها أن تكون المحرك لنشر الديمقراطية والأسواق الحرة والحرية الفردية هو عنصر ثابت في تعاطي أمريكا للعالم»^(٣)، والعالم في طبيعته وسلوكه لا يخرج

تعد إفريقيا أحدث مراكز التسويق العالمية، وأغنى مصادر المعادن والطاقة والثروة النفطية، وتتمتع بأهم المواقع الاستراتيجية، من معابر تجارية وموان بحرية وغيرها، تجاوز عدد سكانها مليار نسمة؛ لذلك تصدّرت وثائق السياسات، ومحاور استراتيجيات الدول ذات النفوذ في العالم، وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية التي تنطلق في سياساتها نحو العالم والقارة الإفريقية، ليس فقط من مجرد مصالح عابرة، وإنما من ادعاء مبدأ رسالي عالمي يُطلق عليه «المهمة الكونية»!

مفهوم هذا المبدأ ونشأته، ومركزاته التي قامت عليها السياسات الأمريكية بشأن إفريقيا في أهدافها المعلنة، ومجالاتها وآلياتها المتبعة، وما يُتوقع لها من نتائج، هو ما يسعى هذا المقال إلى التقديم له.

■ «المهمة الكونية».. حق إلهي مزعوم:

تعمل الولايات المتحدة على أن تكون كل الأوراق الأساسية في العالم بيدها؛ ففرض الهيمنة على العالم تفكير استراتيجي ينطلق منه صانعو القرار فيها على مختلف العصور؛ حيث كان المبدأ ماثلاً منذ عام ١٦٠٧م عند تأسيس مستعمرة فرجينيا، وقد «نبتت فكرة (المهمة الكونية) مع المبدأ الأساسي للطلائع الآتية من إنكلترا واسكتلندا في العشر سنوات

(١) نسبة إلى «Galvin» المصلح الفرنسي المعروف.

(٢) أمريكا المستبدة.. الولايات المتحدة وسياسة السيطرة على العالم «العولمة»، ترجمة: الدكتور حامد فرزات، اتحاد الكتاب العرب، دمشق - ٢٠٠١م، ص ١٦.

(٣) السلام - <http://www.america.gov/st/peacesec> - أيلول / سبتمبر ٢٠٠٨م.

(*) باحث بالترئاسة العامة للإفتاء - دكتورة في علوم الدعوة - جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

يقول (صمويل هيننتجتون): «إن عالماً بدون سيادة الولايات المتحدة الأمريكية سيكون عالماً أكثر عنفاً، وفوضى، وأقل ديمقراطية، وأدنى في النمو الاقتصادي»^(٤)، كما كانت المقولة المفضلة للصحافي الأمريكي توماس فريدمان أن: «العولمة هي الهيمنة الأمريكية، العولمة هي الأمركة».

أمريكا ترى أنها صاحبة «الشرعية الدولية» استناداً إلى «مهمتها الكونية» التي تعتقد أنها تخولها انتهاك القوانين الدولية

تهيئة العالم.. معايير ومرجعيات:

تحقيقاً لمبدأ «المهمة الكونية» عملت الولايات المتحدة الأمريكية على تهيئة المناخ العالمي الجديد بعد نهاية الحرب الباردة، بتقديم المعايير التي تمكّن لهيمنة الإيديولوجية النيو - ليبرالية، وتكرّس لمبادئ الديمقراطية - وفق النموذج الأمريكي الذي اختارته العناية الإلهية!! - واقتصاد السوق الحر، ومبدأ عالمية حقوق الإنسان، وجعلها مرجعية مؤسّسة لسلوكات العالم كله شعبياً ودولاً وأنظمة ومؤسسات، لأمركة العالم سياسياً وثقافياً واقتصادياً، مستغلة في ذلك المنظمات الدولية، والتحالفات، والشركات متعددة الجنسيات التي تهيمن عليها.

وأما أعمالها العسكرية؛ فعادة ما تكون مسوّغة بدعوى إقامة الديمقراطية، وحماية

عن ذلك، حيث عبّر من قبل الرئيسان: ثيودور روزفلت (١٩٠١ - ١٩٠٩م) وودرو ولسون (١٩١٣ - ١٩٢١م)؛ بما يحمل الاعتقاد بأن مصالح الولايات المتحدة وثيقة الصلة بطبيعة الدول وسلوكها حول العالم^(١).

■ الواقع المعاصر و «المهمة الكونية»:

وثائق وأدبيات حديثة:

تبرز فكرة «المهمة الكونية» قاسماً مشتركاً لوثيقتي الأمن القومي الأمريكي: الوثيقة الصادرة في ٢٠ سبتمبر ٢٠٠٢م، وتلك الصادرة في ١٦ مارس عام ٢٠٠٦م؛ إذ تضعان خريطة للعالم، وتعيّدان ترتيب أوضاعه دولاً وشعباً وثقافات، بما يتوافق مع هذا المعيار لبناء الاستراتيجية الأمريكية.

تضمنت الوثيقة الأولى دعوة عدد من صنّاع القرار والتفكير الاستراتيجي في الإدارة الأمريكية للاستفادة من الظروف الناجمة عن أحداث أيلول ٢٠١١م لتكريس الهيمنة الأمريكية على العالم^(٢)، والذي يُعد ساحة مفتوحة أمامها، وأن «حدود الولايات المتحدة الأمريكية هي حدود نهاية مصالحها؛ ولأن مصالحها كونية ينبغي أن تكون كذلك حدودها»؛ عبّر عن ذلك بوش الابن في خطابه في تدشين وثيقة ٢٠٠٦م - وهو ما سبق إعلانه في وثيقة ٢٠٠٢م - : «إننا نسعى إلى تشكيل العالم، وليس مجرد أن يشكّلنا هو، وأن نُؤثر في الأحداث من أجل الأفضل، بدلاً من أن نكون تحت رحمتها»^(٣).

(١) السلام <http://www.america.gov/st/peacesec2> أيلول / سبتمبر ٢٠٠٨م.

(٢) شاهر إسماعيل الشاهر: أولويات السياسة الخارجية الأمريكية بعد أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١م، الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق - ٢٠٠٩م.

(٣) عمرو عبد الكريم سعداوي: الاستراتيجية الأمريكية في غرب إفريقيا. <http://www.midad.me/art/print/٢٥٢٣٢>

(٤) صلاح الدين عبد القادر محمد: قراءة نفسية في ملف العولمة - ندوة العولمة وأولويات التربية، جستن (الجمعية السعودية للعلوم التربوية والنفسية) ١ - ٢/٢٠١٤هـ الموافق ٢١ - ٢٢/٤/٢٠٠٤م. www.ksu.edu.sa



وثائق الولايات المتحدة لاستراتيجيتها الجديدة لتحقيق المبدأ الكوني، والهيمنة عليها هدف محوري لهذه الاستراتيجية؛ فقد نصّت وثيقة ٢٠٠٦م على أن تكون إفريقيا أهمية أكبر في الجغرافية الاستراتيجية، وألوية في جدول أعمال الإدارة الأمريكية؛ فالمحدّات الثابتة، كالموقع الاستراتيجي، والثروات الطبيعية، وخطوط التجارة، تعزز أهمية إفريقيا في منظومة سياسات «الهيمنة الكونية» للولايات المتحدة؛ فلذلك نجد أن المهمة الأساسية التي حددها «برنامج إفريقيا»^(١) الذي تقوده «جنيفر كوك»، والذي يعمل على سدّ حاجة واشنطن الماسة لتحليل سياساتها بشأن إفريقيا، هي إدماج المنظورات الإفريقية في حوارات سياسة واشنطن، ضمن رؤاها الاستراتيجية.

الأهداف والسياسات العامة:

الأهداف «الاستعمارية الجديدة والتآمرية» وراء القيادة، كما يذكر المحلّل في «معهد جنوب إفريقيا للشؤون الدولية» كورت شيلينغر، وقد أدركت مراكز صنع القرار الأمريكي أن تحقيق الاستقرار والأمن وتدعيم فرص النمو الاقتصادي في إفريقيا من أهم الأهداف التي تحقق المعيار الأساس؛ فلا بد من سياسات لتعديل النظم وطبيعة الإنسان وسلوكه في إفريقيا، وذلك بدعم النظم التي تأخذ بمفهومات التحوّل الديمقراطي وفقاً للنموذج الأمريكي، ودفع عملية الاندماج الإفريقي في الاقتصاد العالمي، وتشجيع الاستثمارات الأمريكية في القارة، وتوفير الحماية بالنسبة لها، وإعداد النخب التي ترعى مصالحها، خصوصاً في المناطق ذات الأهمية الاستراتيجية بالنسبة للهيمنة الأمريكية على القارة؛ وهناك هدفان

المواطنين والمصالح الأمريكية؛ فشعبها قد اختير من قبل الله، ومُناب به (أي بهذا الشعب) مهمة حكم العالم، ونشر الديمقراطية والأسواق الحرة والحرية الفردية وحماية الإنسان والمجتمعات!!

■ من الحثيات التاريخية للمهمة الكونية في إفريقيا:

إن استعباد الشعوب الإفريقية في إطار المشروع الرسالي المزعوم (المهمة الكونية) حق مشروع لأمريكا، وما يؤثّر في الجنس البشري كله شأن أمريكي؛ كما يزعم وودرو ولسون أحد أبرز زعمائها السابقين (١٩١٣م - ١٩٢١م)^(١).

في ضوء ذلك ابتدرت الولايات المتحدة الأمريكية علاقاتها «الحميمة» مع إفريقيا، منذ عدة قرون خلت، بالاستنزاف البشري لإفريقيا (صيد ملايين الشبان السود لاستعبادهم في المزارع والبيوت) الذي مكّن من التراكم البدائي لرأس المال، وتطوّره حتى مرحلة الإمبريالية^(٢)، لقد كان ذلك من الجرائم التي لا يمكن أن تُنسى، وكما قال بيبير سلنجر: «لقد آن الأوان لأن تتقشع الغشاوة عن الأعين؛ لكي ننظر إلى أمريكا نظرة أقل مجاملة»^(٣).

■ إفريقيا و «المهمة الكونية» في الاستراتيجية الأمريكية الحديثة:

الرؤية والجغرافية الاستراتيجية:

تعدّ إفريقيا أهم محاور الرؤية التي كوّنتها

(١) السلام <http://www.america.gov/st/peacesec2> أيلول / سبتمبر ٢٠٠٨م.

(٢) الطاهر المعز: أفريكوم: مخطّط إمبريالي أمريكي في إفريقيا: (نشرة كنعان الإلكترونية - السنة التاسعة - العدد ١٨٦١).

(٣) أمريكا المستبدة.. الولايات المتحدة وسياسة السيطرة على العالم «العولمة»، ترجمة: الدكتور حامد فرزات - اتحاد الكتاب العرب، دمشق - ٢٠٠١م، ص ١٧.

(٤) انظر: <http://csis.org/program/africa-program>

الإنسان، والدفاع عن الديمقراطية، ومحاربة الإرهاب، وكلها تقنيات تدخّلية تمكّن من فرض سياسات الأمر الواقع، وتكريس واقع الهيمنة الأمريكية^(٢). حتى أصبحت «الشرعية الدولية» وفعاليتها في صياغة القرارات محتكرة من طرف الولايات المتحدة الأمريكية.

في المجال الثقافي:

«المهمة الكونية» صياغة ثقافية شاملة لها معاييرها وقيمتها التي تعمل على نشرها؛ ومن ثمّ صناعة ثقافة عالمية عن طريق توحيد الآراء في المسائل العالمية وفق النموذج الأمريكي، وهي عملية هيمنة واستلاب ثقافي وحضاري لكل الشعوب، تهدف إلى محو ذاكرتها، ودعوتها للتخلي عن قيمها التقليدية، وأن تتبنى قيم الثقافة الديمقراطية الجديدة، مثل (المشاركة، العقلانية، العلمانية، المرونة، الشفافية، التسامح)، وتعديل النظم وطبيعة الإنسان وسلوكه بفرض ما يُسمى ببرنامج الإصلاح السياسي وحرية المرأة وتمكينها وعدم التمييز ضد النوع.

فالولايات المتحدة ترى «أن التنوع السياسي والجغرافي والتاريخي في العادات والتقاليد والمعتقدات والقوانين والثقافات يشكّل حواجز وروادع إنسانية وأخلاقية أمام انتشارها، فكان لا بد من وضع خطط تقترض الرأي الواحد، وتمحو هوية الآخرين»^(٣)، صرّح الرئيس بوش، في خطابه بتاريخ ٢٠٠٧/٢/٧م الذي أعلن فيه عن تشكيل القيادة العسكرية الموحّدة للقارة

رئيسان (للقيادة الجديدة)، كما يقول مدير القسم الإفريقيّ في منظمّة «هيومان رايتس واتش» بيترمن، هما: تأمين تدفق الموارد وخصوصاً النفط، ثم مكافحة الإرهاب.

■ المجالات والوسائل:

تمتد سياسات الهيمنة الأمريكية إلى كل المجالات الدولية والثقافية والاقتصادية والسياسة والدبلوماسية والفنية والعسكرية، ومن أبرز الأمثلة:

الشرعية الدولية:

«الشرعية الدولية» تعني تنظيم علاقات الدول بعضها ببعض وفقاً للقوانين والاتفاقات والأعراف الدولية، إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية ترى أنها صاحبة «الشرعية الدولية» استناداً إلى «مهمتها الكونية» التي تعتقد أنها تخولّها انتهاك القوانين الدولية إذا توافقت معها، يتضح ذلك في العديد من السياسات التي اتبعتها منذ بدء عهد التسعينيات من القرن الماضي، وإصرارها على دور القوة في العلاقات الدولية، وميلها الحاد إلى الخطوات الأحادية الجانب، ونفورها من توقيع الاتفاقات الدولية، وخروجها من بعضها، وسعيها لتسخير المنظمات الدولية وعلى رأسها الأمم المتحدة بما يدعم مهمتها الكونية ويخدم مصالحها، يقول مايكل كلاف من أعضاء مجلس العلاقات الأمريكية في واشنطن: «بعد تحرر إفريقيا لا بد من إعادة استعمارها.. والأمم المتحدة خير وسيلة لهذا»^(١).

لقد «استطاعت الولايات المتحدة الأمريكية أن تصوغ مبادئ اكتسبت صفة الإلزامية، مثل حق التدخل الإنساني، وحماية حقوق

(٢) د. إبراهيم أبراش، بحث بعنوان: النظام الدولي والتباس مفهوم الشرعية الدولية، مركز الوفاق الإنمائي. <http://wefaqdev.net>

(٣) أمريكا المستبدة.. الولايات المتحدة وسياسة السيطرة على العالم «العولمة»، ترجمة: الدكتور حامد فرزات - اتحاد الكتاب العرب، دمشق - ٢٠٠١م.

(١) موسوعة مجلة البيان، عدد ٥٩ - ١٤١٣هـ / ١٩٩٣م.



الإفريقية (أفريكوم)، أن من أهدافها نشر الديمقراطية وثقافة حقوق الإنسان^(١).

الاقتصادات الإفريقية باتت مشرعة الأبواب أمام التغلغل الخارجي

في المجال الاقتصادي:

استطاعت الولايات المتحدة الأمريكية ملء الفراغات في إفريقيا بعد خروج المحتل الأوروبي منها؛ باتباع أسلوبها الجديد في إدارة الرأسمالية الذي يمكنها من القيام بدور رئيس في صياغة هيكل القوة الاقتصادية، وكفل تركيز الثروة والرأسمال في يدها بصورة خاصة^(٢)، وقد استفادت من أهم المرتكزات التي أقامت عليها الليبرالية الجديدة: «الدعوة المتطرفة إلى الحرية الاقتصادية، وإنكار دور الدولة في ضبط آليات وحركة النظام الرأسمالي، والتخفيف من شروبه الاجتماعية (خاصة في مجال التوزيع والعدالة الاجتماعية)، وتعاملها مع البلدان النامية من منطلق التكيّف وضرورته مع السوق الرأسمالي العالمي»^(٣)، وقد استغلت لذلك المؤسسات الدولية والتحالفات والمنظمات والشركات التي تسيطر عليها، ومنها المؤسسات المالية الدولية، كمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، ومنظمة التجارة العالمية، وصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي.

إن سياسات التحرر الاقتصادي والتكيّف الهيكلي التي يفرضها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، ليست مجرد فرض مجموعة من سياسات الاقتصاد الكلي على مستوى محلي محدود؛ إنما تمثل مشروعاً سياسياً واستراتيجياً للتحوّل الاجتماعي والهيمنة على المستوى العالمي، وهي إرساء لمقومات السوق تحت هيمنة (صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، ومنظمة التجارة العالمية)، وتحقيق عملية الاندماج؛ إذ تتمثل الفلسفة الأساسية لبرامج التكيّف في إقناع البلدان المدينة بأن طريقها للخروج من الأزمة إنما يكون من خلال تحقيق اندماج أوثق في الأسواق العالمية، وتوجيه اهتمام أقل إلى الإنتاج الداخلي لتلبية الاحتياجات المحلية.

إن التأثيرات الأساسية - مثلاً - لخطط صندوق النقد الدولي للتوسع في إفريقيا، وفرض سياسات التكيّف الهيكلية والتحررية، عزّزت من التمكين للإيديولوجية الليبرالية على الطريقة الأمريكية، وعرضت حقوق المجتمعات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في إفريقيا للتقويض بصورة منتظمة، ووضعت اقتصاديات دولها تحت الهيمنة المستمرة، وتدعيماً لذلك جاءت «دعوة مسؤولي صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وحكومات مجموعة الدول السبع إلى فرض المزيد من سياسات الهيمنة، واعتماد برامج تكيّف أكثر صرامة، وإلى ممارسة «رقابة» أوثق من جانب صندوق النقد الدولي على اقتصادات الدول المدينة»^(٤).

كما تم تطوير التعاون بين البنك الدولي

(١) الأهداف الأمريكية الإسرائيلية من السيطرة على القارة الإفريقية، أفران مؤسسة الدراسات والبحوث ---http://www.afiran.ir http://natourcenter.com

(٢) التوتاليتارية الليبرالية الجديدة، من منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق - ٢٠٠٣م، ص ٥، بتصرف يسير.

(٣) التوتاليتارية الليبرالية الجديدة، من منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق - ٢٠٠٣م.

(٤) فانتو شيرو: تقرير عن آثار سياسات التكيّف الهيكلي على التمتع الكامل بحقوق الإنسان، مقدّم للدورة ٥٥ للجنة حقوق الإنسان التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي بالأمم المتحدة، ١٩٩٩، February.

في السوق العالمية»^(٢).

إن مبدأ «الهيمنة الكونية» يقابله تعميش القارة الإفريقية، ووضع المصلحة القومية لأمريكا ومصالحها فوق مصالح الأمم والشعوب

المجال السياسي:

إن القيم الأمريكية المتمثلة في حقوق الإنسان والديمقراطية أصبحت مبادئ راسخة، تسعى الولايات المتحدة لفرضها على العالم وإفريقيا، وعلى «استراتيجية الدفاع القومي أن تتطلع من جوهر المعتقدات، وتتطلع إلى الإمكانيات المتاحة لتوسيع الديمقراطية»^(٣)، وفي ذلك تظهر إفريقيا الخسبة.. بمنزلة العالم الجديد، كما قال الرئيس كلينتون في خطابه في أكرا عاصمة غانا: «نريد أن نعمل مع إفريقيا وإقامة شراكة معها، (...) ينبغي الدفاع عن الديمقراطية»، وأضاف: «آن الأوان لوضع إفريقيا جديدة على خريطتنا»^(٤).

تفصح وثيقة الاستراتيجية الأمنية عن نزعة فوقية في الإدارة الأمريكية، تشدد على عدم التردد في استخدام أو توظيف تفوق أمريكا العظيم عسكرياً واقتصادياً للتأثير في سياسة المجتمعات الأخرى^(٥)، كما يؤكد كبار الساسة الأمريكيون أن الموجة الجديدة

وصندوق النقد الدولي إلى مستوى أعلى مع إنشاء مرفق التكيف الهيكلي في عام ١٩٨٨م؛ بغية التنسيق بصورة أوثق بين أنشطة الإشراف والإنفاذ لكلتا المؤسستين، وخصوصاً في إفريقيا جنوبي الصحراء التي يُعد مستوى جدارة بلدانها الائتمانية ضعيفاً، فنجد أنه «من أصل ٤٧ بلداً تشملها هذه المنطقة؛ فإن ثمة ٣٠ بلداً تتفدّ - أو نفّذت - برامج تكيف يديرها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي... وتتعلق نسبة عالية جداً من مرافق التكيف الهيكلي المعزّز ببلدان إفريقيا جنوبي الصحراء، وبما أن معظم هذه البلدان لا يوجد لديها إلا هياكل سياسية ضعيفة جداً؛ فقد مورست عليها سيطرة مشتركة بين صندوق النقد الدولي والبنك الدولي تحت ستار تقديم المعونة، ونتيجة لذلك فإن هذه البلدان قد تنازلت إلى حدّ بعيد عن سيادتها لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي»^(١).

وتكشف تجارب البلدان الإفريقية عن مدى الهيمنة على اقتصاديات القارة؛ إذ نجد أنه «بين عامي ١٩٨٠م و ١٩٩٠م فقط، باشر نحو ٣٨ بلداً من بلدان إفريقيا جنوبي الصحراء أكثر من ٢٥٧ برنامج تكيف، وكان لدى معظم هذه البلدان برامج متعددة، وكان هناك ١٤ بلداً تتفدّ ١٠ برامج أو أكثر.

وبحلول نهاية العقد الثاني من التكيف؛ نرى أن دور الدولة قد قلصّ تقليصاً شديداً، وأن قوى السوق قد أصبحت مهيمنة، وأن الاقتصادات الإفريقية باتت مشرعة الأبواب أمام التغلغل الخارجي، لا بسبب برامج التكيف فحسب، بل أيضاً بسبب استمرار ضغط العولمة والاندماج

(٢) المصدر السابق.

(٣) الاستراتيجية الأمنية للولايات المتحدة الأمريكية، ٢٠٠٢م، ص ١١.

(٤) التوتاليتارية الليبرالية الجديدة، من منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق - ٢٠٠٢م، ص ٧٧، بتصرف يسير.

(٥) أحمد الحضرمي: تطور الاستراتيجية الأمريكية نحو العالمية.. من الماضي إلى الحاضر، قراءات سياسية، العدد ٨ - فبراير ٢٠٠٣م.

(١) المصدر السابق.



تحالفات دولية جديدة من خلال التدخل القوي الحاد عالي المستوى مع الحلفاء الأوروبيين والأفارقة»^(٣).

المجال الأمني:

يُعد من أبرز محاور الهيمنة الأمريكية لإفريقيا؛ فقد هيمن الاستثمار في عمليات الأمن على مناقشات سياسة أمريكا الخارجية حول إفريقيا، وضرورة «أن تكون لدى الولايات المتحدة الأمريكية السياسة الأمنية الفاعلة للهيمنة على إفريقيا»^(٤).

إن السعي لإحكام السيطرة على إفريقيا، والتحكُّم في توجهاتها وأمنها وثرواتها، من خلال إحكام استيعاب واحتواء كل الدول الإفريقية تحت العباءة العسكرية الأمريكية؛ حوّل القارة إلى مسرح لحركة نشطة وتحركات واسعة لأجهزة المخابرات، ووزارة الدفاع والأمن القومي، وبعثات المراقبة والتجسس، والعمليات السرية، وغيرها من المؤسسات الأمريكية المعنية الرسمية وغير الرسمية، وسلسلة من الزيارات المتلاحقة للمسؤولين، ونشأ عن ذلك تكثيف الوجود العسكري الأمريكي في مناطق إفريقيا المختلفة، كما أن برنامج إفريقيا يقوم كيف يمكن للولايات المتحدة بالاشتراك مع وكالاتها المدنية الأخرى أن تستخدم القيادة التي أنشئت حديثاً في إفريقيا للتصدي للتحديات الأمنية المعقدة في إفريقيا.

(٧٣٧) قاعدة عسكرية للولايات المتحدة

من الديمقراطية، والدفاع عن حقوق الإنسان، واقتصاد السوق، يجب أن توضع موضع التنفيذ، وعلى الولايات المتحدة أن تؤدي دوراً رئيساً في تغيير إفريقيا على الصعيد السياسي والاقتصادية والتجارية.

كتب وزير الدفاع ومدير مخابرات «سي. آي. ايه» السابق «جايمس شليسينغر»: «إن هدف كلينتون هو اجتذاب إفريقيا الواقعة في جنوب الصحراء في إطار النفوذ الأمريكي»^(١)، «إن واشنطن تفرض وتأمرو وتقرر، وتستولي على الدول أو على الشخصيات الاعتبارية، مهددة هذه الدولة بالعقوبات والأخرى بالخنق بواسطة الحظر وغيرها بالحرب الاقتصادية المدمرة، دون اعتبار لأي كان»^(٢).

وهي تعمل من جانب آخر على تطوير هيكلية وقدرات دبلوماسية فعالة، وترتيب أولوياتها في مواجهة الواقع الإفريقي، «على الإدارة الأمريكية الجديدة القيام بخطوات عديدة لتأمين استراتيجية متماسكة وملائمة، وتستدعي الدبلوماسية الفاعلة إعادة بناء القدرات الدبلوماسية الأمريكية في واشنطن وفي السفارات الرئيسية، ويتطلب ذلك أن توضح صراحة للكونجرس ولوسائل الإعلام ولجماعات النفوذ المصالح الأمريكية في القضاء على الصراع في إفريقيا. كما يتطلب ذلك تحديد الأولويات... وتعريف الأهداف والمعالم والحوافز والعقوبات التي يمكن أن تستخدمها الولايات المتحدة... تأمين الجاهزية الدبلوماسية. ويستدعي ذلك حشد

(٣) مراجعة لسياسة الولايات المتحدة حول إفريقيا، المصدر: برنامج إفريقيا التابع لمركز الدراسات الاستراتيجية الدولية، ترجمة: مركز القدس للدراسات السياسية - ٢٥/٤/٢٠١١م.

(٤) مراجعة لسياسة الولايات المتحدة حول إفريقيا، برنامج إفريقيا التابع لمركز الدراسات الاستراتيجية الدولية ترجمة: مركز القدس للدراسات السياسية.

(١) التوتاليتارية الليبرالية الجديدة، من منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق - ٢٠٠٢م، ص ٧٧، بتصرف يسير.

(٢) أمريكا المستبدة.. الولايات المتحدة وسياسة السيطرة على العالم «العولمة»، ترجمة: الدكتور حامد فرزات - اتحاد الكتاب العرب، دمشق - ٢٠٠١م.

= إمبراطورية عالمية): وذلك لأنها «توظف قواعدها العسكرية في تسيير الشؤون الداخلية للبلدان التي تستضيفها؛ بشكل تقوم فيه بتوجيه هذه الدول سياسياً واقتصادياً واجتماعياً عن طريق وجودها العسكري، تماماً مثلما كان يفعل (المندوب السامي) في الفترة الاستعمارية السابقة»^(١).

إن مرتكزات المحور الأمني للاستراتيجية الأمريكية في إفريقيا تهدف إلى تحقيق (هيمنتها الكونية)، ومن أهم تلك المرتكزات:

١ - القضاء على الإسلام.. تحت مسمى مكافحة الإرهاب (حسب تصورها): ويشمل الحركات الجهادية، والمناوئة للاستعمار، ما دام ذلك يتعارض مع هيمنتها الكونية، في محاضرة ألقاها د. دافيد شن سفير الولايات المتحدة السابق في أديس أبابا (أستاذ العلوم السياسية في جامعة جورج واشنطن حالياً) أوضح قائلاً: «الخطر يكمن في أنه يمكن أن تتحول المدرستان الفكرتان السلفيتان الخارجيتان المؤثرتان بشكل خاص على القرن الإفريقي - الجهادية المستوحاة من مصر، والوهابية أو الإصلاحية المتزمتة - إلى مدرستين أكثر نضالية، وحتى أكثر عنفاً وانتشاراً، نتيجة تأثرهما بالشبكات الإرهابية كالقاعدة»^(٢).

٢ - منع الصراعات والحروب بما يحقق الأمن والاستقرار وفقاً لمنظور المصلحة القومية الأمريكية: وإلا فإثارة الحروب وإدارة الصراعات، صرّح الجنرال الأمريكي جيمس جونز - أعلى مسؤول عسكري أمريكي في

أوروبا - في شهر أبريل ٢٠٠٣م قائلاً: «إن الولايات المتحدة تريد زيادة تواجدها العسكري في إفريقيا للرد على ما وصفه بالتهديدات الجديدة التي يمثلها تعرّض بعض الدول لعدم الاستقرار»^(٣).

٣ - إقصاء المنافسين: فقد لفت تقرير من «مفوضية المراجعة الأمنية والاقتصادية للولايات المتحدة والصين» النظر إلى أن استراتيجية الطاقة التي تنتهجها حكومة بكين تشكل مصدر قلق إلى أمن الطاقة الأمريكية، واستخدام القوة ليس بمستبعد لإقصاء الطرف الآخر؛ كما نبّه إلى ذلك السيناتور الديمقراطي جوزيف ليبرمان في كلمة ألقاها أمام مجلس العلاقات الخارجية، تحت عنوان: سياسات الطاقة الأمريكية الصينية.. خيار التعاون أو التصادم»^(٤).

٤ - محاصرة النظم الإفريقية المعادية لأمريكا: إضافة لأمن المعابر والممرات، وتوفير مسرح للمناورات العسكرية، فقد أقامت أمريكا عدداً من القواعد والمشروعات العسكرية؛ منها: قوة التدخل لمواجهة الأزمات (ACRI)، وتتولى أمريكا فيها مهام التدريب وتوفير المعدات اللازمة والاتصال لتحقيق الترابط بين الوحدات في الدول المختلفة، وأحدثها «أفريكوم».

نشير هنا إلى بعض ما ورد في تصريح الرئيس بوش عن أهداف «أفريكوم»، في خطابه بتاريخ ٢٠٠٧/٢/٧م الذي أعلن فيه عن تشكيل

(٣) خالد حنفي علي: موقع إفريقيا في استراتيجية أمريكا الجديدة، السياسة الدولية: digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=٢٢٠٩٥٦٤id

(٤) انظر: ir.makcdn.com/userFiles/j/a/janatalard/office http://webcache.googleusercontent.com/?search

(١) شالمرس جونسون، تقرير نشره مؤخراً في صحيفة «ألترنيت» الإلكترونية الأمريكية، http://www.aljaml.com/node/1٤٣٦٣

(٢) انظر: www.islamonline.net/servlet



الإفريقي، الجزائري سعيد جنيت في لقاء مع «الشرق الأوسط»، بأن الدول الإفريقية «ترفض بصفة جماعية مشروع قيام قيادة عسكرية أمريكية فوق أراضيها».

يضاف إلى ذلك الرأي العام الإفريقي المناهض لسياسة الهيمنة والتدخلات الأمريكية في عدد من دول القارة، وبكفي الإشارة إلى المظاهرات التي خرجت في كينيا وتنزانيا والكاميرون لتعبّر عن غضبها من الغزو الأمريكي للعراق.

إن مبدأ «الهيمنة الكونية»، والذي يقابله تهميش القارة الإفريقية، وإعطاء المصلحة القومية لأمريكا وتحقيق أهدافها ومصالحها الأهمية القصوى، ووضعها فوق مصالح الأمم والشعوب، لم يعد منطقاً مقبولاً، كتب سيمون وايل: «نعرف جيداً أن أمركة أوروبا بعد الحرب تشكّل خطراً بالغا، ونعرف جيداً ما سنفقد لو تحققت هذه الأمركة، فأمركة أوروبا ستقود بلا شك إلى أمركة الكرة الأرضية كلها.. وستفقد الإنسانية ماضيها»^(٣).

وعملياً؛ فإن الموازنات الجديدة، السياسية والاقتصادية وغيرها، في العالم تعمل على وقف هيمنة (قوة كبرى)، وأمام القارة ما يجعلها قادرة على الانفكاك من الهيمنة الأمريكية متى ما أحسنت إقامة التكتلات الداخلية، وإدارة التحالفات الخارجية سياسياً واقتصادياً، وتنظيم المساعدات الإنمائية الخارجية، وربطها بشروط والتزامات متبادلة بين إفريقيا والمانحين، لكسر قيود التبعية والهيمنة التي تسعى الولايات المتحدة لمزيد من إحكامها، والمعطيات في صف القارة الإفريقية أكثر مما هي في صف (الدولة المستبدة).

القيادة العسكرية الموحدة للقارة الإفريقية (أفريكوم)، حيث أشار بوش إلى أنها تستهدف تقوية روابط التعاون والأمن مع الدول الإفريقية، كما أنها تصنع فرصاً جديدة للشراكة مع تلك الدول لتحقيق السلام والأمن لشعوب إفريقيا، بالإضافة إلى نشر الديمقراطية، وثقافة حقوق الإنسان، وتنمية القارة اقتصادياً، وزيادة قدرة الحكومات الإفريقية في الحرب ضد الإرهاب. يدخل في إطار هيمنة أمريكا على العالم، وتأكيد قبضتها الأمنية: العمل على حرمان من تصنفهم أعداء لها من امتلاك التقنية؛ «سنتعاون مع الدول الأخرى لكي تمنع وتحتوي وتقلل جهود أعدائنا في الحصول على التكنولوجيا الخطرة»^(١).

■ التوقعات المستقبلية :

إفريقيا ينبغي أن تكون حرة:

هذا هو الموقف الإفريقي؛ عبّر عنه قادتها حينما أدانوا منهج «العقوبة الجماعية» الذي يظهر تدريجياً في العلاقة بين إفريقيا والدول في العالم المتقدم؛ محذرين من فرض معايير دخيلة على الدول الإفريقية، ومن التهديد بوقف المساعدة إذا لم يتم الوفاء بتلك المعايير، قال أوباسانجو رئيس لجنة تنفيذ مبادرة الشراكة الإفريقية الجديدة للتنمية: «إن إفريقيا يجب أن تكون حرة في التطور وتعزيز معاييرها الخاصة للحكم الجيد وحقوق الإنسان دون توجيه من الدول المانحة»^(٢).

وهي تفضل آليات الأمن الجماعي للاتحاد الإفريقي، مؤكدة «إمكانات الأمن الجماعي» للاتحاد الإفريقي، و «الآليات الإفريقية الخاصة» بالأمن، وترفض مشروعات الهيمنة والعسكرة الأمريكية، قال مفوض السلام

(٣) روجيه غارودي: الولايات المتحدة طليعة الانحطاط، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ / ١٩٩٨م، دار الكتاب للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، دمشق - سوريا (نقله إلى العربية: مروان حموي).

(١) الاستراتيجية الأمنية، ص ٢.

(٢) انظر: مدونات مكتوب.

الوجود الإسرائيلي في إفريقيا دوافعه وأدواته.. (نظرة تاريخية)

أ. نجم الدين محمد عبدالله جابر (*)

والفرنسي في مجلس الأمن الذي كان محتاجاً إلى أصوات عشرات الدول الأخرى لكي تحول دون تدهور مركزنا وعزلتنا في الجمعية العمومية للأمم المتحدة»^(١).

■ دوافع الاهتمام الإسرائيلي لإفريقيا:

على الرغم من حصول اليهود على فلسطين، وقيام الدولة الإسرائيلية فيها عام ١٩٤٨م، فإن إفريقيا ظلت في عقولهم، وذلك للأسباب والدوافع الآتية:

- ١ - تمثّل إفريقيا البداية التي من خلالها يستطيعون إقامة دولة إسرائيل الكبرى؛ وذلك لوجود منابع النيل فيها الذي يمثل حلم إسرائيل.
- ٢ - حاجة إسرائيل للاعتراف بها دولة من قبل الدول الإفريقية لكسب الشرعية السياسية والقانونية، وهذا ما قاله وزير الخارجية الإسرائيلي الأسبق «أبا إيبان».
- ٣ - عزل الدول العربية وتطويقها؛ إذ ترى إسرائيل أنها قد طوّقتها بإيران وتركيا من جهة وإفريقيا من جهة أخرى.
- ٤ - الحيلولة دون قيام تكتل (عربي - إفريقي) ضد إسرائيلي، وهذا ما أكده «شكومو أفنيري» مدير عام وزارة الخارجية الإسرائيلية عام ١٩٧٥م قائلاً: «إن الأهداف التي كنا

علاقة إسرائيل بإفريقيا لم تبدأ بقيام دولة الكيان في عام ١٩٤٨م، بل مع انعقاد أول مؤتمر صهيوني في أغسطس ١٨٩٧م في بازل بسويسرا؛ حيث برزت في صدارة جدول أعماله خيار أوغندا ليكون وطناً قومياً لليهود بجانب الأرجنتين وفلسطين.

وقد تأكدت هذه الحقيقة في كتاب صدر في ١٩٦٨م بعنوان: (الصهيونية في إفريقيا)، كشف فيه مؤلفه أن تشمبرلين وزير المستعمرات البريطانية قد شجّع ثيودور هيرترل مؤسس الصهيونية على وضع مخطط لإنشاء وطن قومي لليهود في أوغندا، إلى أن قرّر المؤتمر الصهيوني السادس في بازل ١٩٠٣م رفض مشروع أوغندا.

ومع انضمام إفريقيا إلى الأمم المتحدة صارت تشكّل كتلة صوتية لها وزنها في المحافل الدولية؛ لذلك سعت إسرائيل إلى كسب تأييد الدول الإفريقية، يقول: «أبا إيبان» وزير الخارجية الإسرائيلي السابق: «كانت إسرائيل في أمس الحاجة إلى إنشاء علاقات مع إفريقيا تضمن منح أصوات التأييد لإسرائيل في المحافل الدولية، ولم يكن يكفي أن تعتمد إسرائيل على الفيتو الأمريكي والبريطاني

(١) ألفت عبد الغني الشافعي: التغلغل الإسرائيلي في إفريقيا، مركز دراسات المستقبل بجامعة أسيوط، ورقة عمل في المؤتمر السنوي السادس، القاهرة ١٠ - ١٢ أبريل ٢٠٠٧م.

(*) باحث دراسات استراتيجية إفريقية - السودان.



توفاها من وراء توطيد العلاقات مع الدول الإفريقية هي كسب صداقة هذه الدول من أجل الخروج من العزلة السياسية، والحيلولة دون قيام معسكر إفريقي معاد يقف إلى جانب العرب في نضالهم السياسي ضد إسرائيل^(١). وقد تبوّأت القارة الإفريقية مكانة متقدمة في الاستراتيجية الإسرائيلية مقارنة ببقية القارات الأخرى؛ فأمریکا اللاتينية كانت في ذلك الوقت حكرًا على النفوذ الأمريكي، وأوروبا كانت القارة التي قوّت الكيان الإسرائيلي عبر المساندة والدعم الذي قدّمه دولها الرئيسة لها، أما القارة الآسيوية؛ فقد كانت أشبه بالقارة المغلقة أمامها، لوجود دول وجماعات إسلامية كبيرة.

وعليه؛ فقد ظهرت إفريقيا بوصفها النموذج المناسب أمام صانع القرار الإسرائيلي، حيث مثّل مؤتمر باندونج في ١٩٥٥م البداية الحقيقية للتحوّل الإسرائيلي نحو إفريقيا، فعملت إسرائيل بعد المؤتمر بمدة قصيرة على وضع استراتيجية شاملة وطويلة المدى للتغلغل في القارة الإفريقية.

ومن ثمّ؛ فالقارة الإفريقية مثّلت - وما زالت - أهمية بالغة بالنسبة للاستراتيجية الإسرائيلية، ويكفي هنا الإشارة إلى حديث رئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق ديفيد بن غوريون في الكنيست الإسرائيلي عام ١٩٦٠م لتتضح لنا تلك الأهمية، حيث قال: «الصداقة الإسرائيلية - الإفريقية تهدف في حدّها الأولي إلى تحييد إفريقيا عن الصراع العربي الإسرائيلي، كما تهدف في أحسن حالاتها إلى

ضمان مساندة إفريقية للمواقف الإسرائيلية»^(٢). وقد أسهمت كل من بريطانيا وفرنسا بدور كبير في تمهيد الطريق لهذا التغلغل الإسرائيلي في المستعمرات الإفريقية التي كانت تحت سيطرة كل منهما، حيث قامت بريطانيا بجعل كل من تنجانيقا وسيراليون نقاط ارتكاز لإسرائيل في إفريقيا، وسمحت لها بإقامة قنصليات فخرية في هذه المستعمرات قبل استقلالها، وتحوّلت هذه القنصليات إلى سفارات إسرائيلية بعد استقلال هذه المستعمرات^(٣). أما فرنسا؛ فقد فتحت لإسرائيل حرية العمل في ميناء جيبوتي وميناء داكار في السنغال لدعم نشاطها، وسمحت لها بإقامة علاقة وثيقة مع مستعمراتها في غرب إفريقيا، كما حدث في ساحل العاج.

ومن جانب آخر؛ فقد عمل الاستثمار الغربي على تقديم دولة الكيان الصهيوني إلى الأفارقة بوصفها دولة تعاني التمييز العنصري، تمامًا كالأفارقة الذي يعانون التمييز بسبب لونهم، في حين عمل على إعاقة النشاط العربي وشوّه صورة العرب بوصفهم أحفادًا لتجار الرقيق في إفريقيا.

وقد عقدت دولة الكيان الإسرائيلي عدة اتفاقيات تمويلية وتجارية مع فرنسا بهدف تأمين حرية التجارة الإسرائيلية مع المستعمرات الفرنسية السابقة في غرب إفريقيا، كما قامت بعقد اتفاقيات مماثلة مع بريطانيا لتطبيقها على الدول الإفريقية التي

(٢) عابدة العلي، سوى العلي: السودان والنيل بين الانفصال والتراتب الإسرائيلي، بيروت: منشورات دار الآفاق الجديدة، ١٩٩٨م، ص ١٣٣.

(٣) محمد النحال، فارس النعيمي: تطور الاستراتيجية الإسرائيلية في القرن الإفريقي والبحر الأحمر، مركز الراصد للدراسات، شركة مطابع السودان للعملة المحدودة، الطبعة الثانية، بتاريخ ٢٠٠٢م، ص ٩.

(١) منى أحمد إبراهيم: السياسة الإريتريّة في البحر الأحمر، رسالة ماجستير، جامعة الزعيم الأزهرى، كلية العلوم السياسية والدراسات الاستراتيجية، أغسطس ٢٠٠٧م، ص ١٢.

كانت خاضعة للنفوذ البريطاني.

في ذلك قامت إسرائيل بالتركيز في دعم العلاقات مع جماعات إفريقية بعينها، وتتضح هذه الخصوصية في التعامل الإسرائيلي مع القارة الإفريقية، والتي تُعد من الثوابت السياسية الخارجية الإسرائيلية في إفريقيا، والتي تتجاوز التعامل المؤقت مع أنظمة الحكم الإفريقية - بافتراض عدم استقرارها - إلى التعامل المتغير وشبه الدائم مع جماعات بعينها، فتقوم بمساعدتها ومساندتها إذا كانت تشكل قاعدة للسلطة القائمة دعماً للاستقرار السياسي وتوطيداً لأواصر العلاقات مع إسرائيل، أو تقوم بمساندتها إذا كانت خارج السلطة السياسية لإشاعة حال من الفوضى وعدم الاستقرار السياسي في دولة معادية لإسرائيل، كما حدث في السودان؛ حيث طُورت علاقات مع بعض الجماعات، مثل «الدينكا» في جنوب السودان، والتي يُقدَّر عددها بنحو ثلاثة ملايين نسمة، لإشاعة الفوضى وعدم الاستقرار في السودان لإجهاضه اقتصادياً وسياسياً، وزرع عقدة الكراهية بين العرب والأفارقة بصورة تعيق السودان عن أداء دوره العربي والإسلامي، وحتى الإفريقي بوصفه يشكل نموذجاً للتعايش العربي الإفريقي المنشود.

وفي الوقت نفسه ظلّت إسرائيل على تعاملها الوثيق مع جماعة «الأمهرا» التي كانت حاكمة في إثيوبيا، سواء في ظل «هيلاسلاسي» أو «منجستو»، دعماً لسيطرة هذه الجماعة على غيرها من الجماعات - معظم الجماعات الأخرى إسلامية -، وتعزيزاً للوجود الإسرائيلي في منطقة حوض النيل ومدخل البحر الأحمر، وقد استغلت إسرائيل في ذلك البعد الإيديولوجي لتقوية صلاتها بجماعة «الأمهرا»؛ ذلك لأن هذه الجماعة لديها مزاعم بالانتماء

للأسرة السليمانية، وقادتها يسمّون أنفسهم زعماء إسرائيل»، ثم إن الكنيسة الأرثوذكسية الإثيوبية قد ظلت تقوم بدورها في تعزيز مزاعم «الأمهرا»؛ حيث ركزت في دعمها على أن «شعب الأمهرا» هو شعب الله المختار. وهذه مجرد نماذج لتعامل إسرائيل مع بعض الجماعات الإفريقية، فتفتح المجال أمام تتبع المخطط الإسرائيلي في إفريقيا من حيث أوجه النشاط المتوقعة عنه، إلى جانب الأجهزة المنفذة له.

ويمكن القول بأن المخطط الصهيوني في القارة الإفريقية اعتمد على أربعة مداخل أساسية عند بدء تنفيذه، وهي:

أولاً: مرحلة المبادرة إلى الاعتراف باستقلال الدول الإفريقية.

ثانياً: إنشاء علاقات دبلوماسية كاملة مع هذه الدول.

ثالثاً: التقدّم بعروض لتقديم معونات مالية وافية ومعها جيش من الخبراء.

رابعاً: عقد الاتفاقيات الاقتصادية والثقافية مع الأقطار الإفريقية.

ولكي نلقي الضوء الكاشف على تلك الأنشطة بكل أشكالها وأوجهها؛ فمن الضروري أن نقسم هذه الأنشطة على الأوجه الآتية:

أولاً: النشاط السياسي:

من خلال الحركة الصهيونية في فرنسا وبريطانيا وبلجيكا والدول الإفريقية الأخرى؛ استطاع زعماء الحركة، وبخاصة ناحوم جولدمان وسكرتيره يوسف جولان، وزعماء الوكالة اليهودية، إيجاد علاقات مع بعض النقابات الإفريقية التي نشأت وترعرعت في ظل الحكم الفرنسي البريطاني، وذلك من خلال المؤتمرات العمالية على المستوى الدولي، مثل المؤتمرات التي كانت تعقدها النقابات العمالية،



حيث كان الاتجاه الآخر الذي اتبعه الإسرائيليون في سعيهم الحثيث لترسيخ وجودهم السياسي في القارة الإفريقية، ويتمثل في إقامة علاقات شخصية مع الحكّام الأفارقة، وكانوا يرمون من وراء ذلك إلى كسب ودّ هؤلاء الحكّام والتقرب إليهم للتأثير في مواقفهم.

وتمكّنوا من إقامة مثل هذه العلاقات مع العديد من الحكّام، ومنهم جومو كنيانا أول رئيس لكينيا، ووليام توييمان الرئيس الليبيرى الذي يُعد أول رئيس دولة إفريقية تعترف بإسرائيل، وكان يفخر بعلاقته مع الكيان اليهودي، أيضاً جوزيف موبوتو رئيس زائير السابق الذي يُعرف بأنه أكثر أصدقاء إسرائيل وفاءً في إفريقيا؛ لأنهم ساعدوه في تولّي السلطة، كذلك هيلاسلاسي إمبراطور إثيوبيا الذي يرى نفسه أنه من سلالة اليهود^(١).

الرابع: التمثيل الدبلوماسي: حرص الإسرائيليون على إنشاء أوسع شبكة من العلاقات الدبلوماسية مع نحو ثلاثين دولة أو أكثر، ولقد استفادت إسرائيل سياسياً من شبكة علاقاتها الدبلوماسية مع هذا العدد من الدول الإفريقية في كسب النفوذ وتحسين مركزها الدولي، وقد أسهمت عدة عوامل ومؤثرات خارجية وداخلية في إحراز هذا النجاح، ويمكن أن نوجزها في الآتي:

- تأثير القوى الاستعمارية في مواقف الدول الإفريقية حيال مبادرات الكيان الصهيوني لإقامة علاقات دبلوماسية معها، ومثال لذلك نجد أن الدول الناطقة بالفرنسية، والتي يبلغ عددها (١٣) دولة، اعترفت بالكيان الصهيوني في عام ١٩٦٠م بتأثير من فرنسا، وكذلك أثرت بريطانيا في الدول التي استعمرتها للاعتراف

كما استطاعوا أن يقيموا علاقات خاصة مع شخصيات إفريقية وحركات سياسية نشأت في فرنسا وبريطانيا، مثل ليوبولد سنقور وفوليكس بوانيه وغيرهما^(١).

وقد فرغ الكيان الصهيوني من بلورة مخططه للتغلغل السياسي في إفريقيا عبر عدة محاور، وهي:

الأول: إقامة علاقات وطيدة مع أحزاب وحركات سياسية في إفريقيا بدأت بالظهور: سواء قبل مرحلة الاستقلال أو بعدها، مثل حزب عمال إسرائيل (الماباي)، مع بقية الأحزاب العمالية الصهيونية الأخرى التي مارست دوراً رئيساً في مدّ الجسور مع أحزاب إفريقية عن طريق الأحزاب الاشتراكية الغربية والمنظمة الدولية الاشتراكية، وبخاصة الحزب الاشتراكي الفرنسي الذي ساهم في إقامة علاقات مع أحزاب في السنغال ومالي ودول أخرى ذات علاقة بالمنظمة الدولية الاشتراكية^(٢).

الثاني: المبادرة إلى الاعتراف بالدول الإفريقية حال حصولها على الاستقلال: حيث اتّبع الكيان الصهيوني وسيلة ذكية لكسب رضا الدول الإفريقية، وذلك بالمسارعة إلى الاعتراف بأية دولة إفريقية تحصل على استقلالها، وإرسال الوفود للتهنئة، ثم التقدّم بعروض للمساعدة، وكثيراً ما كانت هذه الوسيلة تعطي نتائج فورية، ومن أبرز هذه النتائج إقامة علاقات دبلوماسية وعلاقات قوية مع الحكّام الأفارقة، وكانت التجربة الغانية دليلاً واضحاً على نجاح هذا الأسلوب.

الثالث: إقامة علاقات مع الحكّام الأفارقة:

(١) دافيد كوهين: إفريقيا والعالم الأفروآسيوي، صادر عن دار عام عوفيد، تل أبيب ١٩٦٣م، ص ٦٥.

(٢) المصدر السابق، ص ٦٥.

(٣) المصدر السابق، ص ٦٥.

إفريقيا، ولا يخفى أن استخدام إسرائيل ليهود إفريقيا يساهم في دعم النفوذ السياسي الإسرائيلي، والاعتماد المتبادل بين اليهود خارج إسرائيل، وهذه الفكرة ترتبط بتجميع يهود الشتات في إسرائيل.

وتعمل البعثات الدبلوماسية الإسرائيلية في إفريقيا على تنظيم زيارات يهود إفريقيا إلى إسرائيل، واستقطاب المتطوعين من اليهود الذين أنفجوا خدمتهم العسكرية، وهذا ينطبق على يهود جنوب إفريقيا، بالإضافة إلى جلب الأموال منهم لمصلحة إسرائيل.

وسعت إسرائيل إلى تنظيم دورات خاصة ليهود الشتات عن طريق مؤسسات عديدة، منها الوكالة اليهودية، ومنظمة المحاربين القداماء الإسرائيليين، لتكريس ارتباط اليهود بها، حيث قالت جولدا مائير رئيسة الوزراء السابقة: «إن على إسرائيل في مواجهتها للدول العربية، داخل حدودها وعلى المسرح الدولي، أن تبذل جهوداً فائقة لاكتشاف مسالك جديدة لتمكنها من اختراق الحصار المفروض عليها»، ومن الطبيعي أن تكون المهام الأساسية للبعثات الإسرائيلية في إفريقيا العمل على تنمية الروابط بين إسرائيل واليهود هناك^(١).

ثانياً: النشاط الاقتصادي:

تعد إسرائيل إفريقيا مجالاً حيواً لتوسيع تجارتها، والملاحظ أنه بالرغم من ضآلة نسبة حجم التجارة الخارجية لإسرائيل مع الدول الإفريقية مقارنة بعلاقة إسرائيل بالأسواق الأوروبية والأمريكية؛ فإن الاهتمام المتزايد الذي تبذله إسرائيل لغزو الأسواق الإفريقية يُعد متسارعاً، حيث تطوّرت تجارة إسرائيل

بإسرائيل وتوطيد علاقتها بها.

- سعي الكيان الصهيوني إلى تضليل الدول الإفريقية بشأن ظروف نشأته، حيث عمل على أن يربط بين هذه الظروف والظروف التي مرّت بها الأقطار الإفريقية؛ ليجود بذلك نوعاً من التجاوب مع مبادراته ونشاطاته في القارة الإفريقية.

الخامس: العلاقات مع النقابات العمالية: سعت إسرائيل بهذه الخطوة إلى تعميق نشاطاتها المتعددة الجوانب، وتجسدت في إقامة علاقات مع النقابات العمالية والمنظمات المهنية الإفريقية، واعتمدت في تحقيق مآربها على نقابة العمال الصهاينة العامة (الهستدروت)، وقد ساعد ذلك على:

- تطوير العلاقات مع الحركات العمالية الإفريقية، والتي كان نشوؤها قد سبق استقلال الدول الإفريقية، بتوسيع شبكات الاتصالات معها، وقد تمكّنت إسرائيل من استخدام هذه العلاقات للتغلغل في صفوف الكثير من الاتحادات والنقابات الإفريقية، وخصوصاً بعد أن تولّت (الهستدروت) مهمة تنظيم عدة اتحادات، ومنها اتحاد عمال كينيا، واتحاد عمال غانا، وإثيوبيا^(٢).

- تقديم المنح الدراسية للكوادر العمالية الإفريقية المتقدمة للدراسة والتدريب في إسرائيل، وإغراقهم بالمكافآت المالية، والمبالغة في تكريمهم تحقيقاً لمصلحة هذا الكيان^(٣).

السادس: الجالية اليهودية في إفريقيا: يوجد للكيان الإسرائيلي جاليات مؤثرة في

(١) خالد إسماعيل: علاقات إسرائيل بالدول النامية لعام ١٩٨٢م، السلسلة الإعلامية ١٧، ص ١٧ - ١٨.

(٢) المصدر السابق، ص ١٨.

(٣) إبراهيم العابد: سياسة إسرائيل الخارجية، مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، ص ٢٢.



وأوغندا وإفريقيا الوسطى ومالي والكنغو^(٣).
ج - تقديم التسهيلات المالية: من الوسائل التي استخدمتها إسرائيل من أجل تطوير آفاق التجارة مع الأقطار الإفريقية تقديم التسهيلات المالية والقروض والائتمانات؛ وذلك لتمكين هذه الأقطار من استيراد السلع من الكيان الصهيوني، والتي تشكل مواد أولية.

د - إقامة المعارض التجارية الثابتة والمتحركة: استخدمت هذه المعارض من أجل الترويج للمنتجات الإسرائيلية والدعاية لها وكسب الزبائن والأسواق، كما عمدت إسرائيل إلى توجيه الدعوات للحكومات الإفريقية للاشتراك في المعارض التي تنظم في القارة الإفريقية، فقد اشتركت عام ١٩٦٧م في معرض غانا الدولي، ونظمت أكبر جناح في المعرض، ثم في زامبيا عام ١٩٦٧م، ونيروبي وأديس أبابا ١٩٦٨م^(٤).

سعت إسرائيل إلى إقامة شركات إفريقية إسرائيلية مشتركة للتغلغل بها محلياً في حقل التجارة والنقل والخدمات، مثل شركة الملاحة الغانية، والشركة الكونغولية الإسرائيلية، والعاجية الإسرائيلية، والشركات النيجيرية الإسرائيلية... إلخ، وقد تمكنت إسرائيل بفضلها من تأمين خطوط مواصلات ثابتة لتجارتها مع دول إفريقيا الغربية، ومن الدخول في حقل الزراعة وتربية الدواجن، كما أن إسرائيل اتبعت وسائل أخرى عديدة للتغلب على أي صعوبة أو معوق لتصريف منتجاتها في الأسواق الإفريقية.

وأهم الدول الإفريقية التي تتعامل معها

مع الدول الإفريقية وأخذت تميل لمصلحتها، فتضاعف حجم تجارتها مع دول القارة في الفترة من سنة ١٩٥٧م إلى ١٩٦٢م، ثم اطردت الزيادة حتى بلغت نحو ١٤٢،١ مليون دولار سنة ١٩٧٥م^(١).

واتبعت إسرائيل عدة استراتيجيات من أجل تفعيل نشاطها الاقتصادي هذا في القارة الإفريقية، ويتمثل ذلك في الآتي:

أ - مسح الأسواق الإفريقية: إعمالاً لمخططها لجأت سلطات الكيان الإسرائيلي إلى مسح الأسواق الإفريقية وإعداد دراسات عن أوضاعها وطاقتها الاستهلاكية، وقد أوفدت لهذا الغرض بعثات تجارية في مهمة دراسية ميدانية، وقد تمكنت هذه البعثات من إعداد دراسات عن كل بلد في القارة من حيث التركيب الاقتصادي وظروفه واحتياجات أسواقه من السلع، وكانت غانا هي أول دولة يتم إجراء دراسة فيها، ثم إثيوبيا وأوغندا وكينيا^(٢).

ب - عقد الاتفاقيات التجارية: حرص الكيان الصهيوني منذ بدء غزوه الاقتصادي للقارة الإفريقية في النصف الثاني من الخمسينيات على عقد اتفاقيات تجارية مع مختلف الدول الإفريقية، وانطلاقاً من هذا الحرص لجأت إسرائيل إلى فتح ملحقيات تجارية تتولى مهمة تطوير التجارة بين الكيان الصهيوني والأقطار الإفريقية، وكانت أول اتفاقية أبرمت مع غانا عام ١٩٥٨م بهدف تحديد حجم التبادل التجاري، ووقع الكيان الصهيوني اتفاقيات مع عدد من الدول الإفريقية الأخرى، مثل: إثيوبيا

(٣) حمد سليمان المشرفي: التغلغل الإسرائيلي في إفريقيا، دار الجامعة المصرية، القاهرة، ط ١٩٧٢م، ص ٣٧.

(٤) خالد إسماعيل: علاقات إسرائيل بالدول النامية عام ١٩٦٨م، وزارة الثقافة والإعلام - السلسلة الإعلامية ١٧، ص ١٤.

(١) محمد أحمد صقر: دراسات في الاقتصاد الإسرائيلي، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ١٩٧٩م، ص ٥١.

(٢) عواطف عبد الرحمن: إسرائيل وإفريقيا، مركز الأبحاث الفلسطينية، بيروت، ١٩٧٤م، ط ١، ص ٥٧.

ثالثاً: النشاط العسكري:

يشغل الجانب العسكري أهمية خاصة بالنسبة للنشاط الإسرائيلي في إفريقيا، والحقيقة أن هذا الجانب ارتبط كغيره من جوانب النشاط الإسرائيلي وبشكل تام بالاستراتيجية الإسرائيلية التي استهدفت التغلغل في إفريقيا، والنفوذ إلى الأجهزة والمرافق الحساسة في الأقطار الإفريقية.

وانطلاقاً من هذه الاستراتيجية بذلت إسرائيل قصارى جهدها من أجل تكثيف نشاطها العسكري عن طريق إيفاد البعثات بأعداد كبيرة، بل إرسال وحدات كاملة إلى بعض الدول مثل زائير (الكنغو الديمقراطية حالياً)، وإنشاء مستوطنات على غرار مستوطنات (الناحال)، والإشراف على تنظيم الوحدات العسكرية وشبه العسكرية وتدريبها، ثم استقدام الأفارقة للتدريب والدراسة في المعاهد العسكرية الإسرائيلية.

ولقد سار النشاط الإسرائيلي على الصعيد العسكري في ثلاثة خطوط متكاملة ومتوازنة، وهي:

- ١ - إرسال المستشارين من أجل تدريب الجيوش الإفريقية وتنظيم بعضها.
- ٢ - تصدير الأسلحة المصنوعة في إسرائيل إلى الدول الإفريقية؛ بدءاً برشاش العوزي، ثم مدافع الهاون، وأسلحة التدريب، ثم طائرات حربية، وزوارق زئيف وغيرها.
- ٣ - تصدير تجارب الشباب الطلائعي المحارب (الناحال)، وكتائب الفتوة (الجدناع)، إلى الأقطار الإفريقية، ومحاولة «بيع» هذه التجربة إلى الدول الإفريقية، واستطاعت إسرائيل أن توفر للأقطار الإفريقية خلال الفترة من ١٩٥٨م إلى ١٩٧٢م قرابة (١٣٠٠)

إسرائيل تجارياً جمهورية جنوب إفريقيا وإثيوبيا وغانا وليبيريا وتنزانيا وأوغندا وكينيا وساحل العاج والجابون، ونجد أن أسواق إسرائيل تزدهر بصورة أساسية في ست دول، وهي جنوب إفريقيا وإثيوبيا ونيجيريا وغانا وكينيا وأوغندا، وهي تستوعب ٧٥٪ من مجموع صادرات إسرائيل لمجموع القارة.

أيضاً تقدم إسرائيل في إطار نشاطها الاقتصادي في القارة الإفريقية القروض، عبر اتفاقيات ثنائية أو عن طريق الموارد المالية، إلى البلدان الإفريقية التي تعتمد بدرجة أساسية على العمور الأجنبي في اقتصادها، ويشكل نقص رأس المال لديها ومتطلبات القروض والتمويل لمشروعاتها في القارة عقبة كبيرة تحد من سرعة انطلاقها.

ويعد الافتقار للتمويل المانع الرئيس الذي يحد بدرجة كبيرة من مدى تغلغل إسرائيل، ولكنها بالرغم من ذلك حاولت واستمرت في المحاولة للتغلب على هذا المعوق بشتى الطرق، وذلك بتدبير مصادر تمويلية متعددة، وتلجأ في سبيل ذلك إلى الطرق والمصادر الآتية:

- تقوم بالاقتراض من البنوك الغربية الأمريكية والإنجليزية والألمانية بأسعار فائدة منخفضة، ثم تعيد إقراضها للدول الإفريقية بأسعار مرتفعة، بالإضافة إلى تقديمها في صور سلع وخدمات، فتكون الفائدة مزدوجة.
- تودع العقود التي تبرمها مع الدول الإفريقية لتنفيذ بعض المشروعات لدى البنوك الأجنبية، وتقترب بضمانها الأموال اللازمة لتنفيذ مشروعاتها^(١).

(١) محمد علي العوني: سياسة إسرائيل الخارجية في إفريقيا، مكتبة القاهرة الحديثة، القاهرة، ط ٢، ١٩٧٣م، ص ٢٦٩.



وذلك بهدف بناء نفوذ لإسرائيل داخل المؤسسات العسكرية والأمنية والاستخباراتية والسياسية في البلدان الإفريقية، ولا سيما الكنفو الديمقراطية، حيث تشير بعض التقارير إلى أن الكنفو الديمقراطية وقّعت عام ٢٠٠٢م نحو (١٢) اتفاقية للتعاون الشامل مع إسرائيل، منها اتفاقية سرية عسكرية أمنية تقوم بمقتضاها إسرائيل بتدريب الجيش الكنفولي وتسليحه والقوات الخاصة التابعة لها، والمشاركة في عملية إعداد بناء قوات الشرطة والأمن^(١).

أيضاً أبرمت إسرائيل عدة اتفاقيات للتعاون الأمني والعسكري مع رواندا منذ عام ١٩٩٨م، وساهمت في إعادة بناء قوات الجيش الرواندي وتسليحه وتدريبه، وبموجب هذه الاتفاقيات استضافت إسرائيل وبصورة سنوية العديد من ضباط أفرع الأسلحة في القوات الرواندية للتدريب في إسرائيل.

ومن الجدير بالذكر: أن تقرير المخابرات الفرنسية في عام ١٩٩٦م أكد أن إسرائيل تتحمل الجانب الأكبر من تدهور الأوضاع في منطقة البحيرات العظمى، وأوضح التقرير أن إسرائيل قامت بتسليح جيشي رواندا وبورندي، واستطاعت أن تضع أقدامها في المنطقة، وقامت بعرض مساعدة لحكومتَي البلدين في حماية المنشآت الاستراتيجية في العاصمتين (بوجمبورا) (كيجالي) ضد هجمات قبيلة الهوتو، ثم تطرق التقرير إلى أن إسرائيل قامت ببيع الأسلحة للمتمردين بأسعار زهيدة بناء على أوامر الموساد؛ لإشعال الأوضاع في المنطقة، وضمان استمرار حاجة حكومات دول المنطقة للمساعدات الإسرائيلية.

مستشار ومدرب من العسكريين والشرطة وكتائب الشباب الطلائعي المحارب (الناحال) لتثيت الامتداد العسكري لها في إفريقيا^(١).

قامت إسرائيل أيضاً بتدريب عدد من الأفارقة لتنظيم الخدمة العسكرية في بلادهم، ففي عام ١٩٧٦م قامت إسرائيل بإرسال عدد من الخبراء إلى تنزانيا لتدريس المبادئ الخاصة بقوات الشرطة، كما قامت بتدريب أعداد من الجنود المظليين من الكنفو كمناسا، وعلى رأسهم موبوتو، كما قدمت الخبراء العسكريين لتدريب الجيش الكنفولي، وقدمت بعض الأسلحة الإسرائيلية الصنع للكنفو، وأنشأت مدرسة للمظلات هناك، وفي عام ١٩٦٥م قامت إسرائيل بتزويد سيراليون بخبراء عسكريين وضباط من الجيش ليقوموا بتدريب جيش سيراليون، وكانت بعثة عسكرية من ضباط إسرائيل قد زارت سيراليون لإنشاء مدرسة عسكرية في فري تاون عاصمة سيراليون^(٢).

أيضاً تسعى إسرائيل إلى التغلغل في منطقة البحيرات العظمى والقرن الإفريقي؛ حيث تتبع سياسة الالتفاف حول دول حوض النيل ومحاوله زيادة نفوذها فيها بأنشطة عسكرية وأمنية مكثفة لتهديد الأمن القومي العربي للسودان ومصر، وذلك من خلال الحصول على تسهيلات عسكرية، وإقامة قواعد جوية وبحرية في أماكن استراتيجية، واستخدام الدول الإفريقية قاعدة للتجسس على الأقطار العربية.

كما سعت إسرائيل إلى تشكيل فرق عمل أمنية وعسكرية مع العديد من الدول الإفريقية،

(١) حلمي عبد الكريم الزغبني: مخاطر التغلغل الإسرائيلي في إفريقيا، مصدر سابق، ص ٦٢.

(٢) عبد الملك عودة: السياسة والحكم في إفريقيا، ط ١، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٦١م، ص ٤٧.

(٣) التقرير الاستراتيجي العربي، ٢٠٠٢م - ٢٠٠٥م: الدور الإسرائيلي في البحيرات العظمى وشرق إفريقيا، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، ٢٠٠٥م، ص ٢٧٠.

سعت إسرائيل أيضاً إلى دعم حركات التمرد بأنجولا في بداية الثمانينيات لمساعدة «حركة يونيتا» المتمردة بزعامة جونا سافيمبي ضد القوات الشرعية في لواندا، وتم وضع برنامج سري لتسليح المتمردين وتدريبهم وتقديم الاستشارات العسكرية لهم، وقد كان ذلك مثل بوابة لإسرائيل للحصول على مناجم الألماس التي كانت تقع في المناطق التي تسيطر عليها «يونيتا».

وفي جنوب السودان أوفدت إسرائيل عدداً من الخبراء العسكريين، ومعظمهم من يهود «الفلاشا» الأحباش، وذلك للمساهمة في تطوير القدرات العسكرية لقوات الحركة الشعبية.

لا يقتصر الدور الإسرائيلي عند هذا الحد بل تقوم شركات الأمن الإسرائيلية بدور كبير في القارة الإفريقية، ويمكن تقسيم نشاطها إلى نوعين:

الأول: شركات المرتزقة:

ومن أبرز هذه الشركات شركة «ليف دان» وشركة «الشبح الفضي»، حيث يخشى الرؤساء الأفارقة من جيوشهم الوطنية، ومن ثم يلجأ العديد منهم إلى تكوين ميليشيات قبلية لتأمين أنفسهم، حيث تتولى شركات المرتزقة الإسرائيلية تدريب هذه الميليشيات وتسليحها. الثاني: الشركات التي تتولى تنفيذ المخططات الإسرائيلية في إفريقيا:

ومن أهم هذه الشركات «بول باريل» وشركة «أباك»، وهما شركتان فرنسيتان مملوكتان لعناصر يهودية، حيث تتبنى إسرائيل سياسة تهدف إلى إشعال الصراعات في القارة الإفريقية وتضعيها، وذلك بهدف إسقاط الأنظمة التي تسعى إلى التقارب مع الدول العربية من جانب، وإحكام السيطرة الاقتصادية

والسياسية على هذه الدول من جانب آخر^(١). أيضاً يتغلغل الخبراء الإسرائيليون في المجالات العسكرية والأمنية والاستخبارية داخل المؤسسات الوطنية، حيث تسعى إسرائيل إلى استغلال الدول الإفريقية للتجسس على مصر والسودان والصومال وجيبوتي وشمال إفريقيا، حيث توجد مكاتب للموساد الإسرائيلي في العديد من الدول الإفريقية، في أوغندا وإريتريا وإثيوبيا والكنغو وكينيا ورواندا، وفق اتفاقيات مبرمة بين الجانبين، هذا فضلاً عن الوجود الاستخباري غير المباشر من خلال الخبراء والمستشارين الفنيين، والجدير بالذكر أن إسرائيل قد استكملت مشروعها للتجسس في إفريقيا بوضع القمر «عاموس ١» فوق مدار القمر العربي «عرب سات ٢» فوق أجواء كينيا، وهو ما يساعد إسرائيل على التجسس على الاتصالات العربية والإفريقية^(٢).

لا شك أن هذا الوجود الإسرائيلي يمثل خطراً يهدد القارة الإفريقية، ويعيق تطور علاقات دولها بالأمة العربية والإسلامية، وقد استطاع أن يتغلغل في الجوانب السياسية والاقتصادية والعسكرية، وهو ما يجعل نفوذه قوياً في التأثير في الدول الإفريقية، وتوجيه سياساتها إلى ما يخدم مصالح إسرائيل، ويحقق أهدافها الاستراتيجية، وذلك أمر يحتاج إلى مراجعات شاملة، وحسابات دقيقة، ويحتاج إلى دراسات عديدة، وأعمال كثيرة، يتوزع عبء الجهود فيها على الكيانات الإفريقية، والكيانات العربية والإسلامية، الرسمية وغير الرسمية منها، قبل أن تتحول إفريقيا إلى مستوطنة يهودية!

(١) التقرير الاستراتيجي الإفريقي، ٢٠٠١م / ٢٠٠٢م إسرائيل وإفريقيا، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٢م، ص ٣٧٩.

(٢) المصدر السابق ذكره، ص ٧٦٩. حلمي عبد الكريم الزغبى: مخاطر التغلغل الإسرائيلي في إفريقيا، مصدر سابق، ص ٥٢.



الصين و «التغيير الناعم» في إفريقيا.. «العولمة البديلة»!

أ. محمد جمال عرفة (*)

شك أن هذه السياسة تدفع الصين لتحقيق نفوذ اقتصادي وعسكري عالمي أكبر من نفوذها الحالي.

**الاستثمارات الصينية في إفريقيا
ارتفعت من ٧٥ مليوناً في عام ٢٠٠٢م
... إلى مليارين في عام ٢٠٠٨م**

فمصطلح «القوة الناعمة» وفقاً لـ «جوزيف ناي»^(١): يعني قدرة الدولة A على إقناع الأمم الأخرى بتبني الأهداف نفسها التي تتبناها الدولة A، بشكل يسوده الترغيب وليس التهيب، وهذه القوة الناعمة تتضمن: الثقافة، القيم السياسية، السياسات الخارجية، والجاذبية الاقتصادية، كمكونات ضرورية من القوة الوطنية.

وقد لعبت الصين على كل جوانب هذه القوة الناعمة في تقديم نفسها كنموذج اقتصادي محبوب يقترب من النمط الإفريقي، حيث تشغيل العمالة البشرية بصورة أكبر من الآلة، والاستناد إلى مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية، وتشجيع شركائها التجاريين الإفريقيين لتطوير اقتصادهم من خلال التجارة والاستثمار في البناء التحتي والمؤسسات الاجتماعية؛ دون فرض شروط سياسية أو إصلاحات اقتصادية.

مثلما تُعد أشد أنواع الدبلوماسية تأثيراً في العالم هي (الدبلوماسية الناعمة) - لأنها لا تعتمد على القوة المسلحة، وإنما على: الثقافة، والقيم السياسية والعلاقات الاقتصادية والدبلوماسية التي تُعد جميعها جزءاً مما يصنع قوة عظيمة - تُعد فكرة «التغيير الناعم» التي تتبناها الصين في إفريقيا، منذ تزايد تغلغلها هناك عقب تأسيس «الصين الجديدة» في ١٩٤٩م، وسيلة ناجحة للغاية في إحداث نوع من التغيير لمصلحة الصين في القارة الإفريقية؛ بهدف إيجاد مناطق نفوذ وتأمين تدفق النفط للصين، فضلاً عن إنشاء أسواق واسعة للمنتجات الصينية هناك.

فالصين تعتمد في سياسة «التغيير الناعم» هذه للتغلغل في إفريقيا - ضمن مسلسل «التداعي على إفريقيا» من قبل قوى دولية كثيرة - على حقيقة أنها لم تكن يوماً دولة احتلال لإفريقيا؛ بعكس الغرب الذي ينظر له الأفارقة بوصفه محتلاً، ووجوده في إفريقيا يستهدف سلب ثرواتهم.

كما تعتمد الصين على رفض التدخل في الشؤون الداخلية للأمم الإفريقية، وهو ما يزيد من احترام الزعماء والنخب الإفريقية للنظام الصيني، كما تعتمد على كونها حليفاً لإفريقيا، وعلى تقديم خدمات وقروض ومشاريع صناعية وتمموية، ولا

(١) جوزيف ناي: كتاب (صعود القوة الناعمة)، نقله إلى العربية: د. محمد توفيق البجيرمي، السعودية - العبيكان، ٢٠٠٧م.

(*) كاتب وباحث مصري.

خبراء سياسيين، كموجّه رئيس لتعزيز العلاقات بين الصين وإفريقيا، فالدكتور موسى كافانجا المدير التنفيذي لمعهد شرق إفريقيا للدراسات السياسية يؤكد أن «الصين التي نجحت في استخدام القوة الناعمة لصالحها؛ من غير الممكن معرفة المدى الذي يمكن أن تصل إليه».

وقال كافانجا في مقابلة مع وكالة أنباء «شينخوا»: إن هذا النجاح دفع الغرب للسعي لمحاولة اللحاق بالصين في إفريقيا، لأن القوة الناعمة في عرف الصينيين تحترم تنوّع شعوب إفريقيا، وتسمى لإكسابها المزيد من الأصدقاء في إفريقيا.

الصين تنعش التكاليف على إفريقيا:

والحقيقة أن التكاليف الجديدة على إفريقيا "The new scramble for Africa" ارتبطت أساساً بالدور الصيني تحديداً منذ أعوام التسعينيات، وسعيها الدؤوب للحصول على النفط والمواد الخام وفتح أسواق إفريقية جديدة، فالتحرك الصيني الجديد في إفريقيا أخذ ينحّي جانبا عوامل السياسة والإيديولوجيا، وذلك مقابل هيمنة الاقتصاد والمصالح النفعية البحتة^(٢).

فالصين باتت تفكر بمنطق برامجتي مصلحي صرف، فهي تهتم بقضايا التجارة والاستثمار والوصول إلى مصادر النفط والمواد الخام أكثر من اهتمامها بالإيديولوجي بقضايا مثل الصين الواحدة أو تضامن العالم الثالث، أو نشر الفكر الشيوعي.. وهكذا.

المصالح الاقتصادية تلو مبدأ (صين موحدة) الذي تتمسك به الصين

وهذه القوة الناعمة - بمعانيها الإيجابية لا السلبية ولا أساليب الإغراء والإغواء غير الأخلاقية - اتبعها المسلمون في بداية الدعوة، حيث الدعوة بالحسنى وعمل الخير ومساعدة الآخر وعدم فرض التغيير بالقوة والاعتماد على الإقناع والقدوة، فهي ليست فكرة حديثة بالرغم من أن الغرب برع في تأصيلها (تماماً كفكرة العلوم المستقبلية التي يُعد المسلمون هم رواد المستقبلات فيها، ولكنه أصبح علماً غريباً حالياً)؛ إذ كان النموذج الإسلامي لهذه القوة الناعمة يقوم على إيجاد نموذج أخلاقي صادق منفتح عقلاني وعاطفي يغيرهم بالانخراط في الإسلام، وقد سعت المسيحية أيضاً لاستخدام الفكرة نفسها بوصفها فكرة دينية؛ تدعو إلى الفعل الحسن بواسطة المغريات والجاذبية والقدوة الحسنة.

أما في العلاقات الدولية؛ فإن التعامل الأخلاقي والمصلحة المتبادلة والاستعداد للتعاون وجعل العلاقة علاقة شعبية؛ كان هو أكثر الخطط الناعمة في الفكر الإسلامي.

وفي كتابه الذي يحمل عنوان «صعود القوة الناعمة للصين» يقول جوزيف اس. نيه الذي يعمل أستاذاً للخدمة المتميزة بجامعة هارفارد: إن عصر المعلومات العالمي، والمصادر الناعمة للقوة، مثل الثقافة، والقيم السياسية والدبلوماسية، تُعد جميعها جزءاً مما يصنع قوة عظيمة.

ويضيف: إن «النجاح (بهذه القوة الناعمة) لا يعتمد على من سيفوز جيشه، وإنما أيضاً من ستفوز قصته»، و «أن الصين حريصة على دعم الجهود التي تقودها إفريقيا لتطوير حوكمة سليمة، وتنمية مستدامة في شتى أنحاء القارة»^(١).

وهذا الاستخدام لأسلوب التغيير أو التغلغل الناعم الصيني في إفريقيا سوف يستمر، بحسب

(٢) د. حمدي عبد الرحمن؛ إشكاليات العلاقة بين النفط والتنمية في إفريقيا، مركز الجزيرة للدراسات، ٢٥ سبتمبر ٢٠٠٩م.

(١) جوزيف ناي؛ كتاب (صعود القوة الناعمة)، مصدر سابق.



الغربي؛ بحكم أن الصين لم تكن من الدول التي احتلت إفريقيا كما تحرص على تقديم نفسها للأفارقة - في دول إفريقيا تدخل في صدام مع الغرب، مثل السودان الذي دخلته مبكراً بحكم الكراهية السودانية للنفوذ الأمريكي والعداء مع الغرب.

ففي ظل المقاطعة الغربية للسودان؛ قامت الخرطوم بتأسيس «شركة نفط النيل الأعظم»، وهي تضم مؤسسة النفط الوطنية السودانية، وشركة النفط الوطنية الصينية بنسبة ٤٠٪، وبتروناس ماليزيا ٢٠٪، ومؤسسة النفط والغاز الطبيعي الهندية ٢٥٪، وقد تمكنت «شركة نفط النيل الأعظم» بالفعل من إنتاج النفط السوداني وتصديره لأول مرة في عام ١٩٩٩م.

أما السبب الرئيس لهذا التكالب الصيني على إفريقيا واستغلال القوة الناعمة في مزيد من التغلغل وترسيخ الوجود؛ فيرجع بدرجة كبيرة إلى العطش الصيني للنفط، بسبب تزايد حاجة الصناعة الصينية للنفط، حيث يحقق الاقتصاد الصيني نمواً استثنائياً بمعدل سنوي كبير ما بين ٨ - ١٠٪، وهو ما يجعله يعتمد اعتماداً متزايداً على النفط المستورد، حتى أضحت ثاني أكبر مستهلك للنفط في العالم بعد الولايات المتحدة، حيث تستورد بكين أكثر من ٢٥٪ من واردتها النفطية من إفريقيا، وتسعى إلى المزيد، خصوصاً أن حاجاتها البترولية ستتضاعف عام ٢٠٢٠م، ومن أبرز الدول التي تستورد منها: السودان وتشاد والجزائر وأنجولا واليابان^(٢).

ولأن النفط بات أمناً قومياً صينياً؛ فمن الطبيعي أن نشهد حماية صينية لمناطق النفط هذه، سواء عبر توريد أسلحة للدول الإفريقية أو دعم مناطق النفط وحمايتها، فبكين تعد من أكبر موراد السلاح

ولكن هناك فريقاً ثانياً من الخبراء يرفض ذلك تماماً، ويرى أن إفريقيا عرضة دوماً للسلب والنهب من جانب القوى الدولية الطامحة في الثروة والنفوذ على مرّ العصور، خصوصاً القوى الغربية، وأن ما تفعله الصين ليس سوى تكالب من نوع آخر عبر القوة الناعمة بدل أساليب الغزو الغربية القديمة.

وهناك فريق ثالث يرى أن هذا (التكالب الجديد) لا يختلف في حقيقته عن التكالب الاستعماري في القرن التاسع عشر، حيث أنه في كلتا الحالتين توجد مناطق واضحة للسيطرة والنفوذ؛ أي تقسيم النفوذ. فطبقاً لمناطق النفوذ الراهنة؛ يُلاحظ أن الولايات المتحدة تهيمن من خلال شركاتها النفطية على منطقة خليج غينيا وساوتومي، في حين أن فرنسا تهيمن على الجابون والكونغو برازافيل، بالإضافة إلى ذلك فإن المصالح النفطية الأنغلو أمريكية تحافظ على وجود قوي في نيجيريا، أما الصين فإنها تثبت أقدامها في السودان وأنغولا، وذلك محاولات من أطراف جديدة لاقتطاع جزء من كعكة النفط الإفريقية وخطفه، خصوصاً من الدول الآسيوية من القادمين الجدد لإفريقيا، وعلى رأسهم الصين والهند وماليزيا وكوريا.

لكنّ الملاحظ مع هذا أن العلاقات الصينية الإفريقية قامت على أسس سياسية واقتصادية أوسع وأعمق من المفهوم الضيق للاستحواذ الصيني على الموارد، خصوصاً في ظل تداخل عوامل داخلية وخارجية صينية كان لها دور في تشكيل السياسة المتبعة تجاه إفريقيا، إذ ساهمت الأيديولوجيا والاقتصاد والسياسة في تشكيل هذه السياسة اعتماداً على الحاجات والمطالبات التي تقتضيها هذه العلاقة في كل مرحلة من المراحل^(١).

وقد ركّز الدور الصيني - الذي استند إلى الاستفادة من كراهية الأفارقة للإرث الاستعماري

(٢) محمد جمال عرفة: نفط المسلمين آليات جديدة لسلاح قديم، سلسلة رؤى معاصرة، المركز العربي للدراسات الإنسانية، ٢٠٠٨م.

(١) الصين وإفريقيا، تقرير، معهد سياسة الأمن والتنمية، استوكهولم.

لإفريقيا.

استفاد الصينيون من كراهية الأفارقة للدور الأمريكي

وقد أرسلت الصين قوات عسكرية لحماية أبار إنتاج البترول والغاز الطبيعي في دول إفريقية مثل السودان^(١)، واستغلت خروج الولايات المتحدة من السودان عام ١٩٩٥م لتحظى باستثمارات نفطية، حتى أصبح أكثر من نصف صادرات السودان النفطية يذهب إلى الصين وفقاً لأرقام ٢٠٠٨م، كما قامت شركة «سينوك» الصينية بإنشاء خط أنابيب بطول ألف وخمسمائة كيلو متر لنقل الإنتاج النفطي إلى ميناء بور سودان على البحر الأحمر، ومنه إلى ناقلات البترول المتجهة إلى الصين.

وفي تشاد؛ حصلت الشركات الصينية على استثمارات نفطية بالرغم من أن النظام في نجامينا له علاقات دبلوماسية بتايوان، غير أن المصالح الاقتصادية تعلق مبدأً (صين موحدة) الذي تتمسك به الصين وتضعه معياراً حاكماً لعلاقاتها الدولية.

كيف تدير الصين القوة الناعمة؟

ويلاحظ هنا أن الصين تستخدم كل أدوات هذه القوة الناعمة في إفريقيا لتدعيم نجاحها ووجودها هناك، ومنها على سبيل المثال^(٢):

١ - دعم الصين للدول الإفريقية اقتصادياً عبر رعاية الصين لـ «منتدى تعاون الصين وإفريقيا» الذي أنشئ بمبادرة من بكين عام ٢٠٠٠م، وضم ستاً وأربعين دولة إفريقية، ومن أهم إنجازاته

إسقاط ١,٢ مليار دولار من ديون القارة، حيث تعهدت الصين بالمساهمة في تنمية الموارد البشرية في إفريقيا بتأسيس صندوق يُدار بإدارة صينية إفريقية مشتركة، ويستخدم من قبل وزارات صينية مختلفة (شؤون خارجية، وتجارة، وتربية، وعلم وتقنية، وزراعة، وصحة) لكي يتم تدريب الموظفين الإفريقيين، ابتداءً من ٢٠٠٢م، وقد تم تدريب أكثر من ٦٠٠٠ إفريقي كجزء من البرنامج.

٢ - سعي الجامعات الصينية إلى تقوية العلاقات بالمؤسسات الإفريقية، وهذا يؤدي إلى إنشاء الروابط الدائمة بين المؤسسات الصينية والإفريقية والأشخاص.

٣ - ترويج «دبلوماسية الصحة» مع الشركاء الإفريقيين؛ من خلال علاقات بين الأطباء الصينيين وملايين الإفريقيين العاديين، إذ أجرت الصين تعاوناً منتظماً مع الدول الإفريقية في حقل الصحة عبر الزيارات الوزارية العديدة مع الزعماء الإفريقيين؛ لتسهيل التبادل المنتظم للفرق والتدريب الطبي للمحترفين الطبيين الصينيين، إلى جانب ما تقوم به الصين من تزويد العديد من الدول الإفريقية بأجهزة طبية مجانية، وبرامج مشتركة لمعالجة العديد من الأمراض، مثل الملاريا وفيروس نقص المناعة الإيدز.

٤ - مجلس الأعمال الصيني - الإفريقي الذي أنشئ في نوفمبر ٢٠٠٤م بغرض دعم استثمارات القطاع الخاص الصيني في كل من: الكاميرون، وغانا، وموزنيق، ونيجيريا، وجنوب إفريقيا، وتزانيا، كما أن التجارة المتبادلة بين الصين وإفريقيا تزيد حالياً على ثلاثين مليار دولار.

أساليب التغيير الناعم:

هذه القوة الصينية الناعمة التي انتهجت أساليب التغيير الناعم؛ اتبعت بدورها أساليب أكثر حنكة في تفاصيل مجالات التأثير الفعلي لتنفيذ هذا التغيير الناعم، وذلك عبر مجالات مختلفة، منها المجال

(١) عبد العظيم محمود حنفي: المحدد النفطي في السياسة الصينية تجاه القارة الإفريقية، موقع منبر الحرية، بدون تاريخ.

(٢) المصطفى عبد الحافظ: القوة الناعمة للصين بإفريقيا: من إجماع بيجين إلى دبلوماسية الصحة، الحوار المتمدد - العدد: ١٣٩٢ - ١٢/٧/٢٠٠٥م.



وأفريقيا^(١) - كتبه البروفيسور «جورج تي يو»^(٢) - إلى سياسة صينية بديلة مهمة جداً، تستخدمها الصين ضمن فكرة القوة الناعمة في إفريقيا، وهي ما يسمّيه «عولمة بديلة» تقودها الصين كقوة غير غربية»، تتحدى العولمة التي تقودها القوى الغربية الولايات المتحدة وأوروبا، وتعمل على نقل المنفعة والفائدة المتبادلة مع الدول الأخرى، وفي حالتنا هذه مع الدول الإفريقية.

هذه «العولمة البديلة» التي تقودها الصين كقوة غير غربية» تتحدى العولمة التي تقودها القوى الغربية، فمن واقع نمو الاقتصاد الصيني السريع والمزاييد؛ لم يكن هناك من شك أبداً في حاجة الصين إلى إفريقيا ومواردها ولا سيما النفط والمواد الأولية.

ففي مرحلة الستينيات والسبعينيات شكّلت إفريقيا ساحة معركة بين الصين وتايوان، وذلك حول موضوع السيادة ومن الذي يحق له تمثيل الصين كلها في المحافل الدولية، أمّا في المرحلة اللاحقة، أي في القرن الحادي والعشرين، فقد تحوّل الاقتصاد إلى قضية مركزية بما في ذلك ضمان الوصول إلى مصادر الطاقة في إفريقيا وإلى السلع والمواد الأولية اللازمة لضمان التنمية الاقتصادية الصينية، وقد اتسمت سياسة الصين في تلك المرحلة بدرجة من البراغماتية والليونة والمرونة في التعامل.

وسخّرت الصين دبلوماسيتها باتجاه الدول الإفريقية خلال الفترة الماضية لتحقيق أهداف متنوعة تبعاً للظروف الإقليمية والدولية التي كانت سائدة في كل مرحلة من المراحل.

الاقتصادي والثقافي والتجارة، مع الاستفادة من كراهية الأفارقة لأمريكا والغرب، وإظهار الصين كدولة من دول العالم الثالث أو عدم الانحياز التي تقف مع إفريقيا على قدم المساواة.

حيث استفاد الصينيون من العامل التجاري في التغلغل في إفريقيا ومد النفوذ، بسبب تميز الإنتاج الصيني بالوفرة، وانخفاض التكاليف بما يناسب طبيعة الفقر في إفريقيا، وعلى خلفية حاجة الصين المتزايدة للنقد الأجنبي عبر أسواق إفريقيا الأكثر جاذبية لقطاع الصادرات الصيني.

كما استفادوا من تأثير العامل الجيو استراتيجي، حيث تتميز إفريقيا بوجود مناطق استراتيجية مهمة وممرات تتحكم في حركة النقل البحري الدولي، منها ممر قناة السويس وممر باب المندب، فضلاً عن قرب مناطق النفط في إفريقيا من الصين أيضاً، وهذه الممرات تضمن للصين النفاذ والوصول إلى الأسواق العالمية.

أيضاً استفاد الصينيون من كراهية الأفارقة للدور الأمريكي في ضرب الأحلاف العسكرية - الأمنية الأمريكية في المنطقة، والتي كانت تستهدف تطويق الصين.

«عولمة بديلة» تقودها الصين كقوة غير غربية»، تتحدى العولمة التي تقودها القوى الغربية

العولمة الصينية البديلة:

وقد أشار «معهد سياسة الأمن والتنمية» في «استوكهولم» في تقرير أخير حول «الصين

(١) مركز دراسات الصين وإفريقيا، موقع إنترنت:

<http://chinaasia-rc.org>

(٢) البروفيسور «جورج تي يو» سبق له أن شغل منصب مدير مركز دراسات آسيا والهادئ في جامعة «ألينوي الأمريكية» من العام ١٩٩٢م وحتى العام ٢٠٠٤م، وأصدر العديد من الكتابات التي تضمّنت الحديث عن الصين وإفريقيا بشكل خاص.

علاقتها مع كل الدول، ومن بينها الدول الإفريقية بطبيعة الحال.

وكمثال من القضية التايوانية يلاحظ أنه في الوقت الذي أنشئت فيه جمهورية الصين الشعبية في عام ١٩٤٩م؛ كانت تايوان تمثل الصين في المحافل الدولية وفي الأمم المتحدة أيضاً، واستطاعت تايوان منذ عام ١٩٤٩م وحتى عام ١٩٧٠م أن تكسب المعركة مع جمهورية الصين الشعبية، وأن تحظى باعتراف معظم الدول الإفريقية المستقلة حديثاً، بل استطاعت أن تحافظ على علاقاتها الدبلوماسية مع ٢٢ من أصل ٤٠ دولة إفريقية مستقلة آنذاك مقابل ١٥ لجمهورية الصين الشعبية.

لكن سرعان ما تغيرت الأمور وانقلبت لمصلحة جمهورية الصين الشعبية، وذلك منذ أن اكتسبت الأخيرة المقعد الدائم في الأمم المتحدة كمثل شرعي للبلاد بدلاً من تايوان في عام ١٩٧١م، وبات الاعتراف بتايوان ينحصر في أربع دول إفريقية فقط في عام ٢٠٠٩م بدلاً من ٢٢ في عام ١٩٧٠م، وعُد ذلك انتصاراً دبلوماسياً للصين في إفريقيا.

فبكين منذ عام ١٩٧١م وحتى ما قبل ذلك كانت تصر على مبدأ «اعتراف الآخرين بصين واحدة»، وهو ما حصلت عليه في إفريقيا أيضاً، ومنذ تلك الفترة عملت بكين على إعطاء العلاقات الثنائية الصينية - الإفريقية بعداً خاصاً، كما قامت بتطوير علاقات ثنائية قويّة مع بعض الدول الإفريقية، ولا سيما أنغولا التي تعد مزوداً رئيساً لمصادر الطاقة، إضافة إلى مصر الدولة الإفريقية الأولى التي أقامت علاقات دبلوماسية مع الصين في عام ١٩٥٦م، وزامبيا الدولة التي تتمتع باحتياطيات كبيرة من المواد الأولية في القارة الأولى.

وفيما يخص الاقتصاد؛ تميّزت السياسة الخارجية الصينية في هذا المجال بالانفتاح منذ بدء تطبيق سياسة «الإصلاح والانفتاح» التي وضعها Deng Xiaoping في العام ١٩٧٨م، إذ آمن القادة

ففي نهاية الخمسينيات وبداية الستينيات كانت السمة الأساسية لدبلوماسية الصين في إفريقيا تقوم على خدمة الإيديولوجيا، فالصين كانت تسعى في تلك الفترة إلى كسر العزلة الدوليّة في مواجهة عدوين: الأول استعماري غربي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، والثاني يتمثل بالاتحاد السوفييتي (السابق) الذي كان قد دخل في نزاع مع الصين في الستينيات من ذلك القرن، وعليه فقد كانت الصين تسعى قدر المستطاع إلى الحصول على الدعم الدولي والاعتراف، ولا شك أن إفريقيا والدول الإفريقية المستقلة آنذاك شكّلت هدفاً مناسباً لتحقيق المسعى الصيني، ولذلك فقد طغى البعد الإيديولوجي على السياسة الخارجية للصين في تلك المرحلة، وخاضت بكين في تلك الفترة معركتها في إفريقيا وفق معايير وأدوات إيديولوجية. وكانت الصين آنذاك تسعى لأن تبرهن للدول الإفريقية أن الاتحاد السوفييتي قوة تسعى لهيمنة لا أكثر، وأن الصين تتبع المبدأ الاشتراكي الحقيقي الذي يقدم الدعم الفاعل لحركات التحرر الوطنية. لكنّ الموقف الإيديولوجي الحاد للصين في تلك الفترة أضر بها، وحدّ من فعالية سياستها الخارجية التي كانت تسعى لفك العزلة الدولية، مما أدخلها في تناقض؛ لسعيها لكسب تأييد المزيد من الدول الإفريقية مقابل عدم القدرة على توسيع إطار علاقتها في إفريقيا؛ بسبب التمسك بالوجه الإيديولوجي في دبلوماسيتها تجاه دول القارة.

وقد تميّزت السياسة الخارجية الصينية في استعمال الدبلوماسية لخدمة الاقتصاد منذ بدء تطبيق سياسة «الإصلاح والانفتاح» في عام ١٩٧٨م، فبالتوازي مع الإيديولوجيا كانت الصين تسعى أيضاً إلى جعل الدبلوماسية في خدمة السياسة والأهداف السياسية الخاصة بها، وفي هذا الإطار فقد كانت مسائل مثل السيادة ووحدة الأرض الصينية والاعتراف الدولي تحظى بأولوية لدى بكين في



أسواق جديدة للبضائع والسلع الصينية، إلى إيجاد بيئة استثمارية مهمة، إلى تأمين مصادر الطاقة والسلع الأساسية.

وتم دعم هذا التوجه فيما بعد عبر إنشاء روابط ومؤسسات تشرف على هذا الموضوع، فتم في عام ٢٠٠٧م تأسيس الصندوق الصيني - الإفريقي برأسمال ٥ مليارات دولار، كما أصدرت وزارة التجارة الصينية كتيباً إرشادياً يحث على الاستثمار في إفريقيا.

وعلى صعيد العلاقات التجارية؛ استخدمت الصين موقعها كثالث أكبر دولة تجارية في العالم عام ٢٠٠٨م لممارسة الدبلوماسية التجارية مع إفريقيا، الأمر الذي رفع من الرصيد التجاري مع هذه القارة من ٥ مليارات في عام ١٩٩٥م إلى أكثر من ١٠٠ مليار في عام ٢٠٠٨م، لتشكل ٥٪ من حجم التجارة الصينية مع العالم.

وتقوم العلاقات التجارية على اعتماد الزيارات الدبلوماسية الرفيعة المستوى بين الطرفين، ودعم وتيرة هذه الزيارات المستمرة، فزيارات الجانب الصيني للدول الإفريقية تضاهي زيارته لغيرها من الدول، فالرئيس الصيني «هو جنتاو» زار على سبيل المثال القارة الإفريقية في أربع مناسبات كان آخرها في فبراير من العام ٢٠٠٩م، أمّا المسؤولون الصينيون بمستوى وزير أو أعلى فقاموا بأكثر من ١٦٠ زيارة إلى ٣٠ دولة إفريقية منذ العام ١٩٦٠م، مقابل ما يقرب من ٧٠٠ زيارة لمسؤولين إفريقيين على مستوى وزير أو أعلى إلى الصين في خلال هذه المدة.

بل ذهبت بكين أبعد من ذلك؛ حيث قامت بنسج علاقات قوية تتخطى النخب السياسية للطرفين، وصولاً إلى الدبلوماسية الشعبية التي أعلن عنها الرئيس «هو جنتاو» في العام ٢٠٠٩م، والتي يسعى من خلالها إلى تعزيز الروابط الشعبية من خلال توفير المنح التعليمية، وتبادل زيارات الفنانين

الصينيين منذ ذلك التاريخ بضرورة تسخير كل القدرات لخدمة الاقتصاد الوطني الذي يجب أن يحظى بالأولوية وتأمين مصادر الطاقة والمواد والسلع الأولية اللازمة؛ إضافة إلى التكنولوجيا والاستثمارات اللازمة للنهوض به.

ولهذا كانت الدبلوماسية الصينية - كأحد أساليب هذه القوة الناعمة - في خدمة الاقتصاد الوطني، سواء مع الدول النامية أو المتطورة على حد سواء، وشهدت العلاقات الاقتصادية الصينية - الإفريقية نقلة نوعية في التسعينيات والعقد اللاحق أيضاً وصولاً إلى يومنا هذا، وقامت بكين باستخدام أدوات مختلفة بشيء من الإبداع والحكمة، ومنها الأدوات الاقتصادية الأكثر تأثيراً، واعتمدت في هذا المجال على ثلاثة أشكال: المساعدات الرسمية، العلاقات التجارية، والاستثمار.

فعلى صعيد المساعدات؛ تطورت أشكال المساعدات الحكومية لتتحول إلى منح وقروض طويلة الأجل، واستخدمت الصين خليطاً من المساعدات الحكومية والروابط التجارية والاستثمارات من أجل النفاذ إلى إفريقيا، ولطالما كانت المساعدات العنصر الاقتصادي الأكثر نجاعة في السياسة الخارجية الصينية تجاه إفريقيا، ففي بداية الستينيات والسبعينيات استخدمت الصين المساعدات الحكومية كأدوات لدعم غايات إيديولوجية وسياسية، ولكسب الأصدقاء والتأثير في الناس، وبلغ حجمها عن تلك الفترة ٢،٤ مليار دولار تقريباً.

ومع تطبيق سياسة «الإصلاح والانفتاح» في بداية الثمانينيات؛ بدأت دبلوماسية الصين الاقتصادية تأخذ بُعداً آخر، وبعد أن كانت سياسة المساعدات الاقتصادية المقدّمة لإفريقيا تحرم البلاد من أية منافع اقتصادية؛ أصبحت منذ تلك الفترة تحقق المنافع المتبادلة للطرفين، وفتحت هذه المساعدات آفاقاً اقتصادية جديدة في إفريقيا، من الوصول إلى

والمثقفين والصحافيين والأطباء وغيرهم.

أمّا على صعيد الاستثمارات الصينية في إفريقيا؛ فقد ارتفعت من ٧٥ مليوناً في عام ٢٠٠٢م إلى ٥٢٠ مليون في عام ٢٠٠٦م، وإلى مليارين في عام ٢٠٠٨م، وذلك بدفع من الاحتياطي النقدي الأجنبي للبلاد، والذي ظل يرتفع إلى أن بلغ تريليونين في آذار من العام ٢٠٠٩م.

وكانت المساعدات التقنية ونقل التكنولوجيا جزءاً من العلاقات الصينية - الإفريقية على الدوام، واستطاعت بكين من خلال هذا العامل أن تثبت مدى قدرتها على مساعدة الإفريقيين فعلياً، ودعمهم من خلال تسخير التقنية والتكنولوجيا لمساعدتهم، وتوظيفها في المشاريع التي تتعلق بالبنى التحتية والزراعة والنقل والتدريب التقني والمساعدة الطبية. وفيما يخص العامل الثقافي؛ اعتمدت بكين عليه لرسم صورة إيجابية وبناءة لها في إفريقيا، وذلك لتسهيل وجودها وتقريب الناس إليها، ولم تتردد بكين في توظيف العامل الثقافي قدر المستطاع من أجل تعميق علاقاتها مع الإفريقيين، فحرصت على تأمين العديد من المنح التعليمية والتبادل الثقافي والتعليمي لعدد كبير من الطلاب الإفريقيين، إضافة إلى عقد ورش العمل المشتركة والتدريب المشترك، كما حرصت على تأطير تحركها بشكل رسمي، عبر تضمين ورقة السياسة الصينية تجاه إفريقيا للعام ٢٠٠٦م بنسوداً تتضمن الحث على تعميق العلاقات الثقافية، بما فيها التعليم والصحة والعلوم والتبادل الشعبي.

وأعلنت في العام نفسه خلال الاحتفال الذي أقيم بمناسبة مرور ٦٠ عاماً على العلاقات الصينية - الإفريقية، والذي حضره ممثلون عن ٤٨ دولة إفريقية، برنامجاً لتدريب ١٥ ألف اختصاصي إفريقي، إضافة إلى رفع المنح التعليمية للطلاب الإفريقيين في الصين من ألفين إلى ٤ آلاف في عام ٢٠٠٩م.

وقد ساهم ذلك - إضافة إلى الدبلوماسية الشخصية والمساعدات التقنية - في تطوير العلاقة بين الطرفين إلى مستوى الشراكة العالمية.

البديل الصيني للعولمة الغربية:

وبناء على هذه الحقائق السابقة؛ سعت الصين في القرن الحادي والعشرين، ومع صعود قوى جديدة إلى المسرح العالمي وعودة قوى أخرى تقليدية، إلى تقديم «عولمة بديلة» تعمل على تحدي السيطرة العالمية للتأثير الغربي وتحد من سلوته، وفي هذا الإطار تبرز الصين، كإحدى الدول غير الغربية التي تنهض بشكل سريع على المسرح العالمي، مقدّمة للعالم أو لمناطق واسعة منه عدداً من السياسات والممارسات البديلة عمّا هو سائد في المنظومة الغربية، خصوصاً في مجال تقديم النماذج التنموية. هذه «العولمة البديلة» - بحسب البروفيسور «جورج تي يو» - هي مجموعة قيم تؤسس لبديل عن الممارسات والمؤسسات والسياسات والموارد القائمة حالياً، وهو ما فعلته الصين التي طورت علاقاتها بإفريقيا لتصبح أكثر عمقاً وقوة، ولتتحول إلى شراكة عالمية مع نهاية الثمانينيات، بشكل يعكس قوة نفوذ الصين وتأثيرها في إفريقيا بشكل تصاعدي، ويقدمها كبديل محتمل عن تأثير هيكلية السلطة والثقافة الغربية في إفريقيا، وقد ساهم استخدام الصين المرن لأدوات السياسة الخارجية المتعددة من السياسة إلى الاقتصاد والثقافة في ترسيخ البصمة الصينية في إفريقيا أمام النفوذ الغربي القديم.

فالدور الصيني في إفريقيا برز كـ «بديل صيني» للعولمة الغربية، وبرهن على أنه يمتلك القدرات اللازمة للمساهمة في تطوير القارة السمراء، بعكس الطرق أو البدائل الأخرى التي توفّرها بلدان غربية لإفريقيا، وتتطلب دفع أثمان باهظة، في مقابل تطوير حريتها أو حيادها.



أبعاد الدور التركي في إفريقيا وآفاقه

أ. محمد سليمان الزواوي (*)

ولتركيا حضور بارز تاريخياً في أهم دول القارة السمراء من الناحية الاستراتيجية، حيث سيطرت الخلافة العثمانية على دول الشمال بالإضافة إلى دول القرن الإفريقي، فقد كانت كل من مصر وليبيا وتونس والجزائر وإريتريا والصومال والسودان تابعة لها في الفترة ما بين ١٥٣٦م و ١٩١٢م، وكان ذلك يتم في إطار هيمنة الخلافة العثمانية على السواحل في البحرين الأبيض والأحمر، بعمق داخل أرض السودان حيث بعض منابع النيل، وبامتداد حتى الصومال جنوباً في تلك المنطقة المهمة من الناحية الاستراتيجية في القرن الإفريقي، والتي سيطرت على المسارات التجارية قديماً.

■ توجهات السياسة الخارجية التركية الجديدة:

لا يخفى على المتابعين الدور الجديد الذي تريد أن تمارسه تركيا في العلاقات الدولية في عالم اليوم بعد وصول حزب العدالة والتنمية إلى سدة الحكم في البلاد، حيث أصبحت السياسة الخارجية التركية تنظر إلى العالم بوصفها دولة مركز وليس دولة أطراف، لذا فهي تريد أن تضطلع بدور محوري في السياسات الدولية، على محيطها الإقليمي في مناطق شرق المتوسط والقوقاز والبلقان، بالإضافة إلى امتداد نفوذها إلى المناطق الغنية بالثروات من العالم، مثل القارة الإفريقية التي تتمتع بكثير من المصادر الطبيعية غير المستغلة. وتعد إفريقيا امتداداً للشرق الأوسط، وتؤثر

تكتسب القارة الإفريقية أهمية كبرى لدى السياسة الخارجية التركية، والتي تسعى إلى تمديد نفوذها واستعادة مجدها القديم.

فالقارة السمراء لا تزال حتى الآن قارة بكرًا بالرغم من سنوات الاستعمار الطويلة، من حيث المصادر الطبيعية والمعادن ومصادر المياه والأرض القابلة للزراعة، وكذلك من حيث النفوذ والهيمنة والتوسُّع؛ حيث إن القارة في منطقة جنوب الصحراء لا تزال تتكون من عدة دول فقيرة ومهمَّشة، استغلَّتها القوى الإمبراطورية في السابق، وتطحنها الرأسمالية الطاغية والديون والاتفاقات الدولية في الوقت الراهن، ويمكن أن تمثل زخماً كبيراً للسياسة الخارجية التركية لممارسة قوتها الناعمة، بالاستفادة من كسب أصوات تلك الدول في المنظمات الدولية، وفي عقد شراكات معها لتسويق البضائع التركية، وكذلك لاستيراد المصادر الطبيعية منها؛ بعد أن ظهرت كذلك الكثير من احتياطات النفط واليورانيوم والذهب والبوكسيت في عدة دول إفريقية.

أصدرت تركيا وثيقة عن توجهها الجديد تجاه إفريقيا، أطلقت عليها اسم «السياسة الإفريقية»

(*) كاتب وباحث مصري.

حدّد أهم مرتكزات السياسة الخارجية التركية الجديدة في النقاط الآتية:

١ - سياسة «تفسير المشكلات»: بحيث تستطيع تركيا أن تتمدد في جوارها القريب أو البعيد، والذي يجب ألا يكون معادياً أو به مشكلات تعوق انتقال الأموال والبضائع، ومن ثم تستطيع عقد اتفاقيات شراكة أمنية واقتصادية وفي مجالات الطاقة مع تلك الدول التي تُعدّ الفناء الخلفي لتركيا جنوباً؛ بدءاً من العراق وسوريا، ومروراً بالشرق الأوسط، وانتهاءً بإفريقيا.

تبنّت تركيا سياسة الانفتاح على إفريقيا، بهدف تنمية علاقاتها السياسية والاقتصادية والثقافية بالدول الإفريقية

٢ - سياسة البيوت الخشبية: وتعني أنه إذا شبّ حريق في أي بلد مجاور فبالضرورة سوف يمتد إلى تركيا والبلدان المجاورة بسبب طبيعة تلك الدول المتلاصقة، والتي تتشابك مصالحها بعضها ببعض عن طريق الروابط التجارية والثقافية والتاريخية، ومن هنا تبرز مشكلات مثل تقسيم المياه بين دول حوض النيل، وكذلك القرصنة في القرن الإفريقي، بوصفها تهديدات محتملة للنفوذ التركي الناشئ في القارة السمراء، حتى لو كانت تهديدات بعيدة الأمد.

٣ - العمق الاستراتيجي: حيث يرى أحمد داود أوغلو أن تركيا يجب أن تتمتع بعمق استراتيجي لكي تتمدد تمددها الطبيعي في جوارها، وذلك بالتخلص من كل المشكلات، حيث قال في كتابه: «الفرضية الأساسية

التفاعلات فيها على استقراره، فمشكلات مثل تقسيم المياه بين دول حوض النيل أو القرصنة في القرن الإفريقي أو النزاعات العرقية في دول جنوب الصحراء، كلها تؤثر بصورة مباشرة أو غير مباشرة على استقرار الشرق الأوسط الذي تنتمي إليه تركيا، فتركيا تتمتع برؤية أكثر اتساعاً وعالمية بحكم موقعها المثالي الذي يجعلها دولة آسيوية وأوروبية في الآن نفسه، مع قربها من إفريقيا عبر شرق المتوسط. وتتسم تركيا كذلك بالعمق التاريخي بوصفها كانت في مركز الأحداث التاريخية، سواء في المرحلة البيزنطية أو العثمانية^(١).

ويعود الاهتمام التركي بإفريقيا إلى نهاية التسعينيات؛ حيث إنها أرادت أن تعيد أمجاد إمبراطوريتها العثمانية، والبحث عن دور إقليمي فعّال في القارة السمراء، ففي عام ١٩٩٨م أصدرت تركيا وثيقة عن توجيهها الجديد تجاه إفريقيا، أطلقت عليها اسم «السياسة الإفريقية»، وتسمى هذه السياسة إلى تدعيم الروابط الدبلوماسية والاقتصادية والثقافية التركية مع الدول الإفريقية^(٢).

ولكي نرصد الدور التركي في إفريقيا يجب علينا أولاً أن نعرض أهم محدّدات السياسة الخارجية التركية الجديدة، والتي يديرها البروفيسور أحمد داود أوغلو باقتدار، منذ أن كان مستشاراً لرئيس الوزراء رجب طيب أردوغان منذ عام ٢٠٠٢م، وحتى تقلّده منصب وزير الخارجية بدءاً من عام ٢٠٠٩م، حيث

(١) Murinson. Alexander. The Strategic Depth Doctrine Of Turkish Foreign Policy , Middle -Eastern Studies. ٤٢(٦) November ٢٠٠٦. pp.٩٥١-٩٥٢.

(٢) د. حمدي عبد الرحمن: المثلث الإيراني التركي الإسرائيلي وإفريقيا، الجزيرة. نت، بتاريخ ٢٣ مايو ٢٠١٠م، على الرابط الآتي: <http://www.aljazeera.net>.



مع رؤساء وفود ٤٢ دولة في إطار القمة^(٤)، فمنذ عام ١٩٩٨م تبنّت تركيا سياسة الانفتاح على إفريقيا، بهدف تنمية علاقاتها السياسية والاقتصادية والثقافية بالدول الإفريقية، وتهدف تلك السياسة إلى تقوية التعاون في مختلف المجالات، كما أعلنت تركيا عام ٢٠٠٥م «عام إفريقيا»، وزار أردوغان إثيوبيا وجنوب إفريقيا في مارس من العام نفسه، ليصبح أول رئيس وزراء تركي يزور دول تحت خط الاستواء، كما حظيت تركيا برتبة «مراقب» في الاتحاد الإفريقي في ١٢ أبريل ٢٠٠٥م، كما منحت قمة الاتحاد الإفريقي - التي عُقدت في يناير ٢٠٠٨ في أديس أبابا - تركيا وصف «حليف استراتيجي»^(٥).

وقد عقدت تركيا مؤتمراً كبيراً جمعت فيه كل السفراء والممثلين الأتراك من جميع أنحاء العالم في ضيافة وزير الخارجية التركي آنذاك علي باباجان في ١٥ يوليو ٢٠٠٨م، وأعلن فيه أن تركيا «تهتم اهتماماً خاصاً بإفريقيا في سياق رؤية تركيا السياسية الجديدة»، وقال إنه في السنوات القليلة القادمة سوف تفتح تركيا خمس عشرة سفارة جديدة في القارة السمراء^(٦).

■ الشراكة الاستراتيجية التركية الإفريقية :

في إطار الشراكة الاستراتيجية التركية الإفريقية صرح الرئيس التركي عبد الله

لنظرية العمق الاستراتيجي؛ هي أن قيمة الدولة في السياسات الدولية تعتمد على موقعها الجيوستراتيجي وعمقها التاريخي، وتركيا تتمتع بكل من المكان الذي يعطيها نفوذاً على المناطق الجيوبوليتيكية عن طريق تحكّمها في مضيق البسفور، وتركها التاريخية للإمبراطورية العثمانية^(٧).

كما يسمح مفهوم المجالات أو الأحواض القارية بمنح تركيا عمقاً استراتيجياً في إفريقيا، وإمكانات للتأثير في أوروبا وآسيا، وهو ما يُطلق عليه أوغلو: «أفروأوراسيا»، فتركيا تتمتع برؤية أكثر اتساعاً وعالمية بحكم موقعها المثالي الذي يجعلها دولة آسيوية وأوروبية في الآن نفسه، مع قربها من إفريقيا عبر شرق المتوسط، وتتسم تركيا كذلك بالعمق التاريخي حيث كانت في مركز الأحداث التاريخية، سواء في المرحلة البيزنطية أو العثمانية^(٨).

■ أهمية إفريقيا في السياسة الخارجية التركية :

في الفترة من ١٨ إلى ٢١ مارس ٢٠٠٨م عقدت تركيا في إسطنبول قمة إفريقية تركية هي الأولى من نوعها تحت عنوان «التضامن والشراكة لمستقبل مشترك»، حضرها ممثلون من ٥٠ دولة إفريقية، حيث شكّلت تركيا في ظل حكومة «حزب العدالة والتنمية» رؤية جديدة للعلاقات التركية الإفريقية^(٩)، وصرّح الرئيس التركي عبد الله جول أنه عقد لقاءات ثنائية

(٤) إعلان المبادئ التركي الإفريقي، أغسطس ٢٠٠٨م، نشر على الرابط الآتي: www.worldbulletin.net/news_detail.php?id=٢٦٩٤٢

(٥) مؤسسة «ساتا» التركية للأبحاث السياسية والاقتصادية والاجتماعية، عدد سبتمبر ٢٠٠٨م، رقم ٢٢.

(٦) محمد أوزكان، «تركيا تكتشف إفريقيا»، صحيفة زمان التركية، ١٢ سبتمبر ٢٠٠٨م، على الرابط الآتي: <http://www.todayszaman.com/tz-web/detaylar.do?load=detaylink&link=١٥٢٩٣٨>

(١) Stratejik Derinlik. Turkiye'nin Uluslararası Konumu (Strategic Depth. Turkey's International Position) Istanbul: Kure Yayınları. ٢٠٠١.

(٢) قراءة في فكر أحمد داود أوغلو، علي جلال معوض، السياسة الدولية، عدد ١٧٨، يناير ٢٠١٠م.

(٣) إيردال سافاك، جريدة الصباح التركية، ١٩ أغسطس ٢٠٠٨م.

تعمل تركيا أيضاً بالتعاون في المنظمات الدولية لتطوير إفريقيا

والسياسة الخارجية التركية تجاه إفريقيا لا تعتمد فقط على الأهداف الاقتصادية والتجارية، ولكن تشتمل أيضاً على توجّه متكامل عبر المساعدات التقنية في مجالات مثل مكافحة الأمراض والتنمية الزراعية والري والطاقة والتعليم والمساعدات الإنسانية^(٤)، ورحبت تركيا بقرارات مؤتمر الوحدة الإفريقية الذي عُقد في يناير ٢٠٠٨م بإعلان تركيا شريكاً استراتيجياً، وكانت قمة «التعاون الإفريقي التركي» التي عُقدت في ٢٠٠٨م نقطة انطلاق التعاون المستمر بين الجانبين، وقد خصّصت تركيا آليات لمتابعة تلك القمة بإعلان إستانبول للشراكة التركية الإفريقية، وتهدف إلى تنظيم لقاءات على مستوى القادة بين الجانبين في السنوات الخمس الأولى من تلك الشراكة حتى نهاية ٢٠١٠م، ولقاءات على المستوى الوزاري لمراجعة نتائج المؤتمر في ٢٠١١م، ولقاء ثانٍ على مستوى القادة في ٢٠١٢م، وقمة ثانية بين تركيا وإفريقيا في عام ٢٠١٢م.

وبالإضافة إلى وضعية تركيا كمراقب في الاتحاد الإفريقي؛ فإن تركيا تم قبولها عضواً غير إقليمي ببنك التنمية الإفريقي عام ٢٠٠٨م، كما أنها أصبحت عضواً أيضاً في منتدى «الإيجاد» IGAD منذ عام ٢٠٠٨م، كما أن السفارة التركية في أبوجا النيجيرية تشارك في التجمع الاقتصادي لدول غرب إفريقيا

جول في جولته الإفريقية في مارس ٢٠١٠م عدداً كبيراً من الوزراء ورجال الأعمال، وناقش في جولته التي شملت الكونجو والكاميرون العلاقات السياسية، وكذلك القضايا الإقليمية والدولية، وسبل تعزيز التعاون المشترك في مجالات التعدين والطاقة والسياحة والزراعة، وقبل ذلك بعام في فبراير من عام ٢٠٠٩م قام جول بزيارة كينيا وتنزانيا، وكان حجم تجارة تركيا مع إفريقيا يبلغ ٥ مليارات دولار أمريكي فقط في عام ٢٠٠٢م، لكنه ارتفع إلى ١٥ مليار دولار أمريكي في عام ٢٠٠٩م، وقال الرئيس التركي: «إن هدفنا هو رفع حجم التجارة إلى ٣٠ مليار دولار أمريكي في أقرب وقت ممكن»^(١).

واليوم الأتراك يصدرون السلع والمنتجات التركية لإفريقيا، بدءاً من مساحيق الغسيل وحتى الملابس الجاهزة، كما أن شركات المقاولات التركية تساهم في بناء المطارات والمسكن والسدود في إفريقيا^(٢)، ويتوقع أن يصل حجم التجارة بين تركيا وإفريقيا إلى ٥٠ مليار دولار بحلول عام ٢٠١٢م، فقد صرّح وزير التجارة الخارجية التركي كورشات توزمان أن حجم التجارة بين تركيا والدول الإفريقية ارتفع بنسبة ١٤٠٪ في الفترة من ٢٠٠٢م حتى ٢٠٠٧م، وقال توزمان - في كلمته التي ألقاها خلال افتتاح «منتدى الأعمال للقمة التركية الإفريقية» في إستانبول - إن حجم التجارة بين تركيا والدول الإفريقية ارتفع بنسبة ٥٥٪ خلال النصف الأول من عام ٢٠٠٨م، مضيفاً أنه قد يصل إلى ١٩ مليار دولار أمريكي بنهاية ٢٠١٠م^(٣).

(١) وكالة أنباء الأناضول، ١٤ مارس ٢٠١٠م، <http://ar.trend.az/news/politics/1654113.html>

(٢) د. حمدي عبد الرحمن، مصدر سابق.

(٣) جريدة «التجارية»، في ٢٥ مارس ٢٠٠٩م، <http://www.altijaria.net/altijaria.php?id=2552>

(٤) موقع وزارة الخارجية التركية، على الرابط الآتي: <http://www.mfa.gov.tr/turkey-africa-relations.en.mfa>



٢٠١٠م، وباماكو في فبراير ٢٠١٠م، وكامبالا في مارس ٢٠١٠م، ولواندا في أبريل ٢٠١٠م، وأنتانانريفو (مدغشقر) في أبريل ٢٠١٠م، ولدى تركيا الآن ٢٠ سفارة في إفريقيا، منها ١٥ في دول جنوب الصحراء الإفريقية^(١).

■ استفادة إفريقيا من الشراكة التركية؛

اقتصادياً يستفيد الطرفان من زيادة التجارة بين تركيا وإفريقيا، فهي تزيد الوظائف والاستثمارات، بل إن إفريقيا شهدت زيادة مضطردة في نشاطات التنمية والمساعدات التركية ومشروعاتها، فوكالة التعاون الدولي التركية وسّعت من نطاق عملياتها بعد ٢٠٠٣م، فالوكالة لديها الآن ثلاثة مكاتب في إفريقيا، في إثيوبيا والسودان والسنغال، ومكاتبها تدعم مشروعات التنمية في تلك المناطق، ومن خلال تلك الدول الثلاثة تعمل في ٣٧ دولة أخرى في إفريقيا، ومع افتتاح سفارات تركية جديدة في القارة فمن المتوقع أن تزداد مكاتب الوكالة، ومن ثم يزداد تدفق المساعدات والشراكة التجارية والاقتصادية مع القارة السمراء^(٢).

تهدف مشروعات الوكالة ونشاطاتها في إفريقيا إلى خدمة الأهداف طويلة الأمد في تطوير البنية التحتية والاجتماعية والاقتصادية في القارة، وتوفير الدعم في النواحي الإنسانية العاجلة في أوقات الأزمات^(٣)، ففي أغسطس

ECOWAS، وتشارك السفارة التركية في دار السلام في تجمع شرق إفريقيا EAC منذ ٢٠١٠م^(١).

كما تساهم تركيا في مهام السلام والاستقرار في إفريقيا، حيث إن تركيا تشارك في مهمة الأمم المتحدة لحفظ السلام المنتشرة في القارة، حيث تقدّم تركيا مساعدات مالية وبشرية لست مهام من المهام الثمانية التي تشارك فيها الأمم المتحدة بإفريقيا، كما شاركت تركيا مع مصر في رئاسة «المؤتمر الدولي للمانحين لإعادة إعمار وتنمية دارفور» الذي عُقد في القاهرة في ٢١ مارس ٢٠١٠م، وفي أثناء المؤتمر أعلنت تركيا عن منحة قدرها ما بين ٦٥ إلى ٧٠ مليون دولار للمساعدات الإنسانية في مجالات الصحة والزراعة والتعليم في دارفور.

كما استضافت تركيا مؤتمر إستانبول بشأن الصومال الذي تم تنظيمه في إطار منظمة الأمم المتحدة في الفترة ما بين ٢١ إلى ٢٣ مايو ٢٠١٠م، وقدّم هذا المؤتمر دعماً مهماً لعملية السلام التي تجري في جيبوتي لدعم الحكومة الفيدرالية الانتقالية، وجاء إعلان إستانبول في أثناء المؤتمر كخريطة طريق لتسوية الوضع في الصومال.

كما قررت تركيا أيضاً أن تفتح ١٥ سفارة جديدة لها في كل من غانا والكاميرون وكوت ديفوار وأنجولا ومالي ومدغشقر وأوغندا والنيجر وتشاد وتزانيا وموزمبيق وغينيا وبوركينا فاسو وموريتانيا وزيمبابوي، كما بدأت السفارات التركية العمل في عدة مناطق أخرى من القارة، مثل أبيدجان في نوفمبر ٢٠٠٩م، وباوندي في يناير ٢٠١٠م، وأكرا في فبراير

(٢) المصدر السابق.

(٣) Mehmet Ozkan, Turkey discovers Africa: implications and prospects. SETA foundation for Political, Economic and Social Research. September ٢٠٠٨, No. ٢٢

(٤) Mustafa Sahin. "Development Aid in African countries and TIKA" in Common Strategic Vision Development Project Diplomatic Representatives of Turkey and African

(١) المصدر السابق.

منظمة المؤتمر الإسلامي يرأسها التركي أكمل الدين إحسان أوغلو، وتركيا عضو أيضاً بالعديد من المنظمات الدولية الفاعلة، مثل حلف شمال الأطلسي ومنظمة التعاون الأوروبي وغيرها من المنظمات.

مظلة المؤتمر الإسلامي وحدها لا تكفي دون أن يتم ربط الدول الإسلامية بشبكة من المشروعات

وفي ١٤ أكتوبر ٢٠١٠م صرّح وزير الزراعة التركي مهدي إيكير أنه يجب تفعيل اتفاقية التجارة الحرة بين تركيا والسودان لتسهيل الإجراءات التجارية بين الجانبين، وذلك بعد أن التقى وزير الخارجية السوداني محمد علي قطري في مكتبه في أنقرة، وصرّح للصحافيين في أثناء الزيارة أن «تركيا والسودان يجب أن يرفعا كافة الحواجز أمام التجارة المشتركة بين الجانبين لتحسين مناخ الاستثمار»، وقد عقدت عدة زيارات بين الجانبين، وصرّح الوزير التركي أن بلاده حققت تقدماً في مجال الزراعة السودانية في السنوات السبع الماضية^(١).

وقد زار وفد مكون من ١٢ عضواً من ممثلي قطاع القطن الإفريقي من تنزانيا وأوغندا وزامبيا مدينة إزمير بغرب تركيا مؤخراً من أجل حث أنقرة على الاستثمار في صناعة القطن الإفريقي، وجاءت تلك الزيارة بدعم من مركز التجارة الدولي التابع للأمم المتحدة، وزار الوفد حقول القطن ومصانع الغزل والنسيج في إزمير، وقال ممثل عن الوفد إن الطلب المتزايد على القطن الإفريقي أدى

٢٠٠٨م أطلقت الوكالة برنامج تنمية الزراعة الإفريقية للمساعدة في تطوير ذلك القطاع المهم من القارة لمدة عامين في ثلاث عشرة دولة، في كل من بوركينافاسو وجيبوتي وإثيوبيا وغينيا وغينيا بيساو ومالي والسنغال وجزر القمر ومدغشقر وتنزانيا وكينيا ورواندا وأوغندا، كما تم افتتاح مكتب تنسيق للتعاون لوكالة التنمية والتعاون الدولية التركية TİKA في إفريقيا، بوصفه أول مكتب يتم افتتاحه في العاصمة الإثيوبية أديس أباب عام ٢٠٠٥م، ثم بعد ذلك تم افتتاح مكاتب في الخرطوم وداكار في عامي ٢٠٠٦م و ٢٠٠٧م على التوالي، ويدعم مكتب الوكالة المشروعات التنموية في إفريقيا^(٢).

كما تعمل تركيا أيضاً بالتعاون في المنظمات الدولية لتطوير إفريقيا، فقد خصّصت ٥٠ مليون دولار لتمويل مشروعات تنموية في دول إفريقية في السنوات الخمس في الفترة من ٢٠٠٨م وحتى ٢٠١٣م، وقد خصّصت تركيا ٧,٥ ملايين دولار لعدة دول إفريقية عبر منظمات دولية، مثل منظمة الصحة العالمية وبرنامج الغذاء التابع للأمم المتحدة والهلال الأحمر، لمساعدة تلك الدول لمواجهة الآثار السلبية للجفاف والتصحر والكوارث الطبيعية الأخرى. أما من الناحية السياسية؛ فإن إفريقيا تتوقع دعماً تركيا من خلال عضويتها في العديد من المنظمات الدولية، حيث إن تركيا لديها مقعد غير دائم في مجلس الأمن، كما أن

Countries. ٢rd Workshop Final Report "Development Aid in African Countries and Turkish Civil Society Organizations", Oguzhan Kose (ed). Istanbul. TASAM Yayinlari. Strategic Report No. ٢٢, December ٢٠٠٧, p. ٢٧

(١) موقع الوكالة، على الرابط الآتي: http://www.tika.gov.tr/TR/Icerik_Detay_ASP?Icerik=١٠٣٤

(٢) موقع سودانيز أونلاين، بتاريخ ١٤ أكتوبر ٢٠١٠م.



في أهم المنشآت مثل ميناء مومباسا، وقال أحمد يوسيل رئيس القسم الإفريقي بوزارة الخارجية التركية: «لقد جاء رجال الأعمال الأتراك إلى الوزارة وأخبرونا أن هناك فرصاً استثمارية هائلة في إفريقيا»، فالعلاقات الوثيقة مع إفريقيا مهمة للغاية بالنسبة لتركيا، حيث إن لدى الأخيرة مصادر طبيعية قليلة ويخضع اقتصادها حالياً إلى عملية تحوّل من الاعتماد الكبير على الزراعة والتصنيع إلى الاتجاه العالمي الحديث الذي يعتمد على قطاع الخدمات، كما أن النمو المطرد للاقتصاد التركي يُعد شرطاً أساسياً لتحقيق حلم تركيا في الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي^(١).

كما أن المبادرات التركية في إفريقيا تمتد إلى ما وراء العلاقات التجارية والاقتصادية، حيث إن المساعدات التركية لإفريقيا قد تضاعفت أيضاً لتصل إلى ٧٠٠ مليون دولار في الفترة من ٢٠٠٥م إلى ٢٠٠٨م، وقال وزير الخارجية التركي علي باباجان - في تلك الفترة - إن تركيا خصّصت عدة صناديق تمويلية لإفريقيا.

■ الدور السياسي التركي في إفريقيا :

في إطار السياسة التركية الخارجية التي تهدف إلى تعظيم النفوذ التركي في العالم؛ فإن تعميق الشراكة مع الدول الإفريقية يعطي دفعاً لوريثة الإمبراطورية العثمانية لاستعادة نفوذها بحصد مزيد من الأصوات في المنظمات الدولية، وقد زار الرئيس التركي عبد الله جول كلاً من كينيا وتنزانيا في مارس ٢٠٠٩م، ليصبح أول رئيس تركي يزور رسمياً هاتين الدولتين، وقال إن كليهما دعمتا سعي تركيا

إلى ارتفاع سعره، حيث يُنتج الأفارقة أكثر من مليون طن قطن سنوياً، وهناك مصلحة مشتركة للجانبين في دفع إنتاج القطن الإفريقي، حيث إن تركيا من أكبر الدول المستثمرة في صناعة الغزل والنسيج، كما قامت الخطوط الجوية التركية بعمل رحلات مباشرة إلى كل من تنزانيا وأوغندا، والأخيرة لديها أكثر من مليوني هكتار من الأرض الخصبة الصالحة لزراعة القطن، وتنتظر مستثمرين من تركيا لضخ الاستثمارات في ذلك القطاع المهم^(٢).

وقد صرّح سيركان ألبمان، أحد كبار المستثمرين الأتراك والذي يمتلك شركات في نيروبي الكينية، أنه «بالنسبة لأولئك الذين يرغبون في فرص جديدة للاستثمار؛ فإن إفريقيا هي العالم الجديد وأرض الفرص»، مضيفاً أن ذلك يعود إلى عدم وجود ثورة صناعية في أي من أنحاء القارة حتى الآن، وبسبب الأزمة المالية التي أدت إلى تقليص التجارة التركية في الخارج؛ فإنها تهدف إلى زيادة تجارتها مع الدول الإفريقية، فقد استطاعت تركيا أن تُحدث قفزات مهمة في عدة مجالات في إفريقيا، مثل النقل والمواصلات، وعقدت الخطوط الجوية التركية رحلات إلى كل من أديس أبابا والخرطوم ولاجوس وجوهانسبيرج ونيروبي^(٣).

كما تهدف تركيا أيضاً إلى الاستثمار في قطاع النقل البحري الإفريقي، باستثمارات

(١) وكالة Fibrefashion الإخبارية الهندية، بتاريخ ٨ أكتوبر ٢٠١٠م، على الرابط الآتي: http://www.fibrefashion.com/news/cotton-news/newsdetails.aspx?news_id=91739.

(٢) جلوبال بوست، بتاريخ ١١ مارس ٢٠٠٩م، على الرابط الآتي: <http://www.globalpost.com/dispatch/turkey/090209/turkey-seeks-economic-salvation-africa>

(٣) المصدر السابق.

والمنظمات الدولية الأخرى؛ فإن تركيا يمكن أن تملأ تلك الثغرة بطرح بعض من مشكلات إفريقيا على الواجهة، ويمكنها أن تتجزع العديد من المهام السياسية لإفريقيا^(٣).

■ أهمية الوجود التركي بإفريقيا للعالمين العربي والإسلامي؛

في إطار سعي تركيا لاستعادة نفوذها السابق في محيطها الإقليمي وفي العالم؛ فإن تركيا تستخدم أدوات لذلك، منها منظمة المؤتمر الإسلامي التي تريد تركيا أن تعظم من دورها، وأن تكون مظلة للعمل المشترك مع دول العالم الإسلامي البالغ عددها ٥٧ دولة، منها عدة دول من جنوب الصحراء الإفريقية، منها أوغندا وبنين وبوركينا فاسو وتوجو وتشاد وجيبوتي والسنغال والصومال والجابون وجامبيا وغينيا وغينيا بيساو وجزر القمر والكاميرون وكوت ديفوار ومالي وموريتانيا وموزمبيق والنيجر ونيجيريا، وحرصت تركيا على أن يكون رئيس هذه المنظمة تركيا، وهو أكمل الدين إحسان أوغلو منذ عام ٢٠٠٥م^(٤).

كما تحاول تركيا أيضاً أن تبسط نفوذها على المنظمات الإقليمية، فقد استطاعت أن تحصل على صفة «شريك استراتيجي» بمنظمة الوحدة الإفريقية، بالإضافة إلى المؤسسات الأخرى التي سبق الإشارة إليها، وبذلك تحاول تركيا أن تربط عدة شرايين مهمة بينها وبين إفريقيا، لتزيد من قوتها الناعمة وتبادلها التجاري مع القارة السمراء، والذي من شأنه

للحصول على مقعد غير دائم بمجلس الأمن بالأمم المتحدة، وقال عبد الله جول إن تركيا سوف تكون «المتحدث باسم إفريقيا في الأمم المتحدة»^(١).

وقد مارست تركيا دوراً في دعم بعض القادة الأفارقة، مثل الرئيس السوداني عمر حسن البشير الذي قاد وفد بلاده المشارك في القمة (الإفريقية - التركية) بإستانبول، وكانت أول زيارة خارجية له منذ مذكرة توقيفه بتهمة ارتكاب جرائم حرب في دارفور^(٢).

ولكن ذلك الدور السياسي المتنامي لتركيا في إفريقيا جعل بعض الدول، ومنها الولايات المتحدة، تنظر نظرة ارتياب إلى تركيا، وبخاصة علاقتها بالسودان، واستضافتها لعمر البشير بالرغم من المطالبة بتسليمه إلى المحكمة الجنائية الدولية، وترى أن التغيرات في السياسة الخارجية التركية ربما تصطدم بمصالح الدول الغربية.

يقول أمر الله أوصلو الباحث الزائر بمؤسسة جيمستاون البحثية بواشنطن إن «تركيا تلعب بأوراقها مع المؤسسة الحاكمة في السودان، حيث إن مشكلات السودان تتشابه في بعض جوانبها بمشكلة تركيا»، في إشارة إلى الصراع التركي مع الأكراد، مضيفاً أنه «عندما يتعلق الأمر بمحاكمة البشير؛ فمن غير المتوقع أن تصوت تركيا على تسليمه ومحاكمته»، وأضاف أوصلو أنه بالوضع في الاعتبار أنه لا يوجد صوت حقيقي لتركيا في مجموعة العشرين

(٣) جلوبال بوست، بتاريخ ١١ مارس ٢٠٠٩م، على الرابط <http://www.globalpost.com/dispatch/turkey/090309/turkey-seeks-economic-salvation-africa> الآتي:

(٤) موقع منظمة المؤتمر الإسلامي على الإنترنت: http://www.oic-oci.org/page_detail.asp?id=59

(١) جلوبال بوست، بتاريخ ١١ مارس ٢٠٠٩م، على الرابط <http://www.globalpost.com/dispatch/turkey/090309/turkey-seeks-economic-salvation-africa> الآتي:

(٢) جريدة التجارية، في ٢٥ مارس ٢٠٠٩م، <http://www.altijaria.net/altijaria.php?id=2552>



إن انفتاح تركيا على إفريقيا تعد جزءاً لا يتجزأ من إعادة التعريف الجديد لسياسة تركيا الخارجية، وعلى المنظور الأوسع فإن الأزمة الاقتصادية العالمية التي حدثت عام ٢٠٠٩م شددت على أهمية تنويع الأسواق التركية، وأثبتت أن التجارة مع إفريقيا كانت خطوة جيدة، وأنها أفادت تركيا كثيراً، لُبعد الأسواق الإفريقية عن اهتزازات أسواق المال العالمية الكبرى، فكان الاستثمار في إفريقيا أكثر أمناً من بلدان أخرى حول العالم، لذا من المتوقع أن تتزايد الشراكة التركية الإفريقية في السنوات القادمة من أجل تحقيق المصالح التركية السياسية والاقتصادية، ولأهداف سياستها الخارجية الجديدة^(١).

كما أن الشراكة التركية مع دول إفريقيا تعد نتيجة لكل من التحولات الداخلية التركية والتغيرات في الاقتصاد السياسي العالمي، فالتحولات الداخلية التركية مثلت تحدياً للشركاء التقليديين لتركيا في الاقتصاد؛ لذا هدفت تركيا إلى تنويع بدائلها التجاريين تماشياً مع التغير في محددات القوة الاقتصادية والسياسية العالمية، فالتغير في النظام الدولي قاد الدول إلى إعادة تعريف مصالحها الخاصة في النظام الناشئ الجديد، واستجابة تركيا لمثل تلك التغيرات كان بتعريف سياسة خارجية جديدة متعددة الأبعاد بتطوير علاقات اقتصادية وسياسية ليس فقط مع الجيران الحاليين، ولكن أيضاً مع المناطق والقارات الأخرى التي تحمل آمالاً واعدة للاقتصاد التركي مستقبلاً.

أن يعيد اكتشاف تلك الدولة المسلمة لإفريقيا مرة ثانية بعد أن تجاهلها المسلمون منذ انهيار الخلافة العثمانية وتبدل الأوضاع الدولية منذ الحرب العالمية الأولى، وكذلك من شأنه أن يعيد بعضاً من قوة المسلمين في مواجهة مشاريع التصير واحتكار الثروات في تلك القارة التي تبلغ نسبة المسلمين بها ٤٧٪، بإجمالي ٤٦٢ مليون مسلم^(١).

وتلك العلاقات المتجددة بين تركيا وإفريقيا تعيد ربطها مرة ثانية بالعالم الإسلامي، وتدخلها في بؤرة الاهتمام من جديد، عن طريق الشركات التجارية والاقتصادية، حيث إن مظلة المؤتمر الإسلامي وحدها لا تكفي دون أن يتم ربط الدول الإسلامية بشبكة من المشروعات التنموية والتجارية والإنسانية، ويمكن أن يمثل الوجود التركي في يوم من الأيام عامل ثقل موازناً للمشاريع الغربية التي تهدف إلى تصير القارة ونهب ثرواتها.

وبصرف النظر عن الخطابات المعلنة لتركيا عن التنمية الاقتصادية والمساعدات الإنسانية؛ فإن سياسة تركيا تجاه إفريقيا مدفوعة بتوجهات سياستها الخارجية على المدى البعيد ورغبتها في تنويع حلفائها الاقتصاديين، فتركيا مهتمة بتقليل اعتمادها الاقتصادي على شركائها التجاريين التقليديين، أمثال الاتحاد الأوروبي وروسيا، بفتح أسواق جديدة ومن بينها إفريقيا، فتركيا فهمت أن العالم قد تغير بصورة عميقة، وأن وجود حلفاء جدد بحسابات وتخطيط استراتيجي جديد أصبح أمراً حتمياً في تلك الحقبة التي تشهد تغيراً سريعاً في الاقتصاديات العالمية.

(١) Mehmet Özkan, TURKEY'S RISING ROLE IN AFRICA. TURKISH POLICY QUARTERLY, VOLUME ٩ NUMBER ٤, p. ١٠٥

(١) إحصاءات عام ٢٠٠٨م، المصدر: موقع إسلاميك بوبوليشن، على الرابط الآتي: http://www.islamicpopulation.com/africa/africa_general.html

خاتمة الملف تقدم إفريقيا

ما ورثه في القارة، وما أوجده من نخب أمينة على ذلك الموروث، والتي كانت - ولا تزال - جزءاً منه! وقد كانت عملية إعاة تشكيل القارة، وتكثيف أوضاعها من أهم الضمانات لبقاء القارة تحت النفوذ المستمر.

إضافة إلى ما سبق من استقرار نفوذ الدول المحتلة على اتساع أو انكماش، وتطور في استراتيجياتها وسياساتها في القارة نتيجة لتطورات سياسية واقتصادية داخلية في تلك الدول، ولما اجتاح العالم من تغيرات عامة (تزايد الحاجة إلى النفط، الصراعات المسلحة، التجارة العالمية، العولمة، ما يُسمّى بالإرهاب... إلخ)، برزت إلى جانب ما سبق قوى جديدة، كالصين واليابان والبرازيل وغيرها، وهي طامعة كذلك في أن تجد لها نصيباً من إفريقيا؛ الأمر الذي يمثل تهديداً لنفوذ من سبق من المحتلين الأوائل.

في إطار ما تقدم عن زيادة حدة التنافس الدولي وتداعي الأمم على القارة، وما يمثله ذلك من تهديدات، وما ينشأ عنه من مخاطر، يطراً التساؤل عما يمكن أن يتوقع لمستقبل القارة وتداعيات الدول عليها!

إن مواجهة هذا التداعي والتغلب على آثاره السلبية، وبخاصة الهيمنة على القارة، يعتمد على اتخاذ منظومة متكاملة من المواقف، منها التأسيس النظري والتخطيط العملي لاستراتيجيات تخرج بالقارة من واقعها الذي جعل منها هدفاً للمطامع، ويتضمن الحوار الجاد لوضع آليات لإعادة البناء، وتحقيق استقلالية القارة، وكسر ما وضع عليها من أغلال.

القارة الإفريقية سبقت غيرها في مسيرة الحضارة تاريخياً، ثم أبطأت سيرها في حين أسرع غيرها الخطى؛ وقد أصبحت اليوم مطمع الجميع، كل بدوافعه وأهدافه، من أمم الشرق والغرب.

تعرضت لأكثر من غزو وسلب ونهب، وكان أشده اجتياح دول الغرب لها وتقسيمها إلى مناطق نفوذ، استهدفت في مواردها المادية والبشرية، بل في مقوماتها ومكوناتها الحضارية، وبخاصة الإسلامية.

وبقدر ما تباينت الأهداف في طبيعتها أو تعددت كان عمق التأثير الاستعماري وقوة ما خلفه من آثار، سلبية كانت أم إيجابية، في شخصيتها وهويتها.

وإن من أخطر الآثار التي أسهمت فيها جميع الأمم المحتلة، مهما قيل من عدم اتفاقها وتواطؤها على ذلك، طمس هوية القارة الإفريقية وتكريس تبعيتها، ليس لوجهة واحدة، ولكن لوجهات تباينت بحسب الدول التي احتلتها؛ فلغات المحتلين، وبخاصة الفرنسية والإنجليزية، صارت لغات رسمية لكثير من دول القارة، وألسن تواصل بين كثير من شعوبها، وأصبحت نظمهم السياسية والاقتصادية والتعليمية هي الأنظمة السائدة فيها، وكثير من عاداتهم وتقاليدهم الاجتماعية هي ما يطبع السلوك الاجتماعي في مجتمعات القارة، وقوانينهم وتشريعاتهم هي المرجعيات التي يُحتكم إليها.

لقد كان منطقياً في التفكير الاستراتيجي للمحتل أن يؤسس لاستمرار عملية الاستلاب الحضاري والثقافي، واستدامة التبعية من خلال



على أن تبني على أساسها شراكاتها مع القوى الخارجية، فهي تؤسس بذلك لأن تكون هناك علاقات وشراكات مع القوى الخارجية، ولكنها شراكات من نوع آخر «إننا نتجه بالفعل إلى تعاون شامل نعمل على أن يكتسي بعداً مؤسسياً كاملاً، يشد من عضدنا في مواجهة التحديات الراهنة والمستقبلية...» هذا هو المدخل الحقيقي للحفاظ على أمننا وسلامة مجتمعاتنا، وتحقيق نمائها وتطورها، والمشاركة بحق في لعب دورنا الطبيعي والتاريخي في بناء الحضارة الإنسانية^(١).

ويتمثل ذلك فيما تسعى إليه القارة من وضع سياسات رشيدة لاحتواء تداعيات القوى المختلفة، وإيجاد شراكات استراتيجية عادلة معها، وتبويبها، وتمكين القدرات المحلية من المشاركة في التخطيط السليم للمشروعات وتنفيذها، وإيجاد المناخ المناسب للاستفادة من تدفقات الاستثمارات الخارجية عليها، وتوجيهها في مسارات التنمية بما يحقق تطلعات الشعوب الإفريقية وآمالها، ويقلل من التحديات والمخاطر.

وقد جاء مؤتمر القمة الإفريقية العاشر تحت شعار: (التنمية الصناعية في إفريقيا)، كما نظم المؤتمر الثامن عشر لوزراء الصناعة الإفريقيين، ٢٤ - ٢٨ أكتوبر ٢٠٠٨م في دوربان بجنوب إفريقيا، منتمى يجمع الفاعلين الإفريقيين وغير الإفريقيين، حضره قرابة ٨٠ مسؤولاً تنفيذياً من الشركات الإفريقية الكبرى، والمتعددة الجنسيات العاملة في إفريقيا، لمناقشة مساهماتهم بخصوص التحوّل الصناعي

لا شك أنه يصعب تقديم صورة واضحة المعالم ومحددة الأبعاد بدقة استناداً إلى استنتاجات من خلال ما قدّم له الملف من صور التداعي، أو أبعاد لاستراتيجيات القوى المتنافسة وأهدافها، وكثير منها تحكمه مصالح متغيرة ومواقف متبدلة، أو من خلال قراءات ظنية لواقع أصبحت المتغيرات فيه أكثر من ثوابته.

لكن استناداً إلى الموقف الداخلي للقارة، والذي يُعد من أهم العوامل التي تؤثر في مواقف القوى الكبرى وسياساتها نحو القارة، وطبيعة علاقاتها معها، وحجم تلك العلاقات، وهل هي امتداد لنفوذ سابق، أو فرض لنفوذ جديد من نوع آخر، أو هي من باب الشراكات المتكافئة وتبادل المنافع؛ تبرز في الآونة الأخيرة معطيات في شتى المجالات، ومؤشرات على أن لدى القارة توجهاً عاماً لدعم استقلال شخصيتها، ورفضها التعامل مع تلك الدول من منطلق التبعية لسياسات المحتل السابق أو اللاحق، وإملاء الشروط عليها؛ إذ أصبحت إفريقيا صاحبة القرار فيما يتعلق بمصالحها وسياساتها وعلاقاتها إلى حد كبير، يؤكد ذلك دعوة جامعيين أفارقة إلى إعداد استراتيجية إقليمية وقارية للعلاقة مع الصين؛ لتجنب الاختلال في علاقاتها الثنائية، مشيرين إلى أن «الاستثمارات الصينية مرتبطة بالاحتكارات الكبرى للدولة الصينية»، وأنها تركز في قطاع المناجم والمسح الجيولوجي أو على البنى التحتية^(١).

وهو ما يفسر الصياغات المحكمة والمصطلحات المؤكدة لذلك في وثائق الاستراتيجيات والاتفاقات، والتي تحرص

(٢) الجلسة الافتتاحية لقمة الاتحاد الإفريقي - أديس أبابا، ٢ فبراير ٢٠٠٩م، وانظر: محمد العقيد: الاستثمار في إفريقيا.. آمال وتحديات، «مجلة قراءات إفريقية» - العدد الرابع ٢٠١٠م.

(١) انظر: محمد العقيد: الاستثمار في إفريقيا.. آمال وتحديات، «مجلة قراءات إفريقية» - العدد الرابع ٢٠١٠م.

لتراكمات سلبية تاريخية أفرزتها الانتهاكات المتعددة لحقوق الإنسان السياسية والاقتصادية والاجتماعية من خلال الممارسات الاستعمارية وسياسات الهيمنة، كَوْنَت تلك التراكمات موقفاً نفسياً عميقاً رافضاً لاستراتيجيات بعض دول التداعي وسياساتها التي تسعى من خلالها لفرض أو تعزيز هيمنتها ونفوذها أياً كانت باسم «المهمة الكونية» أو «الديمقراطية» أو «تحرير الاقتصاد»، وهو ما يحكم بتغير طبيعة الشراكات، وتكيف الوجود الدولي في القارة بما يكون فيه رضا الشريك الإفريقي وكسب ودّه.

كما أن مناخ الانفتاح في ظل العولمة - مهما سعت بعض القوى للاحتكار - يفرض قدراً من المرونة في التعامل بين الكيانات الدولية على أساس من الندية والاحترام المتبادل، ومراعاة حقوق الأطراف، بعيداً عن روح الصرامة وفرض الهيمنة والنفوذ، يلاحظ ذلك في تبدل خطاب الشراكات الدولية مع القارة في وثائق اتفاقاتها وأهدافها وعقودها، والتي تقدمها الدول المتنافسة مع تأكيد مضامين: «التعاون»، «الندية»، «المصالح المشتركة»، «المساهمة في تنمية القارة».. الخ.

لقد أتاح مناخ الانفتاح لإفريقيا بدائل متعددة، ليس فقط في اختيار الشريك المناسب، وإنما في تحديد نوع الشراكة الملائمة وشروطها، وهذا ما جعل للقوى الصاعدة - كالصين - قبولاً لدى كل الدول الإفريقية، وساعدها في احتلال مساحات استثمارية واسعة على الساحة الإفريقية، وهو ما يهدد مصالح القوى الأخرى، وبخاصة الولايات المتحدة التي أعلنت استعدادها لاستخدام القوى متى ما قدرت أن خطراً ما يهدد مصالحها في إفريقيا، وربما صححت بذلك توقعات بعض الباحثين بأن تصبح القارة ميداناً ووقوداً للحرب بسبب تنافس القوى الخارجية عليها.

الإفريقي واستراتيجية التنفيذ⁽¹⁾.

لقد طوّرت القارة من قوانينها ونظمها ولوائحها، كما طوّرت كيانها التنظيمي العام، فتم تأسيس «منظمة الأمم الإفريقية» و «الاتحاد الإفريقي» الذي حمل معه جملة من التطورات: مفوضية عليا، قوات مشتركة، محكمة للعدل، مصرفاً للتنمية في إفريقيا، يضاف لهذا: الحلم الذي يراود بعض قادتها في دعوتهم لقيام «الولايات المتحدة الإفريقية».

على المستوى الإقليمي؛ يرصد المتابع لما يجري في القارة أنها قد انتظمت في شكل كتلتات وتحالفات تعمل على النهوض بالقارة، وتطوير قدرات الإنسان فيها، واستثمار الإمكانيات المادية المتاحة في بيئاتها المختلفة، واستغلال مواردها لصالح الإنسان فيها، وذلك في ظل استراتيجيات شاملة ومبادرات ومشروعات مشتركة تكون موجهة نحو التكامل الإقليمي، لقد قامت كتلتات لأنشطة مختلفة، أبرزها التكتلات الاقتصادية، مثل: مجموعة دول غرب إفريقيا «الإيكواس»، واتحاد شرق إفريقيا ووسطها «الكوميسا» وغيرها.

وتشهد القارة كذلك مقاومة إيجابية لعوامل التخلف والتبعية، فهناك إرادة تتحرك في مواجهة ما فُرض عليها من الجهل لفترات طويلة، وما سادها من الفقر والاستغلال البشري الذي كان الهدف من ورائه إبقاؤها تحت الهيمنة المستمرة، والاحتفاظ بثرواتها رصيماً تحت تصرف القوى السياسية الكبرى (أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية) التي نمت وتطورت على حساب موارد القارة البشرية والمادية.

على مستوى البعد النفسي؛ ونتيجة

(1) مذكرة المؤتمر الثامن عشر لوزراء الصناعة الإفريقيين، ٢٤ - ٢٨ أكتوبر ٢٠٠٨م - دوربان / جنوب إفريقيا. www.africa-union.org



الوجهة الثانية: تتعلق بطبيعته؛ حيث لم تعد عملية الهيمنة وفرض النفوذ مقبولة، كما أن التنافس بين القوى المتداعية نحو إفريقيا أسهم في إبراز صورة تنزع نحو تأكيد قيم التعاون والاحترام المتبادل، ومراعاة الحقوق والمصالح للأطراف الشركاء.

أيًا كانت الأهداف والمصالح وراء التداعي على القارة الإفريقية؛ فهو من ناحية أخرى يقف حجر عثرة أمام تطور إمكاناتها وقدراتها وتحررها؛ وذلك لأكثر من سبب؛ منها: أن تقدّم وتطور إفريقيا يمثل أعظم مهدد لمصالح القوى المتداعية، فالتناسب بينهما عكسي؛ لذلك تعتمد بعض هذه الدول إبطاء عملية التنمية في إفريقيا، وتكبل دولها بإغراقها في الديون الخارجية، وحرمانها من امتلاك التقنية المتطورة ونقل الخبرات والتجارب إليها بما يجعلها في غنى عن غيرها.

بين هذا وذاك؛ تبقى إفريقيا إلى حين وجهة لمطامع القوى الكبرى.. ومحوراً رئيساً لاستراتيجياتها، وبخاصة الاقتصادية والأمنية، وميداناً لتنافسها وتحالفاتها وصراعاتها، ولا شك أن الدولة مدعية «المهمة الكونية» لها موقف آخر يفرض عليها التفكير بشكل استراتيجي مختلف؛ يضمن لها تداعياً غير منقطع واستدامة لهيمنتها عليها.

وسيبقى لدى القوى المتداعية فرصة كبيرة لتحسين علاقاتها بالقارة الإفريقية، وذلك بنذ كل أشكال فرض الهيمنة وقوابله ووسائله، وسيكون على الأفارقة دوام اليقظة، وتطوير أساليب الوعي بالأهداف الحقيقية والمرامي، وقيل ذلك كله تحديد ما يريدون بدقة، والسعي إليه بكل وسيلة، ورفض كل ما يعارض رؤيتهم التنموية، فما ووجهت الخطط بمثل الخطط.. إنها المبادرة التي تدفع الهيمنة وترفع النفوذ.

إن إفريقيا وإن كانت تسير ببطء شديد - لأسباب متعددة - فإنها بدأت تضع خطواتها الأولى في الاتجاه الرامي إلى إيقاف التداعي الذي يسعى لتكريس الهيمنة، وقد بدا ذلك في عدد من المحاور، أهمها: تحرير الإرادة الإفريقية، وإرادة الشخصية، وتطوير الكيانات وتحريرها، وتطوير البيئة، وتهيئة المناخ بمقاومة عوامل التخلف.

يضاف لهذا ظهور تحسن ملموس في معدلات النمو الاقتصادي بصورة مبشرة في العقود الثلاثة الأخيرة في عدد من دول القارة، كما تسعى إفريقيا لردم الفجوة العلمية والتقنية (الرقمية)، وهي فجوة كبيرة لها تداعياتها - إن لم تتجح إفريقيا في تقليل حجمها - التي تسهم في تأكيد الوضع الراهن، وتساعد على زيادة التداعي، ومحاولات تكريس هيمنة الدول التي تملك التفوق العلمي والتقني، وتتحكم في مساحات شاسعة من فضاءات العالم، فجانب كبير من التوقعات المستقبلية يعتمد بدرجة كبيرة على نجاح القارة في امتلاك التقنية المتطورة في مختلف المجالات، وهو ما تحرص عليه القارة بعقد عدد من الشراكات والاتفاقات.

ويتوقع بناء على هذه المعطيات أن يكون مصير التداعي وجهتين:

الوجهة الأولى: تتعلق بحجمه؛ إذ يتوقع أن يأخذ في التناقص التدريجي نتيجة لما تشهده القارة من توجهات تنموية تقلل من شدة الحاجة إلى الوجود الخارجي، كما يتوقع أن تستقل القارة بقدراتها في بعض المجالات لتوفّر الخبرات المطلوبة فيها، وعملية توطين الخبرات، وتأهيل وتدريب الكفاءات الوطنية ضمن شروط بعض الشراكات والاستثمارات، كما في حال (البتروول في السودان).

المشهد الإفريقي



■ تقرأ في المشهد:

- أهم الأحداث
- إفريقيا بالأرقام
- قالوا عن إفريقيا
- إفريقيا والتنمية
- فرق وأديان
- ذاكرة التاريخ
- آراء ورؤى
- بنك المعلومات (موزمبيق)
- فعاليات



المشهد الإفريقي



أهم الأحداث:

عام ٢٠١١م - ١٤٣٢هـ

عدد من رؤساء الدول بالإضافة إلى سوق في العاصمة، وغالباً ما يتبادل الجانبان الانتقادات الحادة منذ الحرب التي دارت بينهما بشأن الحدود في الفترة من ١٩٩٨م حتى ٢٠٠٠م، والتي أسفرت عن مقتل نحو ٨٠ ألف شخص، وتركت قضية ترسيم الحدود دون حل. وكالة رويترز

١٨ يونيو: تعهدت رابطة شركات التأمين الإثيوبية بالتبرع بنحو ٢٣٥ مليون برا (العملة الإثيوبية) لبناء سد النهضة العظيم، وذلك في إطار المساهمة النقدية وشراء السندات الحكومية.

ويقدّر هذا المبلغ المتبرع به من قبل شركات التأمين بخمسة أضعاف المبلغ الذي تبرعت به جمعية المصرفيين الإثيوبية، والتي تعد هيئة أخرى من القطاع المالي الإثيوبي.

وكانت الحكومة الإثيوبية أعلنت في الثاني من أبريل الماضي افتتاح مشروع إنشاء سد النهضة، لتوليد الطاقة الكهرومائية على النيل الأزرق بمنطقة بني شنقول، على بعد نحو ٤٠ كيلو متراً من حدود إثيوبيا مع السودان، بتكلفة تبلغ نحو ٤.٨ مليارات دولار.

صحيفة ريبورتر الإثيوبية

١٨ يونيو: واجهت الصين انتقادات في الولايات المتحدة بعد دعوتها الرئيس السوداني

١٥ يونيو: أعلنت حكومة ساحل العاج برئاسة الرئيس الحسن وتارا تشكيل «لجنة تحقيق وطنية» حول انتهاكات حقوق الإنسان خلال الأزمة التي تلت الانتخابات الرئاسية، وورد في بيان للناطق باسم الحكومة برونو ناباغنيه أنه تقرر خلال اجتماع مجلس الوزراء تشكيل «لجنة تحقيق وطنية لتسليط الضوء على كل انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبت خلال الأزمة التي تلت الانتخابات الرئاسية»، وأوقعت الأزمة التي نشأت عن رفض الرئيس السابق لوران غباغبو تسليم السلطة، بعد هزيمته في انتخابات ٢٨ نوفمبر ٢٠١٠م، نحو ثلاثة آلاف قتيل، كما تفتيد مصادر النظام الجديد الذي تسلم مهامه بعد اعتقال غباغبو في ١١ أبريل الماضي.

وكالة فرنس برس

١٦ يونيو: رفضت إريتريا ادعاءات إثيوبيا بأنها درّبت مسلحين خططوا لتنفيذ تفجيرات خلال قمة للاتحاد الإفريقي في أديس أبابا في فبراير، وأصدرت محكمة إثيوبية في وقت سابق من هذا الشهر أحكاماً ضد أربعة أشخاص بالسجن مدى الحياة، وستة بالسجن لمدة ٢٥ عاماً، وواحد بالسجن لمدة ١٤ عاماً، وثلاثة بالسجن لمدة تسعة أعوام، ووصفتهم بأنهم من متمردي «جبهة تحرير أورومو»، وادعت أنهم خططوا لتفجير فندق يقيم فيه

بكري بن عبد الفتاح شريف: وزير العلاقات الخارجية والتعاون المكلف بالمغتربين والعالم العربي، سفير البلاد السابق لدى الجماهيرية الليبية السيد عليان أحمد: وزير العدل والأشغال العامة والتنظيم الإداري وحقوق الإنسان والشؤون الإسلامية.

صحيفة الأهرام

٢٠ يونيو: وقّعت حكومة الخرطوم وجنوب السودان اتفاقاً على جعل منطقة أبيي المتنازع عليها منزوعة السلاح، وينص الاتفاق الذي يأتي قبل أسابيع من الإعلان رسمياً عن استقلال جنوب السودان على انسحاب القوات السودانية من أبيي، وجعلها منزوعة السلاح، على أن ينتشر فيها العناصر الإثيوبيون في قوة الأمم المتحدة، حسبما أعلن وسيط الاتحاد الإفريقي في السودان ثابو مبيكي في الأمم المتحدة.

وأكدت الحكومة السودانية أنها راضية عن اتفاق أبيي، وقال مسؤول ملف أبيي في حزب «المؤتمر الوطني» الحاكم الدرديري محمد أحمد: إن «الحكومة راضية عن الاتفاقية لأنها أجابت على انشغالاتها، وأولها أن المنطقة ستبقى في شمال السودان وشمال حدود ١٩٥٦م، كما أن قوات الجيش الشعبي ستكون في جنوب السودان»، وأضاف الدرديري: «نعتقد أن السلام الدائم ممكن أن يتحقق في المنطقة من خلال هذا الإطار».

وكالة فرانس برس

عمر البشير إلى القيام بزيارة لبكين من ٢٧ إلى ٣٠ يونيو مع أنه ملاحق بتهمة ارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية وإبادة في دارفور. وقال هونغ لي المتحدث بلسان الخارجية الصينية للصحافيين إن البشير سيلتقي الرئيس الصيني هو جينتاو وقادة صينيين آخرين خلال الزيارة التي سيبعث الجانبان خلالها «تعزيز أو أواصر الصداقة التقليدية بينهما»، يُذكر أن الصين تسعى لتوطين قوتها الاقتصادية بالقارة الإفريقية عبر إقامة علاقات وثيقة مع حكومات الدول الإفريقية، والاتفاق على مشاريع تقام بتلك الدول.

صحيفة النيلين السودانية

١٨ يونيو: أصدر رئيس جمهورية جزر القمر الدكتور إكليل ظنين مرسوماً جمهورياً يقضي بتشكيل حكومته الأولى، بعد خمسة أيام من تنصيبه رسمياً رئيساً لجمهورية جزر القمر المتحدة للسنوات الخمس المقبلة، وتتألف الحكومة الجديدة من سبعة وزراء بينهم سيدتان، إلى جانب نوابه الثلاثة ومدير مكتبه، ولم يحتفظ الدكتور إكليل ظنين خلال حكومته الأولى بأحد من وزراء الحكومة السابقة.

ومن أبرز الوجوه التي ضمتها هذه الحكومة نائب الرئيس السيد محمد علي صالح: مكلف بوزارة المالية والميزانية والخصخصة والتجارة والاستثمار، والسيد



○ الإنتاج المتزايد للوقود مع الغذاء يُخفّف مستويات الفقر:

في جمهورية الكونغو الديمقراطية يُطبَّق حالياً نظاماً حرجي نموذجي لدمج إنتاج محاصيل الغذاء والطاقة، ففي مساحة 100.000 هكتار بمزرعة «مامبو» على بعد نحو 140 كيلو متراً شرق العاصمة كينشاسا؛ تُزرع محاصيل الغذاء في نظام حرجي من أشجار السنط، فيما يمكن المزارعين من إنتاج غلة عالية المردود من الكسافا ومحاصيل أخرى، وأن يحققوا في الوقت نفسه حصيلةً من حطب الوقود لتوليد الطاقة.

ويتراوح مجموع إنتاج الحطب من هذه المزرعة النموذجية حالياً بين 8000 و 12000 طن سنوياً، في وقت ينتج فيه المزارعون 10000 طن من الكسافا، و 1200 طن من الذرة الصفراء، وستة أطنان من العسل سنوياً. ويحقق المزارع الفرد، باستخدام 1.5 هكتار من الأرض، دخلاً يبلغ نحو 9000 دولار أمريكي سنوياً (750 دولار شهرياً)، وبالمقارنة؛ يحقق سائق سيارة الأجرة في العاصمة كينشاسا ما يتراوح بين 100 و 200 دولار أمريكي سنوياً.

منظمة الفاو

○ الفيضانات والسيول تُلحق أضراراً فادحةً بالجنوب الإفريقي:

نتيجة للفيضانات التي أصابت ليسوتو فقد أحاق الدمار بأكثر من ثلث الأراضي المزروعة، كما نفق أكثر 4700 من رؤوس الماشية، من قطعان الخراف والماعز، ووقف فريق التقييم الموقد من المنظمة «فاو» على أن نحو ثلثي المحاصيل قد دُمّرت بفعل الفيضانات في بعض المناطق.

وفي موزمبيق تضرّر من جراء الفيضانات ما يُقدَّر بنحو 10000 من هكتارات المحاصيل المزروعة.

منظمة الفاو

○ تقرير: أكثر من مليار طنّ من الغذاء يُهدر كل عام:

تكاد البلدان الصناعية والبلدان النامية تبدّد كميات الغذاء نفسها، أي بمقدار 670 و 630 مليون طنّ على التوالي.

في كل عام يُهدر المستهلكون لدى البلدان الثرية غذاءً بمقدار 222 مليون طنّ، أي ما يعادل مجموع الإنتاج الصافي للأغذية في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى (نحو 230 مليون طنّ)، تُعادل كميّة الغذاء التي تُفقد أو تُهدر أكثر من نصف محصول الحبوب المنتج سنوياً في العالم (2.3 مليار طنّ في عام 2009 / 2010م).

منظمة الفاو

○ الصومال: أعداد النازحين بسبب الجفاف تصل إلى «عشرات الآلاف»:

قال مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا) في بيان صدر في مارس أن «الجفاف وليس انعدام الأمن هو الآن السبب الرئيسي لموجات النزوح الجديدة في الصومال، فأكثر من 52.000 شخص نزحوا بسبب الجفاف منذ ديسمبر 2010م، وانتقل الكثير منهم إلى المناطق الحضرية بحثاً عن المساعدة».

شبكة الأنباء الإنسانية

قالها عن ..

مختلفون عنهم ولا يربطهم بالإفريقيين في باقي القارة شيء إلا النادر البسيط، وكان ذلك العمل في صالح الاستعمار الذي لم ياجأ فقط إلى سياسة التفرقة العنصرية، بل إلى التقسيم الصناعي لأراضي القارة مستغلين ميولنا وغرائزنا القبلية، لقد بذروا بذور الخلاف ليحولوا بيننا وبين الوحدة».

رئيس جمهورية غانا (كوامي نكروما) - السابع من أبريل سنة ١٩٦٠م «تعتبر دول إفريقيا جنوب الصحراء من بين الدول النامية التي صارت مصدراً لتمويل الدول الثرية، وهي دول ينهش فيها الفقر والبؤس؛ بفضل السياسات الأمريكية الساعية إلى «الاشتباك البناء»، وهي سياسات يعود إليها الفضل في إشعال حروب أهلية أدت إلى مقتل مليون ونصف [المليون] إنسان في إفريقيا الجنوبية وحدها، فضلاً عن خسائر بـ ٦٠ بليون دولار في دول الجنوب الإفريقي».

وإلى هذه الأرقام يمكننا أن نضيف نصف مليون طفل يلقون حتفهم كل عام نتيجة عبء الديون على الدول التي يعيشون فيها، على نحو ما تظهر تقارير منظمة اليونيسيف، إضافة إلى ١١ مليون طفل يموتون سنوياً من أمراض يسهل علاجها، وهو ما يمكن تسميته «إبادة جماعية خرساء» على حد تعبير هيروش نكاجيما - المدير العام لمنظمة الصحة العالمية - الذي يشير إلى أن هذا الوضع يمثل «مأساة» كان يمكن تداركها، لأنه لدى العالم المتقدم الموارد والتقنيات التي بمقدورها إنهاء المرض على مستوى العالم»، لكنه يفترق إلى الإرادة لمساعدة الدول النامية، ويبدو أن مصطلح «النامية» هنا بديل لطيف عن «الدول المستعمرة» من قبل الدول الثرية».

تشومسكي كتاب «النظام العالمي القديم الجديد»، ص ١٩٣

«نشعر بالقلق من الخطط التجارية للصين في إفريقيا، ومن سياسة المساعدة التي تعتمد هذه القوة العظمى الآسيوية، إننا قلقون من برامج المساعدة وخطط الاستثمار التي تنفذها الصين في إفريقيا، والتي لا تحترم دائماً معايير الشفافية والحوكمة الجديدة المقبولة عموماً في العالم، لا نريد أن نرى استعماراً جديداً في إفريقيا، حين يأتي الناس لإفريقيا للاستثمار نريدهم أن يستفيدوا ويفيدوا أيضاً، لا نريدهم أن يقوضوا الحكم الرشيد في إفريقيا، لقد رأينا خلال الحقبة الاستعمارية لإفريقيا أن من السهل الدخول والحصول على الموارد الطبيعية ورشوة القادة ثم الرحيل».

وزيرة الخارجية الأمريكية (هيلاري كلينتون) - وكالة رويترز «إن فرنسا قررت تبني سياسة خارجية جديدة تجاه إفريقيا، لم نعد نقبل عمليات التزوير التي تجري في انتخابات بعض الدول، إن عمليات التزوير لم تعد مقبولة من جانب فرنسا أو المجتمع الدولي، هذه هي السياسة الإفريقية الجديدة التي سننتهجها، وهي أيضاً سياسة دولية، إن تدخلنا في كوت ديفوار كان بناء على طلب من المجتمع الدولي، إننا لم نكن لتدخل في حالة عدم حصولنا على تفويض المجتمع الدولي، لقد تدخلت فرنسا بالنيابة عن المجتمع الدولي، إن فرنسا ستحتفظ بقواتها في كوت ديفوار من أجل حماية مواطنيها».

الرئيس الفرنسي (نيكولا ساركوزي) - وكالة الأنباء الصينية شينخوا «السيطرة الأجنبية في إفريقيا قد قسمت تماماً شخصية شعوبنا الإفريقية، فطوال قرون كان الاستعمار يزرع خلالها على عاتق قارتنا الحبيبة، أدخل الاستعمار في عقول الإفريقيين فكرة أن أصدقاءهم وأقرباءهم في أجزاء أخرى من إفريقيا هم

..أفريقيا



الفترة القادمة، لافتاً إلى أن هناك آفاقاً واسعة للاستثمارات الأجنبية بعد ثورة ٢٥ يناير، كما أكد ضرورة توطيد مصر لعلاقاتها مع دول حوض النيل بزيادة المشروعات والتعاون الاقتصادي.

صحيفة الوفد

استضافة إثيوبيا للمنتدى الاقتصادي:

قال نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية الإثيوبي هيلمريام ديسالين: إن استضافة إثيوبيا للمنتدى الاقتصادي العالمي حول إفريقيا ٢٠١٢م تؤكد أهميتها في القارة الإفريقية، وعبر هيلمريام - خلال مؤتمر صحفي في كيب تاون في جنوب إفريقيا - عن سعادة بلاده وترحيبها باختيارها لاستضافة هذا المؤتمر السنوي، داعياً المشاركين في المنتدى السنوي للعام ٢٠١١م المنعقد حالياً في كيب تاون إلى المشاركة في هذا المنتدى العام المقبل في أديس أبابا.

ونسب مركز «التا» الإعلامي الإثيوبي الرسمي إلى المتحدث باسم المنتدى الاقتصادي العالمي القول أن اختيار أديس أبابا لاستضافة هذا المنتدى يُعزى إلى أن إثيوبيا تُعد محوراً سياسياً مهماً في القارة؛ نظراً لأنها تستضيف مقر مفوضية الاتحاد الإفريقي ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لإفريقيا، إضافة إلى أن إثيوبيا يُتوقع أن تصبح واحدة من أسرع الاقتصاديات نمواً في العالم خلال العقد المقبل.

أخبار مصر

٦٨٠ مليون دولار من الدول المانحة

لتنمية جزر القمر:

صرح السيد قدرة عبد القادر - رئيس جمعية رجال الأعمال في دولة جزر القمر - أن الاجتماع الدوري للجنة العربية للتنمية والاستثمار في جزر القمر استطاع زيادة المبلغ الذي تعهد به المانحون في مؤتمر الدوحة إلى ٦٨٠ مليون دولار، بزيادة تُقدَّر بحوالي ١٠٠ مليون دولار، وقال إن التعهدات

الصندوق العربي للإنماء يقترض السودان ١٠٠ مليون دينار:

أعلن الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، ومقره الكويت، أنه وقّع اتفاقيتين سيتم من خلالهما إقراض السودان ١٠٠ مليون دينار كويتي (٦،٣٦٠ مليون دولار).

ونقلت وكالة الأنباء الكويتية (كونا) عن الصندوق قوله في بيان صحفي: إن القرضين سيساهمان في تمويل مشروع مطار الخرطوم الدولي، ومشروع مجمع سدي أعالي عطبرة وستيت.

وأضاف الصندوق أن معدل فائدة القرضين يبلغ ٢،٥٪، وسوف يتم السداد على مدى ٢٥ عاماً؛ بما فيها فترة إهمال لست سنوات للاتفاقية الأولى، وسبع سنوات للاتفاقية الثانية.

وكالة الأنباء الكويتية (كونا)

مشروعات مصرية بالمغرب وزامبيا:

كشف الدكتور عادل رحومة - رئيس لجنة العلاقات الخارجية بالاتحاد العام لجمعيات المستثمرين - عن قيام الاتحاد بتنفيذ مشروعات سكنية وتجارية بكل من المغرب وزامبيا، في إطار اتجاه رجال الأعمال لدعم العلاقات الاستثمارية والتجارية مع القارة الإفريقية خلال الفترة القادمة. وأشار رحومة إلى إعداد جمعيات المستثمرين للمشاركة في معرض زامبيا الدولي المقرر إقامته في شهر أغسطس القادم، وسوف تتم المشاركة في كل الأنشطة الإنتاجية والصناعية على مساحة ١٢ ألف متر، كما ينظّم الاتحاد لعقد لقاء لسفير زامبيا في القاهرة.

ولفت رحومة إلى اهتمام القطاع الخاص المصري بالتعاون مع زامبيا باعتبارها سوقاً واعدة لدولة من دول الكوميسا، وأشار إلى ضرورة الاهتمام بزيادة الصادرات وجذب الاستثمارات خلال

وفد إثيوبي يطلع على الصناعة الدوائية

في الإمارات:

قام وفد يتألف من ١٥ طبيباً يمثلون القطاعات الطبية في دولة إثيوبيا بزيارة إلى شركة الخليج للصناعات الدوائية «جلفار»، يرافقه د. أزهرى أحمد مدير منطقة شرق ووسط إفريقيا، بهدف الاطلاع على جهود الشركة في مجال الصناعة الدوائية، شاهد الوفد الإثيوبي فيلماً وثائقياً مدته عشر دقائق، تناول بالصوت والصورة مراحل تطور «جلفار» التي تُصنّف بأنها أول شركة في منطقة الشرق الأوسط.

وأكد د. أزهرى أهمية السوق الإثيوبي، مشيراً إلى أن إثيوبيا باعتبارها واحدة من أكبر الدول الإفريقية سكاناً تمثل سوقاً دوائياً مهماً.

البيان الإماراتية

«شل» تباع أصولاً بقيمة مليار دولار في

أربع عشرة دولة إفريقية:

قالت شركة النفط الهولندية العملاقة «شل» إنها ستقوم ببيع وحدات بيع الوقود بالتجزئة في أربعة عشر بلداً إفريقياً مقابل مليار دولار لشركة «فيتول جروب» التي يقع مقرها في جنيف و «هيليس انفستمنت بارتريز» اللتين تسعيان إلى تكوين شركة تقوم بالسيطرة تقريباً على جميع محطات بيع الوقود في القارة السمراء.

ويشمل اتفاق البيع محطات «شل» في تونس ومصر والمغرب وساحل العاج وبوركينا فاسو وغانا والسنغال ومالي وغينيا والرأس الأخضر وكينيا وأوغندا ومدغشقر وموريشيوس.

ومن المنتظر أن يتم الانتهاء من الصفقة خلال النصف الأول من العام القادم، في الوقت الذي تدرس «شل» فيه بيع مزيد من الأصول في ناميبيا وبوتسوانا وتوجو وتزانيا وجزيرة لارينيون في المستقبل للشركتين أيضاً.

موقع أرقام

القطرية التي تم تأكيدها خلال الاجتماع، إلى ما يزيد على ٢٠٠ مليون دولار، قدّمتها الدولة والمؤسسات والجمعيات الخيرية والإنسانية والشركات القطرية التي أطلقت العديد من المشاريع التنموية في الدولة، وأضاف أن اجتماع اللجنة العربية للتنمية والاستثمار نجح في إنشاء شركات استثمارية بقيمة ١٠٠ مليون دولار، بين الجانب القمري والجهات الدولية والمستثمرين العرب، سواء من الدول أو الصناديق أو الجهات المانحة.

الأهرام

٧٢ مشروعاً مصرياً في إثيوبيا: أكد

الدكتور عصام شرف رئيس مجلس الوزراء حرص مصر على تدعيم التعاون مع دول القارة الإفريقية وتطويره، مشيراً إلى أن التنمية المشتركة والمستدامة بين دول القارة تعد عنصراً مهماً في سياسة مصر الإفريقية، وأن مصر عادت إلى إفريقيا الشقيقة.

وقال الدكتور عصام شرف - في كلمته خلال افتتاح ندوة «فرص التعاون التجاري والاستثماري بين مصر وإثيوبيا» التي ينظمها مجلس الأعمال المصري الإثيوبي - إن زيارته التي قام بها إلى أوغندا وإثيوبيا منتصف شهر مايو كانت ناجحة، وذلك في إطار تأكيد البعد الإفريقي للتوجه الخارجي لمصر.

وأشار شرف إلى أنه تم الاتفاق خلال زيارته لإثيوبيا مع مليس زيناوي رئيس وزراء إثيوبيا على تنفيذ مخطط مشترك يستهدف التنمية الشاملة للبلدين، وفتح صفحة جديدة في العلاقات بين مصر وإثيوبيا، والاتفاق على تجاوز مرحلة عدم الثقة، والانطلاق إلى عهد يشهد مناقشات مفتوحة وحرّة، وأضاف أن هناك ٧٢ مشروعاً استثمارياً مصرياً بإثيوبيا؛ منها ما هو مصري خالص ومنها ما هو مشترك.

الشروق



المشهد الإفريقي



مطالباً بالنظر إلى ملفه بشكل عادل، وأضاف: «لقد عُفي عن سجناء ملفاتهم أكبر، وتهمهم أخطر، وكان محكوماً على بعضهم بعشر سنوات، وعلى بعضهم بثمانين سنوات، وست سنوات، وخمس سنوات مع الأعمال الشاقة وغرامات مالية كبيرة، أما الإمام بشير صال فقد قضى في السجن أكثر مما قضا ولم تثبت عليه تهمة».

وقال: إن «أكثر من ثلاثة أعوام في السجن كان فيها ولا يزال مثالاً للسجين المُلتزم الذي يعرف ما له وما عليه، لا بشهادة السجناء فحسب، وإنما أيضاً بشهادة النقباء والمُلازمين والجنود الذين تعاقبوا على السجن، فضلاً عن مسير السجن وإدارته».

وكالة الأخبار الموريتانية - ١٨ يونيو ٢٠١١م

قام علماء صوماليون بزيارات ميدانية في مدينة جيجيكا، حيث زاروا مركزاً للأيتام وتفقدوا أحوالهم التعليمية والمعيشية، وقابلوا مدير المركز الذي شرح لهم الأوضاع هناك، حيث أشار أن هذا المركز يضم أكثر من ٥٠٠ طالب وطالبة من مختلف ولايات المنطقة، ويتلقون الرعاية الاجتماعية، مضيفاً أن كفالة الطالب الواحد في اليوم ٤٠ ريالاً إثيوبي، كما قاموا بزيارة بئر ارتوازي حفرتها (جمعية العون والتنمية) التي أسست بعد الاتفاقية، لتساهم في المشاريع التنموية والاجتماعية في المنطقة، والاضطلاع بدور مهم في تخفيف المعاناة الخائقة التي يشن تحت وطأتها المجتمع.

وختماً زار العلماء قطعة أرض تبرعت بها الحكومة للجهة المتحدة لتحرير الصومال الغربي عقب توقيع الاتفاقية، مساحتها ٢٠٠ متر طولاً في ١٢٠ عرضاً، بغرض إنشاء معهد لإعداد الدعاة من مختلف ولايات المنطقة، ويُتوقع أن تكون له مرافق ووقفية.

الصومال اليوم - ١٥ يونيو ٢٠١١م

احتفلت وزارة التوجيه والأوقاف، في ولاية

استقبل بندكتس السادس عشر الكاردينال روبرت سارا رئيس المجلس الحبري بعد عودته من بوروندي، حيث قام بتدشين مدرسة ابتدائية تحمل اسم بندكتس السادس عشر، ونفذ المشروع بتمويل من بندكتس نفسه.

أشار الكاردينال أنه يوجد في المنطقة التي سُيدت فيها المدرسة الجديدة حوالي ٥٠٠ ألف طفل محرومين من الحق في التربية والتعليم، وأوضح الكاردينال سارا أنه التقى في خلال زيارته لبوروندي رئيس البلاد بيار نكورونزيزا الذي رحب بنشاط الكنيسة الكاثوليكية خصوصاً في حقلَي التعليم والصحة، وعبر عن شكره العميق للأساقفة والحبر الأعظم على الجهود التي تبذلها الكنيسة في البلد الإفريقي بهدف تحقيق النمو في المجتمع.

إذاعة الفاتيكان

قالت جماعة «كاثوليك ريليف سيرفيسيز» للإغاثة: إن السلطات السودانية سمحت لها باستئناف توزيع المؤن الغذائية في غرب دارفور مما جنبها مشكلة إغلاق برنامجها بعد أن علقت الخرطوم نشاطها هناك في يناير، إذ اتهمتها الخرطوم بتوزيع نسخ من الإنجيل في المنطقة المسلمة، وكان قرار المنع هذا هو الأحدث في سلسلة من القيود التي فرضت على عمل منظمات الإغاثة الأجنبية في منطقة دارفور التي يعصف بها الصراع.

وكانت المنظمة التي نفت توزيع الإنجيل أو أي مواد مسيحية قد حذرت يوم الأحد من أنها ستضطر إلى إغلاق برنامجها بحلول نهاية مارس إذا لم يُسمح لها باستئناف العمل.

رويترز

انتقد الناشط السلفي محمد الأمين -

الملقب المجلسي - ما وصفه بالتمييز الممارس من قبل السلطة تجاه أحد المعتقلين من أصول زنجية

الإسلامي - إن الندوة قدّمت عدداً من الأجهزة والمعدات والوسائل المعينة لجامعتي زنجبار وميرقوري في دولة تنزانيا.

وأشار العجيمي إلى أن هذا الدعم المقدم من الندوة قد تمثّل في توفير الأجهزة والوسائل التعليمية، مثل أجهزة الحاسوب وأجهزة التصوير ووسائل العرض (البروجكتور) وأجهزة الصوتيات، إلى غير ذلك من المعينات، لتوفير المناهج الخاصة باللغة العربية، لافتاً النظر إلى أن المسؤولين في هذه المؤسسات التعليمية يثمنون ما تقدّمه لهم الندوة من مساعدات فنية مختلفة، وهذا ما يُرجى له أن يسهم في تحسين الأداء والرفع من إمكانيات مختلف الجامعات في إفريقيا وقدراتها.

سبق

الصومال تطالب بإنشاء فرع جديد للرابطة خريجي الأزهر بمقديشيو:

طالب الدكتور على شيخ أحمد أبو بكر رئيس جامعة مقديشيو بإنشاء فرع للرابطة العالمية لخريجي الأزهر ببلايه، من أجل ربط خريجي الأزهر بالصومال بالمعارف الأزهرية، وتعريفهم بصحيح الدين الإسلامي.

وأعرب أبو بكر خلال زيارته على رأس وفد صومالي لمقر الرابطة بالقاهرة عن رغبته في وجود تعاون مثمر بين جامعة مقديشو والرابطة عبر بروتوكول واتفاقية في هذا الإطار، مُشيداً بالدور الذي يقوم به الأزهر جامعاً وجامعة لخدمة أبناء الشعب الصومالي المسلم بشكل خاص وأبناء القارة السمراء بشكل عام، متمنياً أن يقوم فضيلة الإمام الأكبر الدكتور أحمد الطيب بتوقيع الاتفاقية المنشودة في أسرع وقت، مشيراً إلى استعداد جامعة مقديشو لاستضافة فرع الرابطة بمقرها وتقديم كل الدعم والمساعدة له.

الأهرام

الخرطوم بالتعاون مع ديوان الزكاة اليوم، بتوزيع ٣٠ ألف نسخة من المصحف الشريف براوية الدوري على الخلاوي والمساجد والجامعات، وذلك تحت شعار «مصحف لكل مسلم».

وأكد د. عبد الرحمن الخضمر والي أن السودان أصبح مركزاً لطباعة المصحف الشريف في إفريقيا، وذلك بفضل دار إفريقيا لطباعة المصحف، ودعا وزارة الأوقاف إلى بذل الجهد في مثل هذه الأعمال الخيرة، وتوجيه المجتمع إلى فعل الخير.

وقال الأستاذ عثمان البشير الكباشي وزير الأوقاف أن مشاركة ديوان الزكاة تأتي نيابة عن دافعي الزكاة، مشيراً إلى أنهم يقومون الآن بطباعة المصحف براوية وُرش، ويجري تصحيحه في موريتانيا.

وكالة السودان للأنباء - ١٦ يونيو ٢٠١١م

أشرف مارتين هاب أسقف كنسية نواكشوط على القداس السنوي الذي يقام بقرية بوبونجين السنغالية، وذلك بتكليف من الكاردينال تيودور ادريان صار، أسقف العاصمة السنغالية داكار، وبحضور العديد من الشخصيات الدينية والرسمية والسياسية في البلد، وطالب أسقف نواكشوط آلاف الشباب المسيحيين الحاضرين بجعل مصير القارة بأيديهم، مضيفاً أن الأمر يمكن أن يتم بالعقيدة الصحيحة - وفق تعبيره! -.

وقد تحدث الأسقف هاب في موعظته عما أسماه جهود الكنيسة في إفريقيا ودورها في خدمة المصالحة والعدالة والسلام الأهلي، وقال هاب إن إفريقيا اليوم منسية، بالرغم من الحديث عن العولمة، منتقداً التقصير الحاصل في حق القارة التي وصفها بمهد البشرية.

وكالة الأخبار الموريتانية - ١٨ يونيو ٢٠١١م

قال الدكتور خالد العجيمي - رئيس لجنة إفريقيا في الأمانة العامة للندوة العالمية للشباب



ذاكرة التاريخ

عبد الله بن ياسين

نسبه ونشأته: هو عبد الله بن ياسين الجزولي، الملقب بالزعيم الديني لدولة المرابطين، أصله من قرية تاماناوت في طرف صحراء غانا، قضى طفولته في مسقط رأسه، وبعد ذلك تردد على مدن العلم في المغرب، ثم رحل إلى الأندلس، وتلقى العلم بها، وكان حكام الطوائف يحكمون الأندلس في ذلك الوقت. جهاده: بدأ عبد الله بن ياسين رحلته الجهادية بالدعوة إلى الإسلام حتى صار له أنصار وأتباع، فبدأ بتوجيههم إلى القبائل لنشر دعوة الإسلام، فمنهم من أجاب ومنهم من عصى. بدأ دعوته بشرح شرائع الإسلام وعقائده للناس، وبيان فضل الإسلام، واستجاب الناس لدعوة عبد الله بن ياسين إلا أنهم سرعان ما أهضموها، وقالوا أما الصلاة والزكاة فقريب، وأما قولك من قتل يُقتل، ومن سرق يُقطع، ومن زنا يُجلد، فلا نلتزمه، فاذهب إلى غيرنا.

وما كان عبد الله بن ياسين يقبل هذا الأمر الذي يقسم الدين ويؤمن ببعض الكتاب ويكفر ببعضه، ولم يكن متهوراً معهم ليعلم عليهم الحرب، فتحوّل عنهم إلى قبيلة أخرى يدعو فيها ليوجد له أنصاراً فيها لدعوته، وظل على ذلك حتى تطورت دعوته من الدعوة الفردية القليلة الأنصار إلى جماعة كبيرة بلغ تعدادها في بادئ الأمر ألف رجل، فبدأ عبد الله بن ياسين بتوجيه هؤلاء الرجال بالتوجه إلى قبائلهم ودعوتهم للإسلام، ومن هنا بدأت دعوته في الانتشار.

بعدها دخلت دعوة عبد الله بن ياسين مرحلتها الثانية، وهي مرحلة الجهاد بالسيف بعد أن جاهد وبلغ بالكلمة، وترامت هذه الدعوة مع بدء ظهور ملامح الدولة.

بدأت ملامح الدولة تظهر؛ فبعد أن نظم ابن ياسين جانب الدعوة وجانب العبادة والصلاة؛ نلاحظ أنه سرعان ما انفتحت إلى الجانب الاقتصادي، حيث أمرهم بالزكاة وأداء العُشُر، واتخذ لذلك بيت مال يجمع فيه ما يُرفع إليه من ذلك، كما ركز في الجانب العسكري، حيث شرع في شراء السلاح وإركاب الجيوش التي ألقي على كاهلها حماية خطاب المرابطين ودعوتهم، وتطبيق الشريعة الإسلامية في البلاد التي سيطروا عليها.

وبعد أن ظهرت ملامح الدولة فلا بد لها من قيادة تحكمها؛ فأقام الشورى لاختيار قائد يقود هذه الجماعة المرابطة، ولقد عزموا على اختياره أميراً إلا أنه رفض، فاستقر رأيهم على ولاية أبي بكر بن عمر. واستقامت للمرابطين بلاد الصحراء بجملتها، وما وراءها من بلاد المصامدة، والقبلة، والسوس، بعد حروب كثيرة، ثم خرج بالناس لجهاد برغواطة الكفرة، ففزاهم مع أبي بكر بن عمر، في جمع عظيم من المرابطين، والمصامدة، قيل إنهم كانوا في نحو خمسين ألف راجل وراكب.

من كلماته: لعبد الله بن ياسين موقف عظيم سجّله التاريخ إلى يومنا هذا، ويتجلى في الوصية التي قدّمها لإخوانه المرابطين وهو على فراش الموت، يقول فيها: «يا معشر المرابطين، إنكم في بلاد أعدائكم، وإني ميت في يومي هذا لا محالة؛ فإياكم أن تجبنوا أو تنازعوا فتقتلوا فتذهب ريحكم، وكونوا ألفاً وأعواناً على الحق، وإخواناً في ذات الله تعالى؛ وإياكم والمخالفة والتحاسد على طلب الرياسة؛ فإن الله يؤتي ملكه من يشاء من خلقه، ويستخلف في أرضه من أحب من عباده، ولقد ذهب عنكم؛ فانظروا من تقدمونه منكم يقوم بأمركم، ويقود جيوشكم ويفزو عدوكم، ويقسم بينكم فينكم، ويأخذ زكاتكم وأعشاركم».

ومن كلماته لما نذب المرابطين إلى جهاد من خالفهم من قبائل صنهاجة قال لهم: «معشر المرابطين، إنكم اليوم جمع كثير نحو ألف رجل! ولن يُغلب ألف من قلة! وأنتم وجوه قبائلكم ورؤساء عشائركم، وقد أصلحكم الله تعالى، وهداكم إلى صراطه المستقيم، فوجب عليكم أن تشكروا نعمته عليكم، بأن تأمروا بالمعروف وتنهوا عن المنكر، وتجاهدوا في الله حق جهاد».

وفاته: في سنة خمسين وأربعمائة (٤٥٠هـ)، في أثناء حربه مع قبيلة برغواطة، ليلحق بركب المجاهدين المناضلين، وبعد وفاته قام خليفته أبو بكر بن عمر لقتال برغواطة حتى أخذ الثأر منهم، «فأنخن فيهم قتلاً وسبياً حتى تفرقوا في المكمان والغياض، واستأصل شأفتهم، وأسلم الباقون إسلاماً جديداً، ومحا أبو بكر بن عمر أثر دعوتهم من المغرب، وجمع غنائمهم وقسمها بين المرابطين، وعاد إلى مدينة أغمات».

لقد قام المرابطون بخدمه كبيرة للأمة بأجمعها، حيث أنبرت هذه الزاوية المظلمة بمبادئ الحق، وأصبحت جزءاً من كيان الأمة، وثغراً من ثغورها الصامدة، كما أنهم مهّدوا الطريق لربط أقاليم المغرب فيما بينها بعد إزالة الكيان الغريب في تركيبه وتفكيره، ومن ثمّ تكوين الدولة الواحدة التي تخضع لقيادة واحدة وقانون واحد.

■ لجنة جائزة نوبل توافق مبدئياً على ترشح نائب رئيس السودان لنيل الجائزة:

ذكرت الصحف السودانية أن لجنة جائزة نوبل أبدت موافقة مبدئية على ترشح علي عثمان محمد طه نائب الرئيس السوداني لنيل الجائزة استجابة لطلب تقدم به أكاديميون أمريكيون وأفارقة لترشحه، وكشف إسماعيل الأغيش الناطق الرسمي باسم المبادرة التي يقودها ناشطون لدعم ترشح علي عثمان للجائزة عن تقدم أكثر من ٣٠ أكاديمياً أمريكياً وإفريقياً، وفائزين سابقين بجائزة نوبل، وأمناء سابقين للأمم المتحدة، بطلب لترشح علي عثمان محمد طه لنيل جائزة نوبل.

وأكد الأغيش أن لجنة الجائزة وافقت مبدئياً على الطلب، لكنه أشار لتأجيل ورشة عمل خاصة بالترشح بسبب ما سمته لجنة الدعم بالصراع داخل المؤتمر الوطني حول من يتولى الملف في الحكومة.

اليوم السابع

■ «مراسلون بلا حدود» تندد بتدهور حرية الصحافة في جنوب السودان:

نددت منظمة «مراسلون بلا حدود»، في بيان لها، بحالة التردّي المؤسف لحرية الصحافة في جنوب السودان والانتهاكات التي تمارسها السلطات هناك ضد الصحفيين فيما تستعد البلاد لتصبح مستقلة رسمياً في يوليو المقبل، وأشارت المنظمة في بيانها إلى اعتقال الصحافي محمد أركو علي أديبو العامل في راديو السودان، والذي احتجز لمدة ثلاثة أسابيع في ظروف قاسية للغاية، حيث تعرض للتعذيب النفسي والجسدي، ثم أفرج عنه مؤخراً.

وكان أديبو قد اعتقل في ١١ مايو في أو بولاية غرب بحر الغزال، واتهم بالتقاط صور بلا تصريح من الحكومة، ونقل إلى جوبا في ٢٤ مايو، وظل قيد الحبس حتى تم الإفراج عنه.

وأعربت المنظمة في بيانها عن إدانتها بشدة للانتهاكات الأخيرة المرتكبة ضد الصحافة، والتي تقضي على أي أمل في رؤية هذا البلد، قبيل شهر واحد من استقلاله، يحول حرية التعبير إلى مبدأ من مبادئه التأسيسية.

موقع منظمة «مراسلون بلا حدود» على الإنترنت

■ مركز بدر يحتفل بتخريج أول دفعة متخصصة في البنوك الإسلامية:

تم توزيع شهادات الدبلوم المهني على سبعة خريجين من برنامج «المصرفية الإسلامية والتمويل»، وذلك في مناسبة حفل التخرج للدفعة الأولى من مركز بدر للدراسات المستقبلية والاستشارات.

وجرى الحفل في قاعة المؤتمرات والحفلات في فندق امبيريال في مدينة هرجيسا - عاصمة أرض الصومال، حيث شارك في الحفل وزير الأوقاف الشيخ خليل عبد الله أحمد، ومدير التعليم العالي في وزارة التربية والتعليم السيد/ خضر أحمد ديريا، وكذلك مدير قسم المالية والمراقبة من البنك المركزي، ومدير بنك ذهب شيل فرع هرجيسا، وممثل من بنك سلامة في هرجيسا، وعدد كبير من شرائح المجتمع.

في السياق نفسه أعرب كل من البنك المركزي وبنك ذهب شيل وبنك سلامة عن استعدادهم التام للاعتماد على بدر كمركز تدريبي استشاري لمؤسساتهم، ووعدوا بتوظيف الخريجين في بنوكهم حسب القدرة والإمكانات المتوفرة.

الصومال اليوم



بنك المعلومات

المشهد الإفريقي



موزمبيق

الديانة: معتقدات إفريقية، الديانة الإسلامية، الديانة النصرانية.

■ مظاهر السطح:

تتنوع تضاريس جمهورية موزمبيق بين أرض منخفضة على الساحل، وأرض مرتفعة في الوسط، وهضاب عالية في الشمال الغربي، وجبال في الغرب، حيث ترتفع أرض موزمبيق كلما اتجهنا غرباً، وتطل السواحل الشرقية لموزمبيق على المحيط الهندي بطول يجاوز ألفي كيلو متراً، وتجري على أرضها العديد من الأنهار؛ منها الزمبيزي، ولمبوبو، وسافا، ويشكل نهر روفوما الحدود الشمالية بينها وبين تنزانيا. وتُعد قمة جبل مونت بينجا أعلى القمم الجبلية بموزمبيق، حيث يصل ارتفاعها إلى ٢٤٣٦ متراً فوق مستوى سطح البحر.

تتعرض البلاد لمواسم الجفاف والفيضانات الشديدة في المقاطعات الوسطى والجنوبية، كما تتعرض للأعاصير المدمرة.

■ المناخ:

يتنوع مناخ موزمبيق ما بين مداري وشبه مداري، فالمناخ حار رطب خصوصاً على القسم الساحلي، وتكثر الأمطار في الجزء الجنوبي من البلاد، وتقل درجات الحرارة على المرتفعات الداخلية.

■ نظام الحكم:

نظام الحكم بجمهورية موزمبيق جمهوري، تتمثل السلطة التنفيذية في رئيس الجمهورية، والذي يتم انتخابه بالاقتراع الشعبي المباشر لفترة رئاسية مدتها خمس سنوات، ويقوم

دولة إفريقية حصلت على استقلالها من البرتغال في الخامس والعشرين من يونيو ١٩٧٥م، وتعد موزمبيق واحدة من أفقر دول العالم نتيجة للحروب الأهلية التي عانتها، والتي امتدت قرابة ١٦ عام، وانتهت رسمياً في عام ١٩٩٢م، كما تعاني الدولة العديد من الكوارث الطبيعية مثل الأعاصير والفيضانات والجفاف.

■ الموقع:

تقع جمهورية موزمبيق في أقصى جنوب القارة الإفريقية، تطل سواحلها الشرقية والجنوبية على المحيط الهندي، ويحدها من الشمال تنزانيا، ومن الغرب مالاوي وزامبيا، وزيمبابوي، ومن الجنوب الغربي جمهورية جنوب إفريقيا، وسوازيلاند، ويفصل بينها وبين جزيرة مدغشقر قناة موزمبيق.

المساحة: ٨٠١,٥٩٠ كم^٢.

عدد السكان: ٢١,٢٨٤,٧٠٠ نسمة.

العاصمة: مابوتو.

اللغة: اللغة البرتغالية هي اللغة الرسمية للبلاد، بالإضافة لعدد من اللغات المحلية. العملة: الميتكال.





العملة الموزمبيقية بالمثلقال وهو اسم عربي، بالإضافة إلى أن الشواهد التاريخية تقول إن اسم موزمبيق كان مشتقاً من اسم السلطان المسلم (موسى بن مبيقي) الذي كان يحكم البلاد في تلك الفترة.

■ أوضاع المسلمين في موزمبيق:

في موزمبيق دخل الاستعمار البرتغالي في مطلع القرن العاشر الميلادي، واستمر حتى استقلت في عام ١٩٧٥م، وعانى المسلمون هناك ظلم المحتلين البرتغاليين أشد المعاناة، وفرّوا من تعذيبهم وبطشهم؛ إذ دمر البرتغاليون مدينة «كلوة» ومساجدها الثلاثمائة، ثم رحل المستعمّر البرتغالي تاركاً المسلمين في حالة من الفقر والتخلف.

والمسلمون الموزمبيقيون يُشكّلون حوالي ٥٥% من عدد السكان، ويتركزون في مناطق الشمال التي تشهد تزايد عدد المسلمين،

بتعيين رئيس الوزراء.

أما السلطة التشريعية؛ فتتمثل في مجلس واحد هو الجمعية الوطنية، ويتم انتخاب أعضاء الجمعية الوطنية من خلال الاقتراع العام، وعدد أعضاؤها ٢٥٠ عضواً، ومدة عضويتهم خمس سنوات.

تتمثل السلطة القضائية في موزمبيق في المحكمة العليا (محكمة النقض والإبرام)، ويتم تعيين عدد من قضااتها بواسطة رئيس الدولة، ويُتخب باقي القضاة من قبل الجمعية الوطنية، ويوجد عدد من المحاكم الأخرى؛ منها المحكمة الإدارية، المحاكم العمالية، محاكم العرف، ويستمد النظام القانوني في موزمبيق من النظام المدني البرتغالي والقانون العرفي. من الأحزاب السياسية الموجودة في موزمبيق: جبهة تحرير موزمبيق، حركة موزمبيق للمقاومة الوطنية، حزب العمل، الحزب المستقل لموزمبيق.

■ دخول الإسلام لموزمبيق:

انتشر الإسلام في موزمبيق عن طريق التجار العرب منذ القدم وخلال القرنين التاسع والعاشر الميلاديين، وهذا ما شهد به الاستعمار البرتغالي، حيث سبقهم في هذا الموقع بلا شك، ومما يدل على ذلك تسمية





وبالرغم من أن الوجود الإسلامي في موزمبيق منذ العصور القديمة كان له دور بارز في محاربة المستعمر وإخراجه من البلاد؛ فإنهم يعانون الفقر والتخلف؛ نظراً لعدم اهتمام الحكومة بهم، ففي الغالب لا يُوظفون في وظائف الدولة، ولا يحصلون على المميزات التي يحصل عليها غيرهم من باقي الملل، كما يواجهون مشكلات في التعليم والصحة وأداء الشعائر الدينية.



كما أنهم يعانون النشاط التصيري المكثف الذي زاد بشدة بعد بناء الجامعة التصيرية، وتخريج كثير من أبناء موزمبيق قساوسة وكهنة، مما زاد من قوّة النصارى، كما أنه لا توجد أي منظمة سياسية تدافع عن حقوق المسلمين.

أما التعليم؛ فإن من أهم المشكلات التي تواجه المسلمين في موزمبيق نقص المدارس العامة والمدرسين في جميع

المراحل التعليمية، مما يعني حرمان عدد كبير منهم من فرص التعليم والمعرفة، والذين يتخرجون من هذه المدارس يعانون مشكلة أخرى، وهي عدم وجود فرص مناسبة لإكمال التعليم والاستمرار فيه؛ إما لضعف الحالة الاقتصادية من جهة، وإما لنقص المعاهد الخاصة بالتدريب المهني - وهي المهمة - من جهة أخرى، وهذا غير قلة الكليات الجامعية، مما يعني قلة المتخرجين من المسلمين

والحاصلين على مؤهل عال.

أما الناحية الصحية؛ فهي في حالة يرثى لها، فالمستشفيات قليلة جداً، وكثير منهم يعتمد على الوصفات الشعبية لعدم قدرته على الذهاب إلى المستشفيات، ولعدم توفر الدواء والعناية اللازمة في تلك المستشفيات. وبالرغم من تمركز المسلمين في الشمال بنسبة كبيرة فإنهم أيضاً يعانون قلة المساجد في تجمعاتهم وأماكن إقامتهم، ولعل ما يعانونه من فقر وقلة ذات اليد له أثر في ذلك.

فعاليات

✽ بحضور عدد من الرؤساء الأفارقة والسفراء.. المنتدى الإسلامي يقيم احتفالية بمناسبة مرور (٢٥) عاماً على تأسيسه:

نظّم المنتدى الإسلامي في لندن، يوم الثلاثاء، ٥ رجب ١٤٢٢هـ الموافق ٧ يونيو ٢٠١١م، حفلاً بمناسبة مرور ٢٥ عاماً على تأسيسه، بحضور عدد من رؤساء ومسؤولي الدول الإفريقية، وعدد من البرلمانيين والمسؤولين الحكوميين البريطانيين، وعدد من سفراء الدول العربية والأوروبية والإفريقية في لندن، كما حضر الحفل رؤساء المنظمات الإغاثية المحلية والدولية وجمع من رجال الأعمال.

وتضمن الحفل عرضاً لفيلم عن مسيرة المنتدى الإسلامي خلال ٢٥ عاماً والمشاريع الحالية والمستقبلية، كما تضمن تكريماً لمؤسسي المنتدى الإسلامي وللداعمين للمنتدى من المؤسسات والمسؤولين البريطانيين وللمتميزين من موظفي المؤسسة.

وعلى هامش الاحتفالية افتتح المنتدى، بالشراكة مع عدد من المنظمات الدولية والمؤسسات والمنظمات الإفريقية المحلية، مشروع «رعاية صحة الأمهات»، وهو مشروع طبي متخصص لخفض نسبة وفيات الأمهات في القارة الإفريقية، حيث تُعد نسبة وفيات الأمهات في أثناء الحمل والولادة في إفريقيا من أعلى المعدلات في العالم، حيث استأثرت منطقة جنوب صحراء إفريقيا بأكثر من ثلث وفيات الأمهات في العالم.

يُذكر أن المنتدى الإسلامي في لندن كان قد تأسس عام ١٤٠٦ هـ / ١٩٨٦م، ويعمل المنتدى في النشاطات التعليمية والإغاثية والطبية في أكثر من عشرين دولة إفريقية.

ويتعاون المنتدى مع عدد من المنظمات الدولية، مثل: البنك الإسلامي للتنمية، منظمة الصحة العالمية، منظمة الإيسيسكو، منظمة اليونسيف، منظمة أوكسفام، وزارات الصحة في الدول المعنية. كما يوجد للمنتدى علاقات وبرامج مشتركة مع الدول التي يعمل فيها للإسهام في مجالات التعليم والصحة والإغاثية

✽ قام معالي الأستاذ عبد الله جاسي وزير الشؤون الإسلامية بدولة غينيا كوناكري والوفد المرافق له: بزيارة مقر مجلة «قراءات إفريقية» بالرياض، وذلك يوم الخميس ٢٥ من جمادى الأولى ١٤٢٢هـ، الموافق ٢٨ أبريل ٢٠١١م، وكان في استقباله هيئة تحرير المجلة وإدارتها، وتباحث معالي الوزير مع إدارة المجلة حول سبل تنمية العلاقة وتطويرها مع المجلة، كذلك كيفية فتح المجال للتعريف بالمجلة وقضاياها، وطرق توزيعها، كما تطرق الحديث إلى المنتدى الإسلامي والدور الذي يقوم به لخدمة الواقع الإفريقي، وسبل تفعيل نشاط المنتدى في غينيا كوناكري.

وأعرب الوزير عن سعادته بزيارة مقر المجلة وبالحفاوة البالغة التي لاقاها من هيئة التحرير، وكان من ضمن الحضور الدكتور ربيع الحاج مسؤول دائرة إفريقيا في الندوة العالمية للشباب الإسلامي، والذي أبدى تفاءله من اللقاء، وأكد ضرورة التعاون بين المؤسسات الإسلامية لخدمة القارة الإفريقية، وتوفير الدعم والمساعدة لها.

✽ أقام مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية: ندوة علمية بعنوان: «العلاقات العربية الإفريقية- الواقع وآفاق المستقبل» بتاريخ ٢٨ / ٣ / ٢٠١١م، وتناولت الندوة - التي حاضر فيها بعض الأكاديميين الأفارقة- أربعة محاور: المحور الأول: «البعد التاريخي للعلاقات العربية - الإفريقية، مع الإشارة إلى القرن الإفريقي» وكان المتحدث هو الأستاذ الدكتور/ حسن مكي، مدير جامعة إفريقيا العالمية - الخرطوم.

كما تناول المحور الثاني « المتغيرات السياسية في العلاقات العربية - الإفريقية» ألقاه الأستاذ الدكتور/

صالح أبو بكر علي، عميد كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية- جامعة آدم بركة - تشاد.

وتناول المحور الثالث «الرهانات



فعاليات

الثقافية في العلاقات العربية - الإفريقية» وكانت الورقة للدكتور/ الخضر عبد الباقي محمد، أستاذ الإعلام- جامعة الإمام محمد بن سعود، ومدير المركز النيجيري للبحوث العربية. والمحور الرابع والأخير «آفاق المستقبل في العلاقات العربية - الإفريقية» للدكتور/ عبد الرحمن كان، أستاذ التاريخ الحديث جامعة داكار - السنغال.

كما كان هناك العديد من المداخلات والمشاركات عبر العديد من المهتمين بالشأن الإفريقي.

✽ أقامت مجلة قراءات إفريقية حلقة نقاش بعنوان «الجامعات الإسلامية في إفريقيا ودورها في التنمية»، وذلك في يوم الخميس ٢٠/٣/٢٠١١م، حضر الحلقة عديد من الأكاديميين الأفارقة منهم: الأستاذ الدكتور/ حسن مكي، مدير جامعة إفريقيا العالمية - الخرطوم، والدكتور عثمان أبو زيد عثمان، مستشار في رابطة العالم الإسلامي، والدكتور ربيع الحاج، مسئول لجنة إفريقيا في الندوة العالمية للشباب الإسلامي، والدكتور عبد الله بمبا، كلية التربية - جامعة الإمام محمد بن سعود، والأستاذ الدكتور/ صالح أبو بكر علي، عميد كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية - جامعة آدم بركة- تشاد، والدكتور/ الخضر عبد الباقي محمد، أستاذ الإعلام- جامع الإمام محمد بن سعود، ومدير المركز النيجيري للبحوث العربية، والدكتور/ عبد الرحمن كان، أستاذ التاريخ الحديث جامعة داكار - السنغال، والدكتور بيان صالح حسن، باحث في الرئاسة العامة للإفتاء، والأستاذ محمد عبد المعروف محمد، مساعد المدير للموارد- جامعة إفريقيا العالمية- الخرطوم. تطرقت الحلقة للنقاش حول واقع الجامعات الإسلامية في إفريقيا: من حيث البنية التحتية، ودور الأساتذة، ومستوى الخريجين، ودور هذه الجامعات في التنمية في القارة، وكذلك أفق التطوير، ومستقبل الجامعات.

✽ نظم منتدى الحوار في مكتبة الإسكندرية ندوة بعنوان «مصر ودول حوض النيل»، تحدث فيها الدكتور نادر نور الدين أستاذ الموارد المائية بكلية الزراعة في جامعة القاهرة، وأدارها الدكتور ماهر صالح رئيس قسم الأراضي والمياه بكلية الزراعة بجامعة الإسكندرية.

دارت الندوة حول مجموعة من المحاور، تشمل التعريف بنهر النيل وموارده المائية، وحصص الموارد المائية من موارد النهر لكل دولة من دول الحوض، وأسباب الاختلاف الحالي بين دول المنابع ودولتي المصب، والاتفاقية الانشاققية الأخيرة (اتفاق عنتيبي) لدول المنابع وموقف مصر منها، وخطط إثيوبيا وأوغندا لبناء السدود على النيلين الأزرق والأبيض، بالإضافة إلى الموارد الأرضية لدول حوض النيل، وأهم الحاصلات الزراعية التي توجد في كل دولة، والاستثمار الأجنبي في دول حوض النيل بين الاستغلال والاستنزاف.

كما ناقشت الندوة أيضاً دور إسرائيل في منابع النيل، ومستقبل الاستثمار والتكامل الزراعي بين مصر ودول الحوض، وحق الفيئو في اتفاقيات النهر، وقانونية وصحة إعلان إثيوبيا عن إنشاء سد النهضة وأربعة سدود أخرى مزعم إنشاؤها على النيل الأزرق، ومستقبل التعاون أو الصراع في المنطقة، وسبل تنمية الموارد المائية لمصر ودول الحوض.

أوضح «نور الدين» أن مصر هي أكثر دولة يمكن أن تتضرر من بناء أي سدود على نهر النيل، وأن دول المنابع لا تعاني مشكلة في الموارد المائية على الإطلاق، بل إن بعض الدول تعاني فائضاً في المياه التي تغمر الأراضي الزراعية، وذلك بسبب وفرة مياه الأمطار والاعتماد عليها بشكل كبير، بعكس دول المصب وبخاصة مصر.

سكان إفريقيا.. إلى أين؟!

د . موسى فتحي موسى عليم (*)

■ مقدمة :

إذا كان السكان هم عصب التنمية؛ فإن التنمية لا تتم إلا بهم، ومن ثم فإن الوقوف على خصائص السكان في مكان ما يساعد إلى حد كبير في معرفة أين يقع في سُلّم التنمية، ومن الخصائص المهمة للسكان في إفريقيا النمو السكاني الذي يحمل في طياته العديد من الأبعاد من ناحية، كما أن له كثيراً من التأثيرات في الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية من ناحية أخرى.

ومن المفارقات الغريبة بخصوص سكان القارة الإفريقية أنه على الرغم من ظروف الفقر التي تعم مناطق عديدة من القارة؛ فإن معدلات النمو السكاني تُعد من المعدلات المرتفعة عالمياً؛ حيث تطور عدد سكان القارة من ٢٠٧ مليون نسمة عام ١٩٥٠م - بنسبة ٨،٢٥٪ من سكان العالم - إلى ١٠٣٠ مليون نسمة عام ٢٠١٠م، بنسبة زيادة بلغت ٢٩٧،٦٪ خلال تلك الفترة، بمعدل نمو سنوي بلغ ٦،٦٢٪ سنوياً، ومن المتوقع أن يصبح عددهم ٢٠٨٤

مليون نسمة عام ٢٠٥٠م^(١).

وبمقارنة معدلات نمو السكان في العالم في الفترة السابقة؛ نجد أنه بلغ ١٧٤،٦٩٪ في الفترة نفسها، بمعدل نمو سنوي بلغ ٢،٩١٪ سنوياً، وهو ما ينخفض كثيراً عن المعدل الإفريقي (النسب والمعدلات من حساب الباحث)، كما تشير توقعات سكان العالم أن ثلاث دول من الدول الكبرى سكانياً في العالم عام ٢٠٥٠م ستكون من دول إفريقيا (نيجيريا - إثيوبيا - جمهورية الكونغو الديمقراطية) مقابل دولة واحدة فقط عام ٢٠١٠م هي نيجيريا^(٢). والسؤال الذي يطرح نفسه هو: أنه إذا كانت مشكلات السكان في القارة قد بلغت وضعاً حرجاً في ظل الأعداد الحالية للسكان؛ فما هو الوضع المستقبلي لتلك المشكلات في ظل النمو السكاني المتزايد للقارة، وما يحمله من تغيرات كمية وكيفية في خصائص سكان القارة؟

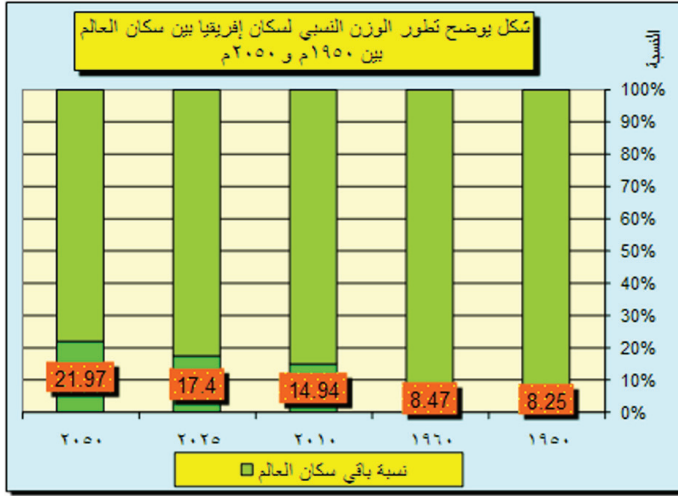
يستهدف هذا المقال إبراز بعض جوانب النمو السكاني للقارة، وانعكاساتها على الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والبيئية

(*) قسم الجغرافيا - كلية الآداب - جامعة المنوفية - مصر.

(١) مصدر بيانات عام ١٩٥٠م الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الكتاب السنوي للإحصاءات العامة للجمهورية العربية المتحدة ١٩٥٢م - ١٩٦٥م، ص ١٩٣، ومصدر بيانات عام ٢٠١٠م و ٢٠٥٠م هو: Population Reference Bureau. World Population Data Sheet، ٢٠١٠، والنسب ومعدل النمو من حساب الباحث اعتماداً على التعامل الإحصائي مع بيانات العامين لإيجاد معدل النمو السكاني الإجمالي، ثم قسمته على الفترة الزمنية لإيجاد معدل النمو السكاني السنوي.

(٢) المصدر نفسه.

عام ٢٠١٠م، ومن المتوقع أن يصل نصيبها من السكان إلى ١٧،٤٪ عام ٢٠٢٥م، و٢١،٩٧٪ عام ٢٠٥٠م^(١)، كما يوضح ذلك الشكل الآتي:



من منظور جغرافي تحليلي تطوري، يستهدف رصد الصورة الحالية للسكان، وتأثير الصورة الماضية فيها، والاستفادة منهما في إدراك الصورة المستقبلية لسكان القارة، ويعتمد

رصد الجوانب السكانية في القارة على العديد من المصادر الإحصائية الدولية، بالإضافة إلى المقارنة بين القارة والمناطق الجغرافية الأخرى في العالم لإبراز التباينات والتشابهات في المتغيرات المدروسة.

أولاً: نمو سكاني متزايد في القارة:

تؤكد البيانات أن قارة إفريقيا تشهد نمواً

ويلاحظ مما سبق؛ أن الوزن النسبي لسكان القارة الإفريقية في تزايد في ظل النمو السكاني الذي تشهده القارة مقارنة بغيرها من قارات العالم، ففي الوقت الذي سجل فيه معدل الزيادة الطبيعية لسكان القارة عام ٢٠١٠م نحو ٢،٤٪؛ فإن المتوسط العالمي لهذا المعدل لم يتجاوز ١،٢٪ فقط، أي أن معدل الزيادة الطبيعية في القارة ضعف المعدل العالمي.

ويوضح الجدول والشكل الآتيان التباين الجغرافي في معدل المواليد والوفيات ومعدل الزيادة الطبيعية بين قارات العالم عام ٢٠١٠م:

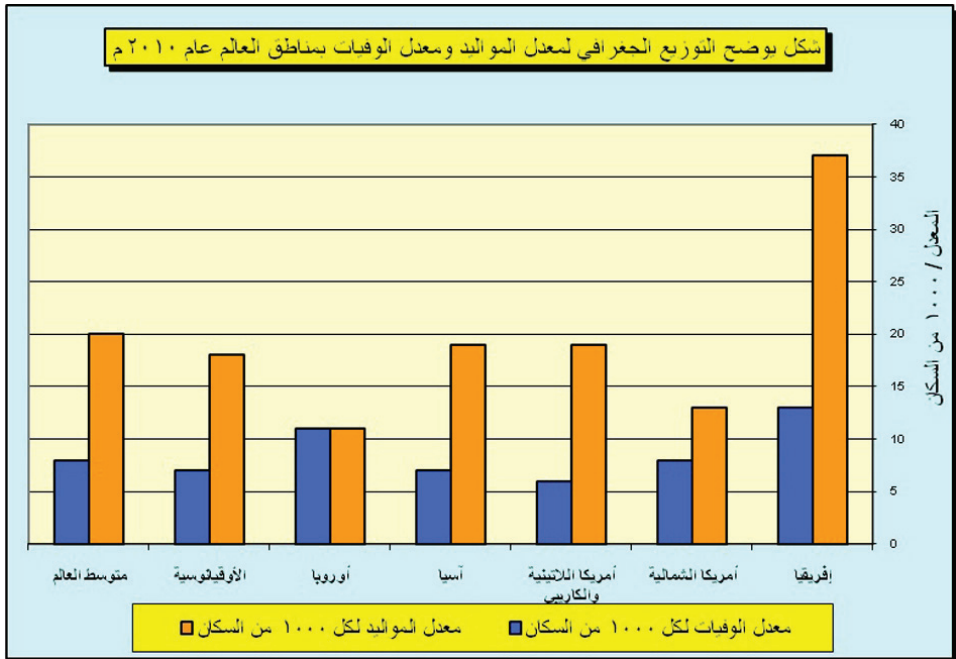
سكانياً واضحاً تعكسه الزيادات المتتابة في أعداد السكان، ففي الوقت الذي بدأت أوروبا تشهد ثباتاً سكانياً في ظل تساوي معدلات الوفيات (١١ في الألف) ومعدلات المواليد (١١ في الألف) عام ٢٠١٠م؛ فإن بعض دولها دخلت مرحلة التناقص السكاني؛ حيث تفوق بها معدل الوفيات على معدل المواليد، ومن أمثلتها ألمانيا وليتوانيا ورومانيا، نجد أن قارة إفريقيا تشهد تزايداً سكانياً، حيث ارتفع عدد سكان القارة من ٢٠٧ مليون نسمة عام ١٩٥٠م إلى ٢٥٥ مليون نسمة عام ١٩٦٠م إلى ١٠٣٠ مليون نسمة عام ٢٠١٠م، ومن المتوقع أن يصبح عددهم ١٤١٢ مليون نسمة عام ٢٠٢٥م، و ٢٠٨٤ مليون نسمة عام ٢٠٥٠م، وأمام هذه الزيادة فقد تزايد الوزن النسبي لسكان القارة كنسبة من إجمالي سكان القارة من ٨،٢٥٪ عام ١٩٥٠م إلى ٨،٤٧٪ عام ١٩٦٠م إلى ١٤،٩٤٪

(١) مصدر بيانات عام ١٩٥٠م و ١٩٦٠م الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الكتاب السنوي للإحصاءات العامة للجمهورية العربية المتحدة ١٩٥٢م - ١٩٦٥م، ص ١٩٣، ومصدر بيانات عام ٢٠١٠م و ٢٠٢٥م و ٢٠٥٠م هو: Population Reference Bureau, World Population Data Sheet, ٢٠١٠، والنسب ومعدل النمو من حساب الباحث.

جدول يوضح التباين الجغرافي في معدل المواليد والوفيات ومعدل الزيادة الطبيعية بين قارات العالم عام ٢٠١٠م

القارة	معدل المواليد لكل ١٠٠٠ من السكان	معدل الوفيات لكل ١٠٠٠ من السكان	معدل الزيادة الطبيعية %
إفريقيا	٣٧	١٣	٢,٤
أمريكا الشمالية	١٣	٨	٠,٦
أمريكا اللاتينية والكاريبي	١٩	٦	١,٣
آسيا	١٩	٧	١,٢
أوروبا	١١	١١	٠,٠
الأوقيانوسية	١٨	٧	١,١
متوسط العالم	٢٠	٨	١,٢

Source: Population Reference Bureau. World Population Data Sheet. ٢٠١٠



الظواهرات المستحدثة، حيث تؤكد البيانات ارتفاع معدلات المواليد مقارنة بغيرها من مناطق العالم، ففي حين بلغ معدل المواليد في العالم ٣٠ في الألف عام ١٩٧٦م؛ نجد إفريقيا

ثانياً: زيادة متنامية في معدل المواليد بالقارة:

لا يُعد النمو في معدل المواليد بالقارة من

معدل للمواليد بين أقسام القارة بمعدل بلغ ٤٤ في الألف، يليه إقليم غرب إفريقيا بمعدل ٤١ في الألف، وإقليم شرق إفريقيا بمعدل ٢٦ في الألف، ثم إقليم شمال إفريقيا بمعدل ٢٦ في الألف، ثم إقليم جنوب إفريقيا الذي جاء أقلها معدلاً للمواليد بمعدل ٢٢ في الألف، أي أن شمال القارة وجنوبها يشهدان انخفاضاً في معدل المواليد مقابل الارتفاع الواضح في باقي القارة، كما شهد معدل المواليد تبايناً جغرافياً بين دول القارة المختلفة، حيث يمكن تصنيف دول القارة وفقاً لمعدل المواليد بها عام ٢٠١٠م إلى الفئات الآتية، كما يوضح ذلك الجدول الآتي:

قد بلغ معدلها ٤٦ في الألف، أي بزيادة قدارها حوالي ١٥٣٪ عن المعدل العالمي^(١)، واستمر هذا الوضع عام ٢٠١٠م، ففي الوقت الذي بلغ فيه معدل المواليد في العالم ٢٠ في الألف نجد أن القارة قد بلغ معدلها ٢٧ في الألف بزيادة قدرها ١٨٥٪ عن المعدل العالمي في السنة نفسها، وهي في هذا تتفق مع الدول النامية والدول الأقل نمواً التي تشهد ارتفاعاً في معدل المواليد بها، مقابل الانخفاض الواضح الذي يشهده معدل المواليد في الدول المتقدمة^(٢).

وقد شهدت معدلات المواليد تبايناً بين الأقسام الجغرافية الفرعية للقارة الإفريقية عام ٢٠١٠م، حيث شهد إقليم وسط إفريقيا أعلى

عدد الدول	الدول	البيان
٨	بوركينافاسو - مالي - النيجر - الصومال - أوغندا - تشاد - جمهورية الكونغو الديمقراطية - زامبيا	دول ذات معدلات مواليد مرتفعة جداً (٤٥ في الألف فأكثر)
٢٥	بنين - كوت ديفوار - جامبيا - غينيا - غينيا بيساو - ليبيريا - نيجيريا - السنغال - سيراليون - بورندي - إثيوبيا - إريتريا - كينيا - مدغشقر - ملاوي - مايتوت - موزمبيق - رواندا - تنزانيا - أنجولا - الكاميرون - جمهورية إفريقيا الوسطى - الكونغو - غينيا الاستوائية - ساوتومي وبرينسيب	دول ذات معدلات مواليد مرتفعة (٣٥ - ٤٥ في الألف)
١٤	مصر - السودان - الرأس الأخضر - غانا - موريتانيا - توجو - جزر القمر - زيمبابوي - الجابون - بتسوانا - ليسوتو - ناميبيا - سوازيلاند - جيبوتي	دول ذات معدلات مواليد متوسطة (٢٥ - ٣٥ في الألف)
٨	الجزائر - ليبيا - المغرب - تونس - موريشيوس - رينيون - سيشل - جنوب إفريقيا	دول ذات معدلات مواليد منخفضة (أقل من ٢٥ في الألف)

Source: Population Reference Bureau. World Population Data Sheet. ٢٠١٠.

والتصنيف إلى فئات من حساب الباحث

(١) Hornby, W. and Jones, M. An introduction to population geography. Cambridge University press. New York. p. ٢١.

(٢) Population Reference Bureau. World Population Data Sheet. ٢٠١٠. p. ٦ - ٧.

معدل المواليد عام ٢٠١٠م

ومحصلة ما يتعلق بمعدل المواليد أنه يتفوق على المعدل العالمي، كما أن الدول الثلاثين الأولى في العالم من حيث معدلات المواليد عام ٢٠١٠م جاءت جميعها من القارة الإفريقية، وهذا بلا شك يؤكد أن خيار خفض معدل المواليد في القارة، خصوصاً دول إفريقيا جنوب الصحراء، يُعد من الأمور الملحة؛ لارتباطه الوثيق بالنمو السكاني الذي تشهده القارة الذي يُعد أحد جناحي الزيادة الطبيعية للسكان بها، وهذا النمو السكاني الذي لا يوازيه نمو في الموارد والخدمات المتاحة للسكان ستكون له مشكلاته العديدة في المستقبل، ما دام أن كثرة السكان تفوق كثيراً الموارد والخدمات كافة، والمحصلة هي تدني الخصائص السكانية التي تظهر في العديد من الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والصحية لسكان القارة مقارنة بغيرهم من سكان العالم. ويرجح بعض الباحثين أن تخلف إفريقيا المدارية يرجع إلى أنها تنتمي إلى نمط من النمو يمتاز بمعدل مواليد مرتفع باستمرار، ومعدل وفيات مرتفع باستمرار، أما إفريقيا خارج المدارين فلها معدل مواليد مرتفع باستمرار، لكن معدل وفياتها في تناقص نسبي، لهذا فإن الاتجاهات الحالية للنمو الإقليمي تتحيز لإفريقيا خارج المدارين ضد إفريقيا المدارية^(١).

ويقف وراء المعدلات المرتفعة للمواليد بالقارة العديد من العوامل؛ منها:

- ارتفاع معدل الخصوبة في القارة، حيث

بلغ ٤,٧ طفل لكل امرأة عام ٢٠١٠م مقابل ٢,٥ للمتوسط العالمي، وهذا المعدل الذي سجلته القارة يُعد الأعلى بين مناطق العالم، حيث بلغ ٢,٥ طفل لكل امرأة في الأوقيانوسية و ٢,٢ طفل لكل امرأة في آسيا و ٢,٢ طفل لكل امرأة في الأمريكتين و ١,٩ طفل لكل امرأة في أوروبا^(٢)، وقد آتت الدول العشر في معدل الخصوبة في العالم عام ٢٠١٠م كلها من دول إفريقيا وهي النيجر ومالي والصومال وأوغندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية وزامبيا وتشاد وبوركينا فاسو وملاوي وليبيريا على التوالي، وجميعها من دول إفريقيا جنوب الصحراء^(٣).

- ارتفاع معدلات الوفيات، خصوصاً وفيات الأطفال، مما يجعل من زيادة أعداد المواليد ضرورة لمواجهة التناقص السكاني الذي تسببه الوفيات، حيث تشير بعض الدراسات أن معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة في إفريقيا جنوب الصحراء ضعفي المتوسط العالمي، وسبب هذه المعدلات المرتفعة لوفيات الأطفال انتشار الكثير من الأمراض، ومنها الملاريا التي تتوطن في معظم أنحاء إفريقيا، وتُسبب في وفاة حالة من كل خمس حالات من وفيات الأطفال بالقارة، ويضاف إلى الأمراض انتشار النزاعات المسلحة ونقص التغذية^(٤).

- تربط كثير من الدراسات بين الفقر وارتفاع معدل المواليد لدى الأسر، حيث تُعد زيادة أعداد الأطفال لدى الأسر الفقيرة قوة اقتصادية لها، حيث تستخدم أطفالها في

(٢) Population Reference Bureau. World Population ٢٠١٠. Data Sheet. P.P. ٦ - ٧.

(٣) Population Reference Bureau. The World's ٢٠١١ Women and Girls. Data Sheet. p ٢٠١١.

(٤) اليونيسيف، منظمة المؤتمر الإسلامي: الاستثمار في أطفال العالم الإسلامي، ٢٠٠٥م، ص ٦ (بتصرف).

(١) جمال حمدان: إفريقيا الجديدة، دراسة في الجغرافيا السياسية، مكتبة الأسرة، سلسلة العلوم الاجتماعية، ٢٠٠٥م، القاهرة، ص ١١٤.

الأقاليم الجغرافية الفرعية للقارة، حيث سجل إقليم وسط إفريقيا أعلى معدل في الوفيات به بمعدل ١٦ في الألف، يليه إقليم غرب إفريقيا بمعدل ١٥ في الألف، بينما سجّل إقليم جنوب إفريقيا وإقليم شرق إفريقيا معدل وفيات متوسطاً؛ فلم يتجاوز معدل الوفيات بهما ١٢ في الألف عام ٢٠١٠م، وقد أتى إقليم شمال إفريقيا أقلها في معدل الوفيات ٧ في الألف فقط، وهذا يعكس الرعاية الصحية التي يتلقاها سكان هذا الإقليم ومستويات التنمية التي تسود أرجاءه مقارنة بالأقاليم الأخرى في القارة.

وإذا كان معدل الوفيات قد شهد تبايناً جغرافياً بين الأقسام الفرعية للقارة الإفريقية؛ فقد شهد تبايناً جغرافياً على مستوى دول القارة التي تباينت معدلات الوفيات بها.

على النحو الذي يوضحه الجدول الآتي:
جدول يوضح تصنيف دول قارة إفريقيا وفق

جلب الدخل لها على اعتبار أنهم مشروعات الاستثماري الذي يمكنها من البقاء.

ثالثاً: معدل وفيات مرتفع:

إذا كان معدل المواليد المرتفع في دول القارة قد أدى دوره في التأثير في نمو السكان بها؛ فإن العامل الآخر الذي ساهم في هذا النمو هو تحسن الأوضاع الصحية في كثير من مناطق القارة؛ الأمر الذي ألقى بظلاله على انخفاض معدل الوفيات في القارة من ٢٠ في الألف عام ١٩٧٦م إلى ١٢ في الألف عام ٢٠١٠م، إلا أنه بالرغم من هذا الانخفاض في معدل الوفيات بالقارة كما اتضح؛ فإن المعدل العالمي أقل كثيراً منه، حيث بلغ ٨ في الألف فقط، وبذلك يبلغ معدل الوفيات في القارة ١٦٢.٥٪ من المعدل العالمي.

ويخفي معدل الوفيات في القارة الإفريقية في طياته العديد من مظاهر التفاوت بين

عدد الدول	الدول	البيان
١٥	غينيا بيساو - نيجيريا - النيجر - موزمبيق - زيمبابوي - الصومال - زامبيا - جمهورية إفريقيا الوسطى - أنجولا - تشاد - غينيا الاستوائية - جمهورية الكونغو الديمقراطية - سوازيلاند - ليسوتو - سيراليون	دول ذات معدلات وفيات مرتفعة جداً (١٥ في الألف فأكثر)
٢٢	بورندي - ملاوي - مالي - السودان - بنين - بوركينا فاسو - كوت ديفوار - جامبيا - غينيا - ليبيريا - موريتانيا - السنغال - جيبوتي - إثيوبيا - رواندا - تنزانيا - أوغندا - الكاميرون - الكونغو - بتسوانا - كينيا - جنوب إفريقيا	دول ذات معدلات وفيات مرتفعة (١٥ - ١٠ في الألف)
١٦	الجزائر - مصر - المغرب - تونس - الرأس الأخضر - غانا - توجو - جزر القمر - إريتريا - مدغشقر - موريشيوس - رينيون - سيشل - الجابون - ساوتومي وبرينسيب - ناميبيا	دول ذات معدلات وفيات متوسطة (١٠ - ٥ في الألف)
٢	ليبيا - مايتوت	دول ذات معدلات وفيات منخفضة (أقل من ٥ في الألف)

Source: Population Reference Bureau, World Population Data Sheet, ٢٠١٠.

والتصنيف إلى فئات من حساب الباحث

معدل الوفيات عام ٢٠١٠م

وعلى الرغم من اتجاه معدلات الوفيات في إفريقيا نحو التناقص؛ فما زالت هناك عدة أمراض تمثل مشكلات سكانية للدول الإفريقية، مثل: الملاريا والبلهارسيا وأمراض ذبابة تسي تسي والسل والإيدز، غير أن أكثر الأمراض انتشاراً هي تلك المرتبطة بسوء التغذية، خصوصاً بين الأطفال، وترجع في معظمها إلى نقص البروتين الذي قد يعود إلى ظروف طبيعية أو ظروف اجتماعية واقتصادية^(١).

كما أن وفيات الإيدز في القارة تُعد من المعدلات المرتفعة، فقد بلغت وفيات الإيدز في القارة عام ٢٠٠٥م نحو ٢٠٢٦ ألف شخص؛ يمثلون ٩٦،٩٪ من وفيات الإيدز في العالم، وقد تركزت الوفيات في شرق إفريقيا الذي حاز على ٤٩،٣٪ من وفيات الإيدز بالقارة، يليه جنوب إفريقيا بنسبة ١٩،٤٪، ثم غرب إفريقيا بنسبة ١٠،٧٪، ثم وسط إفريقيا بنسبة ١٨،٨٪، ويُعد إقليم شمال إفريقيا أقلها بنسبة ١،٨٪ فقط، وتنعكس هذه النسب معدلات الانتشار الجغرافي لمرض الإيدز والوفيات وغيرها من التدايعات الناجمة عنه^(٢).

ومحصلة ما سبق؛ أن معدل الوفيات في القارة يشهد تبايناً بين الأقاليم الفرعية للقارة، وتبايناً على مستوى دول القارة، لكن السمة السائدة هي ارتفاع معدل الوفيات في غالبية دول القارة، في ظل تفضيل العديد من الدول الإفريقية الإنفاق على القطاع العسكري وغيره من القطاعات على الإنفاق على القطاع الصحي،

فعلى سبيل المثال أنفقت بورندي على القطاع الصحي ٠،٧٪ من الناتج المحلي الإجمالي عام ٢٠٠٤م مقابل ٦،٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي أنفقتها على القطاع العسكري عام ٢٠٠٤م^(٣)؛ لذا فلا عجب أن الدول العشرين الأولى في العالم من حيث معدل الوفيات عام ٢٠١٠م جاءت جميعها من نصيب قارة إفريقيا؛ باستثناء أفغانستان (من قارة آسيا) التي تشهد صراعات ونزاعات كان لها انعكاسها على ارتفاع معدل الوفيات بها.

رابعاً: ارتفاع معدل الزيادة الطبيعية:

ترتفع معدلات الزيادة الطبيعية للسكان في قارة إفريقيا كمحصلة لتفاوت معدلات المواليد والوفيات، حيث سجلت القارة ضعف المعدل العالمي في معدل الزيادة الطبيعية بمعدل ٢،٤٪ و ١،٢٪ لكل منهما على التوالي، كما تباينت أقاليم القارة في معدلات الزيادة الطبيعية بها، حيث سجّل إقليم شرق إفريقيا وإقليم وسط إفريقيا أكثر أقاليم القارة في ارتفاع معدل الزيادة الطبيعية بنسبة ٢،٧٪ لكليهما عام ٢٠١٠م، كما بلغ معدل الزيادة في إقليم غرب إفريقيا ٢،٦٪، وسجّل إقليم شمال إفريقيا نسبة زيادة طبيعية منخفضة بلغت ١،٩٪، أما أقل الأقاليم في معدل الزيادة الطبيعية به فهو إقليم جنوب إفريقيا الذي سجّل ١،٠٪ فقط عام ٢٠١٠م^(٤)، وتنعكس هذه النسب السابقة طبيعة العلاقة بين معدلات المواليد والوفيات وتباين توزيعها الجغرافي.

(٣) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: تقرير التنمية البشرية للعام ٢٠٠٦م: ما هو أبعد من الندرة: القوة والفقير وأزمة المياه العالمية، ٢٠٠٦م، ص ٢٥١.

(٤) من حساب الباحث اعتماداً على: Population Reference Bureau. World Population Data Sheet، ٢٠١٠، والنسب ومعدل النمو من حساب الباحث.

(١) محمد عبد الغني سعودي: إفريقيا، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٩٧م، ص ٩١.

(٢) United Nations, Department of Economic and Social Affairs, Population and HIV/AIDS، ٢٠٠٧.

تقع ضمن الدول الأقل نمواً في العالم. ومن أبرز الانعكاسات الناجمة عن النمو السكاني في القارة ما يأتي:
- ارتفاع نسبة صغار السن بين سكان القارة مقارنةً بمناطق العالم الأخرى، ففي الوقت الذي بلغت فيه نسبة السكان أقل من ١٥ سنة بالقارة ٤١,٤٪ عام ٢٠٠٥م؛ نجد أن المتوسط

وتشهد دول القارة تفاوتاً في التوزيع الجغرافي لمعدل الزيادة الطبيعية للسكان التي تُعدّ محصلة للعلاقة بين معدل المواليد ومعدل الوفيات، كما يوضح ذلك الجدول الآتي الذي يوضح تصنيف دول قارة إفريقيا وفق معدل الزيادة الطبيعية للسكان عام ٢٠١٠م:
جدول يوضح تصنيف دول قارة إفريقيا وفق

عدد الدول	الدول	البيان
١٠	بوركينافاسو - ليبيريا - مالي - النيجر - مايتو - الصومال - أوغندا - تنزانيا - بنين - غينيا	دول ذات معدلات زيادة طبيعية مرتفعة جداً (٣٪ فأكثر)
٢٠	مصر - السودان - كوت ديفوار - جامبيا - غينيا بيساو - غانا - نيجيريا - السنغال - موريتانيا - سيراليون - توجو - بورندي - جزر القمر - إريتريا - إثيوبيا - مدغشقر - ملاوي - كينيا - زامبيا - أنجولا - الكاميرون - جمهورية إفريقيا الوسطى - تشاد - الكونغو - جمهورية الكونغو الديمقراطية - ساوتومي وبرينسيب - غينيا الاستوائية - موزمبيق - رواندا - الرأس الأخضر	دول ذات معدلات زيادة طبيعية مرتفعة (٢ - ٣٪)
١٢	الجزائر - ليبيا - المغرب - تونس - جيبوتي - رينيون - سيشل - الجابون - بتسوانا - ناميبيا - سوازيلاند - زيمبابوي	دول ذات معدلات زيادة طبيعية متوسطة (١ - ٢٪)
٣	ليسوتو - جنوب إفريقيا - موريشيوس	دول ذات معدلات زيادة طبيعية منخفضة (أقل من ١٪)

Source: Population Reference Bureau. World Population Data Sheet, ٢٠١٠.

والتصنيف إلى فئات من حساب الباحث

العالمي لهذه الفئة قد بلغ ٢٨,٣٪، وهذا ينعكس على عبء الإعالة في القارة؛ لذا فإن على دول القارة أمام هذا الوضع أن تتخذ التدابير الكفيلة للحفاظ على هذه الموارد البشرية من ناحية، ومن ناحية أخرى اتخاذ الخطوات المستقبلية؛ لأن هذه الفئة ستتحول إلى الفئة العاملة، ومن

معدل الزيادة الطبيعية للسكان عام ٢٠١٠م
خامساً: انعكاسات النمو السكاني على التنمية في إفريقيا:
لا شك أن النمو السكاني الذي تشهده القارة الإفريقية كان له تأثيره في العديد من الجوانب في القارة، خصوصاً أن العديد من دول القارة

السنن في القارة إلى تدني الرعاية الصحية المقدمة لكبار السن في الكثير من مناطق القارة، بالإضافة إلى انخفاض متوسط العمر المتوقع للسكان^(٤).

- انخفاض متوسط العمر المتوقع لدى سكان القارة مقارنة بكثير من مناطق العالم الأخرى، فالعمر المتوقع للسكان عند الولادة في القارة يبلغ ٥٤ سنة للذكور، و ٥٧ سنة للإناث، و ٥٦ سنة كمتوسط للجنسين عام ٢٠١٠م، مقابل ٦٧ سنة للذكور، و ٧١ سنة للإناث، و ٦٩ سنة للجنسين كمتوسط للعالم في السنة نفسها^(٥)، وهذا المتوسط إذا كان يمثل أقل متوسطات الأعمار بالنسبة للمناطق الجغرافية الأخرى في العالم؛ فإنه يعكس تدهور الخصائص السكانية في القارة التي تتطلب العديد من مظاهر التحسين والتنمية.

- يوجد ببعض الدول الإفريقية معدلات مرتفعة لسوء التغذية، ويتضمن سوء التغذية بعض المظاهر مثل: انخفاض الوزن لدى المواليد، أو توقف النمو لديهم، ولعل الرضاعة الطبيعية المقدمة للأطفال الأفارقة من أسباب انتشار مظاهر سوء التغذية لديهم، فإذا كانت الأمهات يعانين من أمراض متعددة تنعكس على صحتهن، فكيف يرضعن الأطفال؟! فالأطفال إذن جزء في حلقة مفرغة من الحلقات التي تعانيتها القارة الإفريقية.

- تتخفف كثافة السكان في القارة مقارنة بالمتوسط العالمي، حيث بلغت ٢٤ نسمة / كم^٢ و ٥١ / كم^٢ لكل منهما على التوالي عام

ثم يجب تدبير فرص العمل اللازمة لها وسائر الاحتياجات الخاصة بتلك المرحلة العمرية التي تعاني العديد من المشكلات^(٦)، وقد جاءت ٩ دول من دول القارة ضمن الدول العشر الأولى في العالم من حيث ارتفاع نسبة السكان أقل من ١٥ سنة عام ٢٠١٠م، وهذه الدول هي: النيجر وأوغندا وبوركينا فاسو وجمهورية الكونغو الديمقراطية وزامبيا وملايو وتشاد والصومال وتنزانيا^(٧).

- تعتل القارة المرتبة الأولى بين قارات العالم في وفيات الأطفال الرضع عام ٢٠١٠م، حيث بلغ معدل وفيات الأطفال الرضع بها ٧٩ طفل / ١٠٠٠ مولود حي، وهي بهذا ترتفع كثيراً عن المعدل العالمي الذي سجّل ٤٥ طفل / ١٠٠٠ مولود حي، أي أن معدل القارة يرتفع عن المعدل العالمي بنحو ١٧٥%^(٨)، ويرتفع هذا المعدل كثيراً في وسط القارة بمعدل ١٠٩ طفل / ١٠٠٠ مولود حي، في المقابل فإنه يشهد انخفاضاً واضحاً في شمال إفريقيا بمعدل ٢٩ طفل / ١٠٠٠ مولود حي، كما أن الدول الأولى في العالم من حيث وفيات الأطفال الرضع جاءت جميعها من نصيب القارة باستثناء أفغانستان من خارج القارة، وهذا يعكس جانباً مما يواجهه سكان القارة من مشكلات.

- انخفاض نسبة كبار السن فوق ٦٥ عاماً في القارة، حيث بلغت نسبتهم نحو ٢% من مجموع سكان القارة مقابل ٨% للمتوسط العالمي عام ٢٠١٠م، ويعود انخفاض نسبة كبار

(١) موسى فتحي عتلم: جغرافية إفريقيا وحوض النيل، ٢٠٠٩م، ص ٥٦.

(٤) Population Reference Bureau. World Population Data Sheet، ٢٠١٠، p.٦.

(٢) Population Reference Bureau. World Population Data Sheet، ٢٠١٠، p.٦.

(٥) Population Reference Bureau. World Population Data Sheet، ٢٠١٠، p.١٠.

(٣) الأرقام مصدرها صندوق الأمم المتحدة للسكان: حالة سكان العالم عام ٢٠١٠م، ص ٩٩.



كثيراً، حيث بلغ ٢١٪ مقابل ٤٥٪ للمتوسط العالمي عام ٢٠١٠م.

- ترتفع معدلات الأمية للبالغين في القارة، حيث بلغت ٢٣٪ عام ٢٠٠٩م، وقد شهدت بعض دول القارة ارتفاع نسبة الأمية بها ارتفاعاً كبيراً، كما هو الحال في النيجر (٨٠٪) وبوركينا فاسو (٧٠٪) ومالي (٦٩٪)^(١)، وهذا يحمل تساؤلاً وهو: إذا كانت هذه الدول لا تستطيع أن تلحق مواطنيها بالتعليم فلماذا لا تهتم بتنظيم عمليات النمو السكاني بها؟! وإلا فإن إنجاب المزيد من السكان يعني زيادة دائرة الأمية بها، وما يحمله ذلك من تداعيات اجتماعية واقتصادية.

- يشير تقرير التنمية في إفريقيا عام ٢٠٠٧م أنه بحلول عام ٢٠٢٥م سيعيش نحو ٥٠٪ من سكان إفريقيا في مناطق تعاني ندرة مائية أو ضغوط مائية^(٢)، ومن ثم فكيف يمكن توفير الموارد المائية للأعداد المتزايدة من السكان، هل هذا سيكون على حساب الاستخدامات الأخرى للمياه، أو على حساب جودة المياه التي تُعد من العناصر المهمة للسكان؟!.

- هناك مسألة مهمة في اقتصاديات الدول الإفريقية تتعلق بنوعية الأيدي العاملة المنتشرة بها، حيث قدّرت منظمة العمل الدولية أنه على الرغم من انخفاض حالات تشغيل الأطفال بنسبة ١١٪ في الفترة بين عامي ٢٠٠٠م و ٢٠٠٤م؛ فإن نحو ٢١٨ مليون طفل ما زالوا واقعين في مصيدة تشغيل الأطفال، وتُعد إفريقيا جنوب الصحراء من أكثر مناطق انتشار هذه الظاهرة؛ إذ مثلت النسبة كمتوسط ٣٥٪،

٢٠١٠م، وتشهد الكثافة السكانية في القارة تبايناً جغرافياً، حيث ترتفع الكثافة السكانية في شرق القارة لتصل إلى ٥١ نسمة / كم^٢ كحد أقصى، وتخفض في وسط القارة لتصل إلى ٢٠ نسمة / كم^٢ كحد أدنى، كما تتباين الكثافة السكانية في دول القارة نتيجة عدم التوازن بين السكان والمساحة، ففي الوقت الذي بلغت فيه كثافة السكان في القارة ٢٤ نسمة / كم^٢ عام ٢٠١٠م؛ فإن بعض دول القارة ارتفعت كثافتها عن ذلك كثيراً، كما هو الحال في موريشيوس التي بلغت كثافتها السكانية (٦٢٨ نسمة / كم^٢)، ورواندا التي بلغت كثافتها السكانية (٣٩٥ نسمة / كم^٢)، على النقيض من ذلك انخفضت الكثافة السكانية انخفاضاً واضحاً في الكثير من دول القارة، مثل ليبيا التي بلغت كثافتها السكانية (٤ نسمة / كم^٢)، وموريتانيا التي بلغت كثافتها السكانية (٣ نسمة / كم^٢)^(١).

وهذه الكثافة المنخفضة والمرتفعة لها تداعياتها المتعددة، كما أنها تعكس طبيعة استخدام السكان للأرض في القارة التي تشهد بعض التحديات التي تؤثر في كثافة السكان؛ منها: التصحر، وانخفاض خصوبة التربة، وتعقد التضاريس، وارتفاع درجة الحرارة.

- يشهد توافر الخدمات الأساسية للسكان في القارة تدهوراً مقارنة بالمتوسط العالمي والقارات الأخرى، ففي الوقت الذي بلغت فيه نسبة السكان الذين يحصلون على خدمة الصرف الصحي المحسن ٥٥٪ في حضر القارة؛ نجد أن المتوسط العالمي قد بلغ ٧٦٪، أما في ريف القارة فإن الوضع أقل من ذلك

(٢) African Bank. African Development Report (٢) ٢٠٠٨ / ٢٠٠٩. p. ٨٢.

(٣) African Bank. African Development Report (٣) ٢٠٠٧ / ٢٠٠٨. p. xv.

(١) Population Reference Bureau. World Population (١) ٢٠١٠. p. ١٤. Data Sheet

كما أن أكثر من نصف عدد الأطفال بين ٧ و ١٤ سنة في سبعة من ٢٩ بلداً في هذا الإقليم ملتحقون بالعمل، ولا شك أن واقع الأمر شديد للغاية؛ لأن كثيراً من الأطفال في إفريقيا جنوب الصحراء يجتمعون بين المدرسة والعمل، ويُقدَّر أن ٥٢٪ من الأطفال العاملين في هذا الإقليم كانوا ملتحقين أيضاً بالمدرسة^(١).

- تشهد القارة تزايد نسبة سكان الحضر بها، حيث ارتفعت من ١٥٪ عام ١٩٥٠م إلى ٢٧٪ عام ٢٠٠٧م ويتوقع بلوغها ٥١٪ عام ٢٠٢٠م^(٢)، وهذا بلا شك إذا كان له جوانبه الإيجابية من حيث زيادة نسبة الحضر في القارة؛ فإن له مثالبه التي تتمثل في تفرغ الريف من سكانه في ظل أوضاع الفقر ونقص الخدمات التي تعم ربوعه، مع العلم أن هؤلاء السكان يعوّل عليهم في التنمية الريفية والزراعية التي تُعد عصب الاقتصاد في العديد من دول القارة، بالإضافة إلى نمو عشوائيات المدن والنمو العمراني على حساب الأرض الزراعية، وتدهور البيئة الحضرية في إفريقيا، والضغط على الخدمات، كما تؤكد ذلك العديد من الدراسات.

- ترتفع مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي بوضوح في دول وسط إفريقيا والكثير من دول إفريقيا جنوب الصحراء، لكن بوجه عام فإن الزراعة الإفريقية تواجه كثيراً من مظاهر التدهور التي تحول بينها وبين أداء دورها الرئيس في تنمية المجتمعات الإفريقية، خصوصاً أن نسبة العاملين بالزراعة بلغت ٥٦٪ في القارة عام ٢٠٠٦م مقابل ٤٣٪ للمتوسط

العالمي^(٣).

- تواجه القارة مشكلة حادة في الأمن الغذائي بها، فمن بين ٣٦ دولة من دول العالم تواجه مشكلة أمن غذائي جاءت ٢١ دولة إفريقية منها، مما يؤكد أن مشكلة الغذاء من المشكلات الخطيرة في القارة، وهذه المشكلة لها تداعياتها، حيث يواجه حوالي ٣٠٠ مليون إفريقي يمثلون نحو ثلث سكان القارة نقص غذاء حاد، كما تتفق الأسر الفقيرة أكثر من ٥٠٪ من ميزانيتها على الغذاء في ظل ارتفاع أسعاره.

ويقف وراء مشكلة انعدام الأمن الغذائي في القارة انخفاض الإنتاجية الزراعية، سواء بالنسبة للفرد أو وحدة المساحة والنمو السكاني والتحضر والفقر وتغير العادات الغذائية، حيث تستورد القارة نحو ٢٥٪ من غذائها، لذا فقد تجاوزت الواردات الغذائية للقارة ١٥ بليون دولار عام ٢٠٠٨م، وقد استوردت القارة نحو ٨٤٪ من احتياجات سكانها من الأرز، ونحو ٤٥٪ من احتياجاتها من القمح^(٤).

- ما زال العديد من مناطق القارة يشهد العديد من الصراعات والنزاعات السياسية، فخلال الفترة بين ١٩٦٠م - ٢٠٠٦م بلغ عدد الصراعات والنزاعات التي شهدتها دول القارة ٣٧١ صراعاً، وهو ما يمثل نحو ٢٣٪ من الصراعات التي شهدها العالم في الفترة نفسها وهذا يثير تساؤلاً هو: هل هذه الصراعات لها أسبابها الفعلية، أو أنها صراعات توجهها

(٣) موسى فتحي عظم: جغرافية الزراعة، دراسة نظرية وتطبيقية، مطابع جامعة المنوفية، ٢٠١١م، ص ٣١.

(٤) United Nations Conference on Trade and Development. Food Security in Africa: Learning June ٢٠٠٦. lessons from the food crisis. Geneva .٤ - ٢ .p.p. ٢٠٠٩

(١) البنك الدولي: تقرير عن التنمية في العالم عام ٢٠٠٧م: التنمية والجيل القادم، مركز الأهرام للترجمة والنشر، صفحات متفرقة.

(٢) Population Reference Bureau. World population ٢٠٠٧ highlights .٢ .p. ٢٠٠٧



عام ٢٠١٠م، حيث جاءت أربع دول في فئة التنمية البشرية المرتفعة (أقل من ٠.٧٩)، كما جاءت ١١ دولة بها ضمن فئة التنمية البشرية المتوسطة (٠.٦٦ - ٠.٤٨)، أما فئة التنمية البشرية المنخفضة (أقل من ٠.٤٨) فقد تمثلت في القارة بامتياز، حيث جاءت ٢٥ دولة من دول القارة من إجمالي ٤٢ دولة جاءت في هذه الفئة، ولا شك أن دليل التنمية البشرية هو نتاج العديد من المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية الفرعية المكونة له^(٤).

- تعكس حالة الأراضي الزراعية على مستوى قارات العالم ودوله الظروف الطبيعية والاجتماعية والاقتصادية السائدة، حيث تأتي حالة الأراضي رد فعل لهذه الظروف؛ بمثل ما أن حالة الأراضي الزراعية لها تأثيرها في الواقع الاقتصادي والاجتماعي للسكان، وتأتي إفريقيا على رأس أقاليم العالم في زيادة نسبة الأرض المتدهورة من إجمالي المساحة المزروعة بها، وهذا يتفق مع ما أوردته العديد من التقارير والدراسات؛ أنه إذا كانت الظروف الطبيعية قد مهدت الطريق أمام عمليات تدهور الأراضي؛ فإن الظروف الأخرى هي التي دفعت بعملية التدهور^(٥)، وقد أوردت بعض الدراسات أن نحو نصف سكان إفريقيا يتأثرون بالتصحر، كما أن تدهور الأراضي وتناقص إنتاجيتها يتسبب في خسارة نحو ٤٢ بليون دولار سنوياً، بالإضافة إلى فقد نحو ٦ ملايين هكتار من الأراضي

القوى الخارجية من أجل زعزعة استقرار القارة وتوجيه المزيد من ميزانياتها الضئيلة والمتضائلة نحو التسليح والإنفاق العسكري على حساب الصحة والتعليم والأمن الغذائي التي يجب أن تضعها دول القارة ضمن أولوياتها الحالية^(١)!

- تُعد السمة السائدة لاقتصاديات الدول الإفريقية هي الدخل المنخفض الذي يسود أرجائها، ويؤثر في الكثير من مظاهر التنمية، ففي تصنيف البنك الدولي لدول العالم عام ٢٠١٠م جاءت ٣٠ دولة من دول القارة ضمن الدول منخفضة الدخل (نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي ٩٧٥ دولاراً أو أقل في العام)، و ١٤ دولة ضمن الفئة الدنيا من الدول ذات الدخل المتوسط (نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي يتراوح بين ٩٧٦ - ٢٨٥٥ دولاراً في العام)، كما جاءت ٩ دول ضمن الفئة العليا من الدول ذات الدخل المتوسط (نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي يتراوح بين ٢٨٥٦ - ١١٩٠٥ دولاراً في العام)، وأتت غينيا الاستوائية بمفردها ضمن الدول ذات الدخل المرتفع (١١٩٠٦ دولاراً فأكثر في العام)^(٢).

- تشهد القارة انخفاض دليل التنمية البشرية^(٣) بها مقارنة بقارات العالم الأخرى

(١) African Bank. African Development Report ٢٠٠٨ / ٢٠٠٩. p.٩٦.

(٢) البنك الدولي: تقرير التنمية في العالم ٢٠١٠م: التنمية وتغير المناخ، مركز الأهرام للنشر والترجمة والتوزيع، ص ٣٧٧.

(٣) يُعد دليل التنمية البشرية أحد المؤشرات المهمة التي توضح موقع الدولة في سلم التنمية، وتتراوح قيم دليل التنمية البشرية ما بين الصفر والواحد الصحيح، وكلما اقترب الدليل من الواحد الصحيح كانت الدولة أكثر تقدماً في مجال التنمية البشرية، وكلما ابتعد الدليل حدث العكس، حيث يعكس تأخر الدولة في التنمية البشرية، ويعد دليل التنمية البشرية أحد المؤشرات التركيبية، الذي يركز على ثلاثة متغيرات هي: توقع الحياة عند الميلاد - والتحصيل العلمي الذي يتألف من جزئين هما: معرفة

القراءة والكتابة، ومتوسط عدد سنوات الدراسة - ومتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

(٤) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: تقرير التنمية البشرية في العالم عام ٢٠١٠م، نيويورك، ص ١٤٩.

(٥) موسى فتحي عتلم: تحليل المشكلات البيئية من منظور جغرافي، كتاب التعليم المفتوح، جامعة المنوفية، ٢٠١٠م، ص ٨٩.

سادساً: توجهات تنمية ضرورية:

من الأهمية بمكان بعد رصد الواقع السكاني الإفريقي والتقييم الجغرافي له أن نعرض بعض التوجهات التنموية؛ منها:

- ضرورة إنشاء مراكز بحثية متخصصة، تهتم بدراسة أوضاع السكان في إفريقيا في ضوء الخصوصية الجغرافية لسكان في القارة.
- ينبغي لدول القارة أن تعيد النظر في توجهاتها التنموية من خلال زيادة مخصصات برامج مواجهة الزيادة السكانية، وتحسين خصائص السكان والارتقاء بأوضاعهم الصحية والاقتصادية والاجتماعية.

- ينبغي لدول القارة إثارة الوعي في ربوع القارة حول القضايا السكانية المختلفة، مثل خصوبة المرأة والأمية وفيروس الإيدز، ويمكن أن يتم ذلك بالمشاركة بين الحكومات ومنظمات المجتمع المدني ومنظمات وهيئات التمويل الدولية.

- ضرورة نشر التنمية في القارة، خصوصاً في مناطق الفقر وجيوبه، لما لها من انعكاسات على التنمية السكانية، سواء بمنظورها الكمي أو الكيفي.

- إمكانية إنشاء مرصد إفريقي تدعمه الدول الإفريقية وبعض الهيئات الدولية، يستهدف رصد قضايا السكان ومشكلاتهم، ويقدم حلولاً واقعية لهذه المشكلات.

الزراعية المنتجة سنوياً^(١).

- تشهد القارة العديد من مظاهر التخلف التنموي بالمقارنة بغيرها من مناطق العالم، ومن أبرز عناصره^(٢):

- يزيد نصيب الطبيب عن ١٠٠٠٠ شخص في غالبية دول القارة، لا سيما وسطها، في نطاق يمتد من السودان والصومال في الشرق إلى مالي وأنجولا في الغرب، ويتضمن هذا النطاق دولاً عديدة منها تشاد والنيجر وجيبوتي وإثيوبيا وإريتريا وجمهورية الكونغو الديمقراطية وزامبيا وزيمبابوي، ودولاً أخرى.

- جاءت غالبية دول القارة في فئة نسبة الملتحقين بالتعليم بين ٢٥ - ٥٠٪ من إجمالي السكان وأقل من ٢٥٪ من إجمالي السكان، وهذا يعكس تدني الوضع التعليمي في القارة، كما أن إفريقيا باستثناء الدول العربية الإفريقية وجمهورية الكونغو الديمقراطية وكينيا وبتسوانا، جاءت جميعها في فئة المعدل المرتفع من التلاميذ لكل مدرس (أكثر من ٤٠ تلميذ / مدرس)، وهذا يعكس جانباً من مشكلات التعليم في القارة الإفريقية.

- من أبرز المؤشرات لما يعيشه السكان من فقر أو غنى؛ أنه في الكثير من دول إفريقيا يوجد خط تليفون لأكثر من ١٠ أفراد مقابل ٥٠ خط لكل ١٠٠ شخص في بعض مناطق العالم، مثل أستراليا والولايات المتحدة وكندا وبعض دول أوروبا.

Bationo, S. et al. African Soils: Their productivity (١) and profitability of fertilizer use. paper prepared .p. ٢٠٠٦ for the African Fertilizer summit. June .٦

Stutz.F. Warf.B. The World Economy. (٢) Resources. Location. Trade and Development. ٢٠٠٥. Fourth Edition. Prentice Hall. New Jersey .٢١١ .p



حوازيات وتقارير



مؤسسة (المنتدى)

(الإسلامي)

مسيرة ربع قرن من العطاء

واجتماعية للمجتمع البريطاني. ركز نشاطه في البيئة البريطانية، فأنشأ مدرسة ابتدائية تطبق النظام والمنهج التعليمي البريطاني ١٩٨٩م، وهي مستمرة إلى وقتنا الحاضر في تخريج الطلاب، وهي تخضع للإشراف والمتابعة من وزارة التعليم البريطانية. كما تقدم مؤسسة المنتدى الإسلامي خدمات اجتماعية، مثل إجراء عقود النكاح، وإصلاح المشكلات الزوجية. كما يُعدُّ المنتدى الإسلامي برامج تربوية لشريحة الشباب والاعتناء بهم، ومحاولة إكسابهم المهارات الحياتية، وإقامة برامج ترفيهية وبطولات رياضية لهم مع الأحياء القريبة من منطقة «فولهام»، ومساعدتهم في دراستهم التعليمية في جميع المراحل، كذلك إشراكهم في عدد من الأنشطة الاجتماعية مع الجهات الرسمية في بريطانيا، كمهارات الدفاع المدني والإسعاف وغيرها...، وذلك لتدريبهم على التفاعل الاجتماعي. كذلك يقدم خدمات الحج والعمرة منذ أكثر من عشرين سنة.

كما يقدم المنتدى خدمات الطعام الحلال. بالإضافة إلى الأنشطة التوجيهية، والتدريبية للجهات الرسمية مثل الشرطة؛ يعرفهم بالعبادات الاجتماعية والثقافة

تعدُّ مؤسسة المنتدى الإسلامي واحدة من المؤسسات الخيرية العاملة في مجال التنمية البشرية والإغاثة الإنسانية، والتي تم إنشاؤها في عام ١٩٨٦م لتكون قمرًا منيرًا في سماء الإنسانية البائس.

استمرت مسيرة عطاء مؤسسة المنتدى الإسلامي مدة ربع قرن من الزمان، لم يزد لها تتابع الأيام والسنون إلا مزيداً من التقدم والنجاح، وتحفل الآن بمرور ربع قرن من البذل والتضحية والعطاء، وهي بذلك تقدم نموذجاً للمؤسسات الناجحة - بحمد الله تعالى -.

ولأن المؤسسة ركزت أكثر جهودها في القارة الإفريقية؛ كان من المناسب عرض هذا التقرير في مجلة «قراءات إفريقية».

بدأ المنتدى عمله في القارة الإفريقية جنوب الصحراء، مركزاً جهوده في المشروعات التعليمية التي تعنى ببناء الإنسان

أولاً: البداية والمسيرة:

تأسس المنتدى الإسلامي في بريطانيا في لندن سنة ١٩٨٦م، بترخيص رقم ٢٩٢٣٥٥ بوصفه مؤسسة خيرية تقدم خدمات خيرية

التوجه نحو إفريقيا:

شعر القائمون على المنتدى الإسلامي بأهمية أن يكون لهم دور في المجتمعات النامية خارج بريطانيا، ورأوا أن أكثر المجتمعات حاجة هي البيئة الإفريقية، نظراً لوقوعها تحت الثالث المَهْلِك: الفقر والجهل والمرض. من هنا بدأ المنتدى عمله في القارة الإفريقية جنوب الصحراء، مركزاً جهوده في المشروعات التعليمية التي تُعنى ببناء الإنسان، وكذلك المشروعات التنموية والمشروعات الإغاثية في المناطق التي أصابها الكوارث والأزمات.

كما سعى المنتدى لتوجيه الإنسان الإفريقي حتى يكون فاعلاً، وليس متلقياً للدعم فقط، من خلال إشراك المجتمعات الإفريقية في تنفيذ المشروعات لزيادة فاعليتهم، وكذلك من أجل تحقيق المشاركة المستدامة مع هذه المجتمعات، ولإكسابهم المهارات المعيشية التي تُعينهم في حياتهم.

ومن أمثلة ذلك؛ قيام المنتدى بالاتفاق مع أهل المنطقة لتوفير مواد البناء، أو توفير مواد حفر البئر، ويقوم الأهالي بحفر البئر، فيحقق بهذا خفصاً للتكلفة، وفاعلية وإيجابية للمجتمع، وكذلك إشعارهم بأنهم من قام بهذه المشروعات ولم تأتهم من الخارج.

ثانياً: معلومات أساسية عن المنتدى الإسلامي:

رؤساء مجلس أمناء المنتدى الإسلامي:

١ - الدكتور عبد الله خاطر - رحمه الله - (١٩٨٦م - ١٩٨٩م) كان أستاذاً في الطب النفسي، وهو أحد المؤسسين للمنتدى الإسلامي، توفي في عام ١٩٨٩م.

٢ - الدكتور عادل بن محمد السليم (١٩٨٩م

الإسلامية، مما يُعينهم على التعامل مع المسلمين في المجتمع البريطاني، ويهيئ لهم فهماً مناسباً لثقافة المسلمين حتى يحسنوا من مستوى التعامل معهم.

كما أنه يشارك في البرامج التي لها علاقة باندماج المسلمين في المجتمع البريطاني. كما يتمتع بعلاقات طيبة مع الشرطة والبلدية، والجهات التعليمية، والمؤسسات الخيرية الشبيهة.

حرص المؤسسون منذ البداية أن يكون المنتدى الإسلامي مؤسسة للجميع، وأن تتعامل مع الجميع، وأن تمد جسور التواصل الثقافي والاجتماعي داخل المجتمع البريطاني ومكوناته، كما كانوا حريصين على المساهمة في بناء الإنسان الصالح الفاعل المنتج الإيجابي في مجتمعه.

كما شارك المنتدى في عدد من المؤتمرات الدولية ذات الطابع الإنساني، ومنها:

مؤتمر «التنمية والاستثمار في جزر القمر» في الدوحة، ومؤتمر «إعمار وتنمية دارفور» بالقاهرة، ومؤتمر «إعمار وتنمية شرق السودان» بالكويت، ومؤتمر الأمم المتحدة للدول الأقل نمواً في اسطنبول، ومؤتمر الأمم المتحدة للعلوم والتطوير في واشنطن.

وقد التزم المنتدى في هذه المؤتمرات بإقامة عدد من المشاريع في المجال الصحي، والتعليمي، وبناء القدرات، والمياه.

سعى المنتدى لتوجيه الإنسان الإفريقي حتى يكون فاعلاً، وليس متلقياً للدعم فقط



نُفذ أكثر من ٨٠ برنامجاً إدارياً للعاملين في الجمعيات المحلية في إفريقيا. وقدم المنتدى عدداً من البرامج التكوينية والتدريبية للمرشدين الاجتماعيين والعاملين في المؤسسات الخيرية؛ من أجل المزيد من الفاعلية لهذه الجمعيات في مجتمعاتها.

الملتقيات والمنتديات التدريبية:

أقام المنتدى عدداً من الملتقيات والبرامج التطويرية على مستوى القارة الإفريقية، كان آخرها الملتقى التدريبي الإداري الثامن للمنتدى الإسلامي، بتاريخ ٢ - ٧/١١/٢٠١١هـ الموافق ٩ - ١٥/١٠/٢٠١٠م، بعنوان: «تطوير الجمعيات الإفريقية - نحو شراكة استراتيجية فاعلة»، في المدينة العالمية للخدمات الإنسانية، بمدينة دبي، بدولة الإمارات العربية المتحدة، بمشاركة أربع عشرة جمعية، من اثنتي عشرة دولة إفريقية، بالإضافة إلى ممثلين من مكاتب المنتدى الفرعية، ومشاركين من بعض المؤسسات والجمعيات الخيرية بدولة الإمارات العربية.

كما قدم المنتدى الإسلامي البرامج والدورات المتخصصة للمعلمين ومديري المدارس والمشرفين على الإسكانات الطلابية وفي اللغة العربية كان آخرها في غينيا بيساو، بالتعاون مع المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم الثقافية (إيسيسكو)، وكذلك في المجال الإعلامي، والمجال

المالي للمحاسبين، والدورات المتخصصة في الحاسب الآلي. أيضاً: قدم برامج مكثفة لدراسة اللغات



- ٢٠٠٥م) أستاذ جامعي في الكيمياء. ٢ - الأستاذ خالد بن عبد الله الفوزان، وهو يرأس مجلس أمناء المنتدى منذ عام ٢٠٠٥م وإلى الآن.

المنتدى والشراكة الدولية:

شارك المنتدى عدداً من المؤتمرات الدولية والإقليمية في إقامة عدد من المشروعات التنموية، والتي ذُكرت في هذا التقرير، كما أنه عضو في المنظمات والجمعيات الآتية:

١ - جمعية مواطني لندن London Citizens.

٢ - منتدى سلامة المسلمين Muslim Safety Forum.

٣ - مجلس مسلمي بريطانيا MCB.

٤ - دائرة الشؤون الإنسانية بمنظمة المؤتمر الإسلامي.

٥ - المجلس العالمي للدعوة والإغاثة بالقاهرة.

٦ - المكتب الدولي للمنظمات الإنسانية بجنيف IBH.

٧ - اتحاد المنظمات الأهلية في العالم الإسلامي اسطنبول - تركيا.

كما أنه يحضر الآن للانضمام إلى المجلس الاقتصادي الاجتماعي التابع للأمم المتحدة.

ثالثاً: المشاريع والانجازات:

أقام المنتدى عدداً من المشروعات في دول عدة؛ في مجالات التعليم والصحة والإغاثة والتطوير، وهذه الانجازات كالتالي:

■ التدريب والتطوير:

أقام المنتدى ملتقيات للتدريب والتطوير وتدريب القيادات في إفريقيا، حيث

التربوية المعاصرة، مما يتيح لهم أن يكونوا قادة قادرين على الإنتاج والنجاح في مجتمعاتهم.

أولى المنتدى الإسلامي اهتماماً بالغاً بالتعليم في إفريقيا لحاجة القارة الإفريقية التي تعاني الجهل

■ التعليم والمدارس :



مدرسة الصديق - غانا

اهتم المنتدى الإسلامي بالتعليم منذ نشأته، حيث أنشأ مدرسته الابتدائية في لندن عام ١٩٨٩م، نظراً لما تعانيه الجالية المسلمة في بلاد الغرب من صعوبات عديدة في سبيل محافظة أبنائهم على دينهم والتمسك به، وقد تخرج فيها أكثر من ٥٠٠ طالب وطالبة، ويدرس فيها ١٩٢ طالباً وطالبة.

كما أنشأ المنتدى الإسلامي مدرسته الثانوية للبنات بغرب لندن، وهي أول مدرسة إسلامية مسجلة رسمياً في غرب لندن.

كما أولى المنتدى الإسلامي اهتماماً بالغاً بالتعليم في إفريقيا لحاجة القارة الإفريقية التي تعاني الجهل، حيث أنشأ المنتدى الإسلامي (١١) مدرسة في إفريقيا، وهي على

الرسمية في البلدان الإفريقية، سواء الإنجليزية أو الفرنسية، وكذلك اللغة العربية للراغبين في دراستها.

كما قدّم المنتدى منحاً دراسية للطلاب الراغبين في استكمال تعليمهم الجامعي، وإقامة إسكانات طلابية، في كل من نيجيريا وغانا وبنين وتوجو، بما يكفل لطلاب المناطق النائية سبيل الدراسة الجامعية في العواصم، إلى جانب إكسابهم مجموعة من المهارات الإدارية ومهارات الحاسب الآلي.

■ مشروع الشراكة مع منظمة «أكاديمية نما التعليمية» :

تقوم فكرة المشروع على انتقاء عدد من الطلاب الموهوبين والتميزين في القارة الإفريقية، وتوفير منح دراسية لهم في جامعة إفريقيا العالمية في الخرطوم، وتأمين مستلزمات الدراسة والسكن، وعمل برامج تدريبية لإكسابهم المهارات الشخصية والإدارية، ومهارات الحاسب الآلي، واللغات الرسمية في بلدانهم (الإنجليزية أو الفرنسية).

كما تساعدهم في مواصلة الدراسات العليا (الماجستير والدكتوراه).

ويتم إعدادهم من خلال البرنامج الأكاديمي والتربوي الذي تشرف عليه «أكاديمية نما التعليمية» بالسودان.

يهدف المنتدى من خدمة المشروع إلى إعداد قيادات إفريقية من خلال بنائهم بناءً شرعياً شاملاً ومتكاملاً، بالأخذ بالاتجاهات





حوارات وتقارير

النحو الآتي:

عدد المدارس	الدولة
٢	غانا
٢	تشاد
٢	نيجيريا
٣	مالي
٢	الصومال
١١	الإجمالي

والياً يشرف على هذه المدارس جمعيات محلية إشرافاً إدارياً ومالياً، وقد بلغ إجمالي عدد الطلاب المتخرجين في هذه المدارس (٢٨٦١) طالباً.

كما قام المنتدى بالتعاون مع البنك الإسلامي للتنمية بتشغيل وإدارة عدد من المجمعات التعليمية التي أنشأها البنك في شمال الصومال.

■ مشروع إعداد المناهج التعليمية:

مجلة «قراءات إفريقية» تسهم في قراءة الواقع الإفريقي بأبعاده المختلفة قراءة علمية، تنهض بالفكر، وتزيد من البصيرة

قام المنتدى بإعداد مناهج تعليمية للمدارس الإسلامية في القارة الإفريقية، وذلك لأهمية وضع مناهج متطورة وبنّاءة ومناسبة للبيئة الإفريقية، وذلك لغياب المناهج الشاملة والمتكاملة في المدارس الإفريقية.

■ مشروع كفاية المعلمين وتدريبهم:

يقوم المنتدى بإعداد برامج لتدريب المعلمين والإداريين في المدارس.

كما تبنى المنتدى مشروع كفاية المعلمين، ويبلغ عدد المعلمين الذين يكفلهم المنتدى (٢٨٧) معلماً.

■ المعهد العربي الفني:

أسّس المنتدى الإسلامي «المعهد العربي الفني» في بماكو - مالي، وتقوم فكرة المعهد على الارتقاء بمستوى خريجي المدارس الإسلامية العربية في إفريقيا، وتمكينهم من المشاركة الإيجابية في الحياة العلمية في مجتمعاتهم، والمساهمة في تلبية حاجة السوق والمجتمع، ومواكبة تطورات الحياة العامة.

ويتكون المعهد من قسمين:

- ١ - القسم الشرعي: حيث يتم تدريس العلوم الشرعية والمواد التربوية للطلاب.
- ٢ - القسم الفني: ويهدف إلى إكساب الطالب مهارات في الحاسب الآلي، بالإضافة إلى دراسة اللغة الفرنسية.

وبهذا يحصل الطالب على دبلوم في العلوم الشرعية والحاسب الآلي واللغة الفرنسية. وقد تخرج من المعهد (٨٨) طالباً منذ نشأته، من مالي، ومن بعض الدول المجاورة. ويسعى المعهد حالياً للتحوّل إلى جامعة تحت مسمى «جامعة الساحل».

■ مشروع بناء المساجد:

مسجد بمالي



■ مشروع بناء المراكز الإسلامية :

مركز كينيا



العدد الإجمالي للمراكز التي أنشأها
المنتدى الإسلامي ٤٢ مركزاً.

عدد المراكز	الدولة
٦	نيجيريا
٧	السودان
٨	مالي
٤	كينيا
٤	توجو
٣	بنين
٤	تشاد
٤	غانا
١	موريتانيا
١	جيبوتي
٤٢	العدد الإجمالي

■ مشروعات محطات المياه وحفر الآبار:

يقوم المنتدى بحفر الآبار في المناطق الريفية والمناطق التي يشح فيها وجود المياه، حيث قام بحفر (١٧٦٤) بئراً، تعمل بالمضخة اليدوية، كما بلغ العدد الإجمالي لمحطات

- العدد الإجمالي للمساجد التي بناها
المنتدى الإسلامي ٧٣٢ مسجداً.

- عدد المساجد في إفريقيا ٥٢٦ مسجداً.

- عدد المساجد في آسيا ٢٠٦ مسجداً.

التوزيع الجغرافي للمساجد التي أنشأها

المنتدى:

عدد المساجد	الدولة
٧٢	تشاد
٥٢	السودان
٢٧	نيجيريا
١٧٠	مالي
٣٣	غانا
٢١	كينيا
٥٠	توجو
١٠	بنين
٣	الكاميرون
١١	جيبوتي
٤	تنزانيا
١٠	أوغندا
١٨	إثيوبيا
٥	إريتريا
١	إفريقيا الوسطى
١٩	دول شمال إفريقيا
٢٠٦	دول آسيا
٧٣٢	الإجمالي



حوازيات وتقارير

المحطات

١٤	السودان
٦	مالي
٤	تشاد
٥	توجو
٢	نيجيريا
٣١	الإجمالي



المياه التي تم إنشاؤها ٣١ محطة مياه، كما هو موضح في الجدولين الآتيين:

حرص المنتدى على الإسهام في إغاثة المناطق المنكوبة

حرص المنتدى على الإسهام في إغاثة المناطق المنكوبة، بتقديم المساعدات للمحتاجين في تلك المناطق، فقد ساهم المنتدى في الإغاثة في جيبوتي وفي الصومال، وكذلك في مانديرا في كينيا، وفي الفياضانات في بنجلادش والسودان، وقدم الإغاثة في تشاد ودارفور. ومن ذلك إغاثة المنتدى الإسلامي للمتضررين من الجفاف الذي أدى إلى تشريد الكثير من الأسر في النيجر عام ٢٠٠٧م.

■ مجلة «قراءات إفريقية»:

جاءت مجلة «قراءات إفريقية» لتسهم في قراءة الواقع الإفريقي بأبعاده المختلفة قراءة علمية، تنهض بالفكر، وتزيد من البصيرة، وتستشرف المستقبل بتقديم دراسات تأصيلية،



الآبار

العدد	الدولة
٨٧٥	السودان
١٠٩	تشاد
١٢٠	توجو
٤٩	غانا
٢٧	نيجيريا
٢٥	بنين
١٤	كينيا
١٠٦	مالي
٦	سيراليون
١٠	النيجر
٣	جيبوتي
٣٢	الهند
٣٨٨	بنغلاديش
١٧٦٤	الإجمالي

صور مشروع الضياء السادس رمضان ١٤٢١هـ تمويل المنتدى الإسلامي
يحرص المنتدى الإسلامي على إقامة مشروع إفطار الصائمين، ومشروع توزيع الأضاحي بشكل سنوي، سداً لحاجات الفقراء والمساكين، حيث ينفذ المنتدى الإسلامي قرابة (١,٣٠٠,٠٠٠) وجبة إفطار للصائمين في الموسم الواحد؛ في كل من قارة إفريقيا وآسيا، حيث تبلغ تكلفة الوجبة الواحدة دولاراً واحداً. أما مشروع الأضاحي؛ فيتم ذبح أكثر من (٢٢٠٠) رأساً من الغنم، ويستفيد من المشروعين الآلاف من الفقراء والمحتاجين.



■ المشاريع الطبية:

أقام المنتدى عدداً من المشاريع الطبية، وقد أسهم في مكافحة الكوليرا في مالي والنيجر، كما سير عدد من القوافل الطبية إلى عدد من المناطق الريفية النائية، قدم فيها الخدمات الطبية مع العلاج للمرضى.
كما أقام المنتدى عدداً من المخيمات الطبية لأمراض العيون، بلغ عددها ٢٢ مخيماً كبيراً في عدد من الدول، يقوم المخيم بالكشف على ما لا يقل عن ٥٠٠٠ مريض، وإجراء ٥٠٠ عملية، وصرف ألف نظارة، والكثير من الأدوية

تُستثمر فيها قدرات وخبرات المتخصصين في هذا الميدان.

والمجلة متممة للجهود العلمية والإعلامية التي يبذلها الآخرون، وترحب بكل تعاون مثمر مع الجهات والمؤسسات العلمية والإعلامية والمراكز البحثية، وأبواب المجلة مشرعة لكل دراسة جادة، وبحث متعمق، يسهم في تحقيق أهدافها.

■ مشروع ترجمة القرآن:



بإدارة المنتدى الإسلامي إلى تبني ترجمة "صحيح انترناشونال"، وهي ترجمة باللغة الإنجليزية لمعاني القرآن الكريم، تتسم بمميزات جعلتها ولله الحمد والمنّة محط ثقة كثير من المراكز الإسلامية، والدعاة العاملين في أوساط الناطقين بالإنجليزية، وإعجاب المتحدثين الأصليين بها.

ويتم الآن إنجاز ترجمة باللغة الفرنسية.

■ المشاريع الموسمية:





حوارات وتقارير

الخاصة بالعيون.

مخيمات المنتدى الإسلامي الطبية

تأسيسه - لمواجهة أحد التحديات في القارة الإفريقية، وهو ارتفاع عدد وفيات الأمهات في أثناء الحمل أو الولادة؛ إذ تعد من أكبر المعدلات في الوفيات في العالم. وهذا المشروع يتم بالشراكة مع عدد من المنظمات الدولية، والمنظمات الخيرية العالمية.

٢ - استراتيجية الشراكة في التنفيذ، حيث يتجه المنتدى إلى تنفيذ كل مشاريعه بالشراكة مع جهات حكومية، أو منظمات دولية، أو جمعيات خيرية إقليمية أو محلية، وذلك بهدف زيادة الفاعلية وتوفير الجهود والموارد، وتحقيق أكبر قدر ممكن من الاندماج في مواجهة التحديات الإنسانية وفق ما أقرته أهداف الإنمائية الثالثة للأمم المتحدة.

٣ - التركيز في مشاريعه على بناء الإنسان؛ من حيث توفير التعليم المناسب له، وتدريبه على المهارات الشخصية والاجتماعية التي تعينه على الاكتفاء الذاتي والانطلاق في هذه الحياة، وتكميل جوانب النقص في بناء الشخصية لإنتاج شخصية إيجابية فاعلة في المجتمع.

وأيضاً إتاحة الفرصة لأنواع من الشراكة مع هذا الإنسان بصورها المتعددة؛ حتى يتمكن من الاعتماد على نفسه، وتوفير سبل العيش الكريم له ولأسرته.

٤ - تيسير سبل الاكتفاء الذاتي للجمعيات المحلية؛ بدعمها في بناء قدراتها الإدارية المؤسسية، والتسويقية، وبناء فكرها الاستثماري، ودعمها في مشاريع استثمارية أو وقفية لتغطية برامجها المستقبلية.

الموقع الإلكتروني لمؤسسة المنتدى الإسلامي:

www.almuntadatrust.org



الدولة	عدد المخيمات
غانا	٢
السودان	٥
نيجيريا	٤
بنين	١
مالي	١٠
الصومال	١
تشاد	١
توجو	٣
كينيا	٥
بنغلاديش	١
الإجمالي	٣٢

رابعاً: استراتيجية المنتدى المستقبلية:

يركز المنتدى في استراتيجيته المستقبلية على:

١ - تبني مشروعات نوعية مركزة، مثل مشروع صحة الأمهات - والذي أطلقه المنتدى بتاريخ ٥ رجب ١٤٢٢هـ، الموافق ٧ يونيو ٢٠١١م أثناء الاحتفالية بمرور ربع قرن على

أمريكا ترتبط بقائد حديدي في غينيا الاستوائية

آدم نوستر - نيويورك تايمز*
ترجمة: مصطفى الخطيب

الشركات النفطية الأمريكية لديها المليارات تستثمرها في غينيا، وبلغت تجعل مناصري حقوق الإنسان يغضبون من مدح أحد الدبلوماسيين الأمريكيين «القيادة اللطيفة والرقيقة» للديكتاتور الموجود في السلطة لأكثر من ثلاثين عاماً «تيودورو أوبيانج نجويما مباسوجو»، وذلك في برقيات عام ٢٠٠٩م التي سربها موقع ويكيليكس.

غينيا الاستوائية.. إذا كانت الولايات المتحدة قد تخلت عن بعض الحكام المستبدين في شمال إفريقيا والشرق الأوسط؛ فإن موقفها يبدو غامضاً تجاه الحكام الأفارقة المستبدين الذين ما زالوا يحكمون بلداناً لم تشهد اضطرابات بعد، وربما أكثر مكان يتجسّد فيه هذا الغموض البقعة الغنية بالنفط في خليج غينيا.

يحكم «تيودورو أوبيانج نجويما مباسوجو» غينيا الاستوائية، منذ أكثر من ثلاثين عاماً، حيث «يملك القوة التنفيذية المطلقة» - على حدّ قول البنك الدولي -.

وبشكل رسمي وغير رسمي؛ فإن الأمريكيين يتعاملون مع واحد من أسوأ الحكام في العالم فيما يخص حقوق الإنسان، إنه حاكم غينيا الاستوائية، الدولة التي تُعد رابع أكبر مُصدّر للبتروول في إفريقيا، فسجل الحريات لديها، والذي يلاقي نقداً على نطاق واسع، لم يقدم مانعاً كبيراً أمام علاقتها الواسعة مع الولايات المتحدة على المستوى التجاري والدبلوماسي.

**أوجدت عقود من القمع والتعذيب
«المنظم» ثقافة الخوف في
المستعمرة الإسبانية السابقة
التي يعيش بها ١٧٠ ألف شخص
والدولة الإفريقية الوحيدة
المتحدثة باللغة الإسبانية**

كما أن هناك مقالاً عسكرياً أمريكياً كبيراً ذا روابط قوية بالنتاجون، له تعاقبات بعدة ملايين لحماية شواطئ أوبيانج، وللمساعدة في تدريب قواته، والمقاوم هو شركة «ميليتري بروفيشنال ريسورسز»، والتي يرأسها مساعد كبير لوزير الدفاع السابق دونالد رامسفيلد، وهي تعمل في مجال الأمن البحري، وتدريب قوات الشرطة التابعة

(*) آدم نوستير: صحافي أمريكي عمل بعدة صحف: منها واشنطن بوست، وسان بطرسبرج، ومجلة أتلانتا. قبل أن ينتقل للعمل في صحيفة نيويورك تايمز في عام ١٩٩٢م، يصبح مدير مكتب الصحيفة في غرب إفريقيا.

الكبرى بإفريقيا، تلك التأكيدات، وقال: «ليس لدينا تعذيب»، مضيفاً: «المنظمات الدولية اتهمت الشرطة لدينا بسوء معاملة السجناء، وهذا هو سبب استتجاري لشركة «ميليترى بروفيشنال ريسورسز» لتدريب الشرطة، وهي تقوم بدورها بشكل مناسب».

وقد وجد «نواك» الوضع مختلفاً، وقال: «أنا مقتنع بشدة بأن هذه هي سياسة الحكومة، إنهم يعرفون بالضبط ما الذي يحدث».

يدافع السفير الأمريكي الحالي عن حكومة أوبيانج ضد إحصائيات البنك الدولي ومنظمات حقوق الإنسان التي تظهر فجوة عميقة بين ثروة البلاد النفطية - التي تذهب بشكل كبير لعائلة أوبيانج - والفقر المنتشر بين السكان

والمواطنون الذين لديهم الجرأة الكافية للتحدث حول المناخ السياسي في غينيا الاستوائية يتمازحون خلف الأبواب المغلقة حول كوريا الشمالية بوصفها نموذجاً يُحتذى! في الشهر الماضي تم اعتقال قادة المعارضة لوضعهم ملصقاً يدعو للظاهر ضد أوبيانج الذي أطاح بعمه المعروف بوحشيته في انقلاب عام ١٩٧٩م، وفاز في الانتخابات الأخيرة هنا في نوفمبر ٢٠٠٩م بأكثر من ٩٥% من الأصوات.

إن التجوّل في المناطق المجاورة حتى لو كان على سبيل الخطأ يهبط بك في قسم للشرطة، وزيارة إلى عضو برلمان معارض

لأوبيانج على حقوق الإنسان، ولكن حتى مع التدريب فإن الأمم المتحدة ومجموعات حقوق الإنسان والمعارضين المحليين يقولون إن سلطات الدولة تظل تمارس التعذيب بشكل منظم!

ويلمس الأمن البحري أكثر الجوانب حساسية للدفاع عن أوبيانج، خصوصاً في عاصمة هي عبارة عن جزيرة، وقد حدثت بها محاولات للانقلاب آتية من البحر.

وحتى شهر مارس؛ فإن المستشار الخاص للرئيس السابق بيل كلينتون «لاني ديفيز» كان له تعاقب بمليون دولار سنوياً لكي يساعد أوبيانج لتحسين الصورة، وقد قال «ديفيز» في مقابلة في أواخر العام الماضي: «إنه - أي أوبيانج - في حالة عدم وجود أصدقاء فإنه يشعر بحاجة إلى الحماية».

وقد صنفت مجموعة المراقبة «فريدوم هاوس» غينيا الاستوائية ضمن الدول التسع «أسوأ الأسوأ» الأكثر قمعية في العالم، بالإضافة إلى ليبيا وتركمنستان وميانمار، كما أطلقت على حكومة البلد «نظام فاسد للغاية؛ مع أسوأ السجلات لحقوق الإنسان في إفريقيا».

وقد أوجدت عقود من القمع والتعذيب «المنظم» - بحسب الأمم المتحدة - ثقافة الخوف في المستعمرة الإسبانية السابقة التي يعيش بها ٦٧٠ ألف شخص، والدولة الإفريقية الوحيدة المتحدثة باللغة الإسبانية. ويقول «مانفريد نواك» - والذي كان لوقت قريب يعمل محققاً خاصاً للأمم المتحدة في ملف التعذيب - : «لم يُخفوا حتى أدوات التعذيب، لقد كانت على الطاولة!»، وعند إجراء مقابلة معه بالقصر الرئاسي رفض أوبيانج، الأطول حكماً في شبه الصحراء

مطلقة».

ويقول السفير ألبرتو فرناندز: «يمكنك أن تجادل في كل إحصائية من هذه الإحصائيات»، ونتيجة لذلك فإن أوبيانج يُظهر حبا كبيرا للولايات المتحدة.

الأمريكيون يتعاملون مع واحد من أسوأ الحكام في العالم فيما يخص حقوق الإنسان، إنه حاكم غينيا الاستوائية، الدولة التي تعد رابع أكبر مصدر للبترول في إفريقيا

يُعد الوجود الأمريكي في هذا البلد ضرورياً للولايات المتحدة، فشركات شيفرون وماراثون أوويل ونوبل إنرجي لها مصالح أساسية في غينيا الاستوائية، سواء على الشاطئ أو بالقرب منه، كما أن وجود عمال النفط الأمريكيين معتاد في المطار شديد الصغر على حافة المدينة، والبحر الذي يحيط بجزيرة بيوكو، حيث تقع «مالابو» العاصمة، يبدو مضاء بمشاعل تشير إلى إنشاءات شركات النفط.

إن وجود شركة «ميليتري بروفيشنال ريسورسز»، وشركة «فيرجينيا للأمن العسكري» التي يديرها الجنرال بانتز جيه كرادوك، القائد الأعلى لقوات التحالف السابق في أوروبا، أثار انتباه منظمات حقوق الإنسان والمعارضين المحليين، لذلك عارضت الخارجية الأمريكية عمل الشركة هنا بسبب السجل الفقير لغينيا الاستوائية في حقوق الإنسان، ولكنها في النهاية وافقت تحت حكم الرئيس بوش في ٢٠٠٥م وسط

منعزل في مدينته المنهارة سرعان ما تتعرف عليها الجهات الأمنية بسهولة؛ مما يجلب لك تحذيرات شديدة من وزير الإعلام، والحكومة هي المسؤولة عن نشر الجريدة الوحيدة، والتي تأتي متأخرة خمسة أشهر عن الأحداث.

يقول «بلاسيديو ميكو» المحامي - وهو النائب المعارض الوحيد، والذي اعتقل مرات عديدة - «يمكن لأي شرطي أن يعتقل أي مواطن في أي وقت»، ويتذكر «ميكو» تعرّضه للضرب في وجود مسؤولين كبار في وقت متأخر من إحدى الليالي في عام ١٩٩٢م، مؤكداً أن التعذيب «أمر سائد».

ويروي «جونزالو ندونج سيمبا» - وهو صيدلي في وسط المدينة - مواجهته الأخيرة للشرطة حول مخالفة مروورية بسيطة: «لقد ضربوني مثل الحيوان!».

وعلى الرغم من ذلك؛ فما يزال مسؤولون أمريكيون يدعون لرؤية أكثر ودية للبلد، ونصحت السفارة الأمريكية هنا في برقيات ٢٠٠٩م بأنه «حان الوقت للتخلي عن الحكايات الأخلاقية» حول غينيا الاستوائية، وإخفاء تقارير الفساد التي وثقها مجلس الشيخوخ الأمريكي وغيره، وقالت إحدى البرقيات: «الأمور تظهر بوضوح».

يدافع السفير الأمريكي الحالي عن حكومة أوبيانج ضد إحصائيات البنك الدولي ومنظمات حقوق الإنسان التي تُظهر فجوة عميقة بين ثروة البلاد النفطية - التي تذهب بشكل كبير لعائلة أوبيانج - والفقير المنتشر بين السكان، فمعدّل وفيات الأطفال على سبيل المثال تزايد منذ اكتشاف النفط هنا في التسعينيات؛ بحسب البنك الدولي الذي أضاف أن أوبيانج في يده «سلطة تنفيذية

«ميليترى بروفيشنال ريسورسز» يستحق ٢٥٠ مليون دولار،

وبالرغم من الثروة النفطية للحكومة؛ فإن القليل من عائداته يستفيد منه الشعب الفقير، وتقول «مارسيال أباجا باريل» عضوة بحزب معارض: «مصلحة الأمريكيين هنا هي المال». وطبقاً لدخل الفرد على الورق؛ فإن المواطنين في هذا البلد أغنياء مثلهم مثل أقرانهم في إسبانيا وإيطاليا نتيجة للثروة النفطية، ولكن في الحقيقة فإن حوالي ٧٧٪ من السكان يعيشون تحت خط الفقر - بحسب هيومان رايتس ووتش -.

كما أن أحياء كامبو ياوندا وفيستون الفقيرة الموحلة الممتدة بشوارعها القذرة وأكوأخها الخشبية وندرة الكهرباء لا تقارن بالكاتدرائية الأنيقة ذات الطابع الاستوائي - القوطي، والتي تُعد الوجه العام لعاصمة الجزيرة الهادئة، حتى إن منتقدي أوبيانج يشعرون أنهم مجبرون على وضع صورته على الجدران خوفاً من الجهات الأمنية، وتقول «روزا لوكا موباك» إحدى المقيمات في فيستون: «أموال النفط لا تأتي هنا».

ويصرّ أوبيانج، الذي يبلغ الـ ٧٠ عاماً، والذي كان قد تلقى تدريباً عسكرياً خلال فترة الديكتاتور العسكري لإسبانيا فرانسيكو فرانكو في بداية الستينيات، على أن الولايات المتحدة كانت حليفته، ملقياً باللوم فيما يتعلق بأحكام الإعدام الأخيرة للمتهمين بتنفيذ انقلاب على الاستمرار غير المرغوب فيه لقوانين «عدالة الاستعمار الإسباني» في بلاده.

ويقول السيد باريل النائب المعارض: «لا يريد أحد التحدث لأن الجميع خائفون، الجميع يغلقون أفواههم!»

ويعود بالإصلاح من جانب حكومة أوبيانج - وفقاً لمنظمة هيومان رايتس ووتش -.

وعلى الرغم من عمل شركة «ميليترى بروفيشنال ريسورسز» مع شرطة البلد؛ فإن السيد «نواك» المحقق السابق في شؤون التعذيب بالأمم المتحدة وجد أن الحراس والجنود كانوا يناوبون استخدام الصدمات الكهربائية للسجناء السياسيين في «البلايا نيغرا» أو (الشاطئ الأسود)، وهو سجن مجاور للقصر الرئاسي في مدينة «مالابو» بوسط البلاد.

واكتشف السيد «نواك» هذه الممارسات في نوفمبر ٢٠٠٨م، أي بعد عام على الأقل من ممارسة شركة «ميليترى بروفيشنال ريسورسز» لتدريباتها هنا على حقوق الإنسان، وذلك طبقاً للتسلسل الزمني الحكومي، وقد عبّر هو ومحتجون هنا عن سخطهم لاستمرار التعذيب كسياسة راسخة للحكومة، على الرغم من عدم وجود دليل بأن هذه الشركة تتغاضى عن تلك الممارسات أو تشارك فيها. ويقول السيد «نواك»: «لو كنت مدرباً، لغادرت البلد لأنني كنت أشعر أنني سيتم استغلالتي، إنها عملية ورقة التوت»، ورفضت الشركة التعليق، مؤكدة عبر متحدث، في نوفمبر الماضي، أنها تلقت مؤخراً عقداً من غينيا الاستوائية من أجل القيام «بطريقة إجمالية بتوفير الأمن للخط الساحلي وبعض المراقبة الساحلية»، وهو نطاق يمس مكامن القلق الأمنية لدى أوبيانج، حيث كانت أحدث محاولة انقلاب عليه في ١٧ فبراير ٢٠٠٩م قد تمت من خلال مهاجمة القصر الرئاسي بواسطة رجال مسلحين، وصلوا لحوض السفن السفلي في قوارب.

وطبقاً لبيان صحافي؛ فإن عقد شركة